مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مداخلات
وأوراق نقدية

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن
المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٤/١١/٩٥

JQ
1825
P37
D5

الديمقراطية والتعددية:
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة

JQ 1830
.A979
.D56
1996

١٨٠٣٥

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
المكتبة
Library
Muwatin The Palestinian Institute
for the Study of Democracy

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن
المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٤/١١/٩٥

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

Pluralism and Democracy: The Crisis of the Palestinian Political Party

Proceedings of the conference held by MUWATIN in Ramallah, 24/11/1995

Published with the support of the Buntstift e.v. Foundation, Germany.

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy

P.O.Box: 1845, Ramallah, West Bank

January 1996

© جميع الحقوق محفوظة

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الأولى كانون ثاني ١٩٩٦

يصدر بدعم من مؤسسة البونتيشتفت، ألمانيا

أضواء للتصميم والمونتاج الفني/ رام الله ٢٩٣ ٨٠٥ ٠٥.

الديمقراطيـــة والتعدديـــة:

أزمـــة الحزب الســـياسي الفلسـطيني في المرحلـــة الراهنـــة

وقـــائع مؤتمـــر مؤســـسة مواطـــن ١٩٩٥/١١/٢٤

المحتويات

• مقدمة		٩
• ورقة أولية حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني	عزمي بشارة	١٣
• الديمقراطية ومشاكل ممارستها في الوسط الفلسطيني	حيدر عبد الشافي	٢٧
• الحزب السياسي، والمجتمع المدني، والنظام الديمقراطي	سعيد زيداني	٣١
• بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها	تيسير العاروري	٤٥
• أزمة الحزب السياسي	عبد الستار قاسم	٥٩
• ما هو العمل السياسي؟ حول أزمة الحزب السياسي في المرحلة الراهنة	جورج جقمان	٧٥
• نحو مشروع وطني جديد: ملامح برنامج سياسي للمرحلة القادمة	نبيل قسيس	٨٥
• الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني واستحقاقات المرحلة	عمر عساف	٩٧
• تطورات وتساؤلات باتجاه برنامج وطني جديد	وليد سالم	١١٣
• الحزب السياسي والديمقراطية	سري نسيبة	١٣١
• تحديات التغيير والتجديد في مواجهة معطيات المرحلة: المعارضة الفلسطينية ومفترق الطرق المصيري	غازي أبو جياب	١٤٧

- في العلاقة بين الاجتماعي والوطني: محاولة لفهم أزمة الأحزاب السياسية الحالية — **اصلاح جاد** — ١٦٣
- أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب — **جمال منصور** — ١٧٣

تعقيبات — ١٩٣

- اسهام في النقاش حول أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني — **عماد السبع** — ١٩٥
- مداخلة حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني — **عبد الجواد صالح** — ٢١١
- مداخلة حول موضوعات المؤتمر — **فؤاد قسيس** — ٢١٩
- تعقيب — **عادل سمارة** — ٢٢٥
- العشائرية وأزمة الحزب السياسي الفلسطيني — **فتحي خميس الجعبري** — ٢٣١

نبـذة عـن المؤلفيـن

- **عزمي بشـارة:** عضـو هيئـة تدريـس في جامعـة بيرزيت، وعضـو مؤسس وعضـو مجلـس ادارة "**مـواطـن**".
- **حـيدر عبد الشافي:** رئيس الوفد الفلسـطيني المفاوض لمؤتمـر مدريد، ورئيس جمعيـة الهلال الأحمـر الفلسـطيني في غـزة، ورئيس **الائتلاف الوطـني الديمقراطـي**.
- **سـعيد زيداني:** عميـد كليـة الآداب في جامعـة بيرزيت.
- **تيسـير عاروري:** عضـو هيئـة تدريس في جامعـة بيرزيت.
- **عبد السـتار قاسـم:** عضـو هيئـة تدريس في جامعـة النجاح الوطنيـة
- **جـورج جقمـان:** عضـو هيئـة تدريس فـي جامعـة بيرزيت، وعضـو مؤسس وعضـو مجلس ادارة "**مواطـن**".
- **نبيل قسـيس:** مدير معهـد أبحاث السـياسـيات الاقتصاديـة الفلسـطينية "**ماس**"
- **عمـر عسـاف:** موظف في جامعـة بيرزيت، ونشيط في العمل المجتمعـي والوطـني.
- **وليـد سـالم:** كاتب وصحفي فلسـطيني، عضـو في مجلس ادارة المركـز الفلسـطيني لتعميم المعلومـات البديلـة (**بانـوراما**).
- **سـري نسـيبة:** رئيس جامعـة القـدس.
- **غازي أبـو جيـاب:** نشـيط في العمـل المجتمعـي والوطـني.
- **اصـلاح جـاد:** عضـو هيئـة تدريس في جامعـة بيرزيت.
- **جمـال منصـور:** صحـفي وباحـث في الشـؤون السـياسـية.

مقدمـــة

تعـتبر الازمـــة الايديولوجـية والتنظيمية للحزب السياسي الفلسطيني من أبـرز مميزات المرحلة السياسية الحالية، أي مرحلة أفول منظمة التحرير والتشكيلات السياسية المنبثقة عنها

وتتمثل الازمـة الحالية للاحـزاب الفلسطينية، بمـا فـي ذلك مـن اعتدنـا علـى تسميتهم بالفصائل، بضعف الحضور السياسي، ولم يبدأ هذا الضعف بوجود عملية سياسية بدءا بمدريد ونهاية بأوسلو يقاطعها قسم كبير من هذه الاحـزاب، وانما بدأ مع المراحل النهائية للانتفاضة ووصول القرار والتخطيط الحزبي الى تناقض مع طاقة وقدرة المجتمع على طريق الانتفاضة المسدود، كمـا زاد مـن هذه الازمة الافول الايديولوجي والتنظيمي للبديل الاشتراكي المطروح عالميا، وانهيار النظام العربي في حرب الخليج، ومعه فتات الامـوال الـذي كـان يصـل الحياة السياسية الفلسطينية. لقد ادى احتراف العمل السياسي الفصائلي الـى قيام فئـة تشـكل عمـودا فقريـا لهذه الاحـزاب، تبحـث عـن مصـدر معيشـي لهـا فـي المنظمات غير الحكومية والاهلية الفلسطينية بعد نضوب مصـادر التمويـل فـي المرحلة الثانية من الانتفاضة بعد العام ١٩٨٩ .

ومن الخطأ الفادح الخلط بين أزمة الحياة الحزبية الفلسطينية وبين العزوف عـن السياسة أو الاشباع السياسي الذي يقدر بعـض البـاحثين انـه سـمة العصـر فـي اوروبا الغربية، حيث تقترب السياسة باعتقادهم من مرحلة ما بعد الحزبية على نمط ما بعـد الصناعـة ومـا بعد الحداثـة، وذلـك نتيجـة لانهيـار الايديولوجيـات الشمولية، وسيطرة نمط الحيـاة الاسـتهلاكي، وطـرد الاعـلام التجـاري النهـائي للصحافة الحزبية، ونشـوء نظـام قـانوني مـن الحقـوق المدنيـة يقلـل مـن أهميـة وجود المعارضة السياسـية كحاميـة لحقـوق المواطـن، وفـوق ذلـك كلـه انتشـار الاهتمامـات الجزئيـة المحصـورة عند الافراد وفقدان الفرد – الـذات – الـذي

يطور اهتماما شموليا باحوال المجتمع والدولة، بحيث كان هذا الاهتمام يربطه بحزب من الاحزاب. والازمة الحزبية الفلسطينية ليست أزمة ما بعد الحداثة كما هي في الغرب الرأسمالي المتطور بل أزمة حداثة مشوهة. والبديل للحياة الحزبية الفلسطينية ليس اعلاما متطورا ونمط حياة استهلاكي في ظل نظام يؤمن حقوق المواطن، بل الاستبداد وعودة مؤسسة الحمولة والعشيرة للعب دور سياسي بعد غياب اقتصر فيه دورها على الحياة الاجتماعية.

وتأتي الازمة الحزبية الفلسطينية في ظل سلطة فلسطينية محدودة السيادة على جزء من الشعب الفلسطيني في مرحلة تجزئ هذا الشعب كيانيا، وتزداد فيه الحاجة لوجود تنظيمات سياسية على مستوى قومي، كما تأتي هذه الازمة في ظل مخاوف متزايدة من نشوء نظام فلسطيني أبوي لا ديمقراطي، يخضع بالاساس لاعتبارات أمنه هو ولاعتبارات أمن اسرائيل، ومن عدم احترام مبدأ سيادة القانون.

ان البديل للحزب السياسي الفلسطيني هو حزب السلطة، وهو ليس حزبا بحكم التعريف. فحزب السلطة هو حزب في ظل التعددية الحزبية، أما في غيابها فهو ليس حزبا وإنما مجموعة مصالح تعتمد بالاساس على الوظائف الحكومية وجهاز الامن، وقد يكون البديل نظام الحمولة والعشيرة أو الانتماءات العضوية الاخرى التي قد تشكل وسيطا بين اعضائها وبين السلطة، وقد تشكل حماية نسبية لهم في التعامل معها ومع الافراد الاخرين في غياب سيادة القانون.

من هنا ينبع القلق المتنور والحداثي، من غياب الحياة الحزبية الفلسطينية، ومن هنا حرص الديمقراطيون الفلسطينيون على ضرورة استنهاض الحياة الحزبية الفلسطينية. وقد جاءت مبادرة مؤسسة **مواطن** في هذا الاطار، ولاقى مؤتمرها الذي عقدته حول الموضوع بمشاركة اكاديميين وسياسيين فلسطينيين تجاوبا منقطع النظير حول مداخلاتها الى شهادة ووثيقة رأت المؤسسة أن من

واجبها توثيقها ونشرها لتكون علامة على طريق التعامل مع هذه الازمة السياسية وفي هذه المرحلة بالذات.

لقد تحول اليوم الدراسي الى يوم حوار حقيقي بين الحزبيين وغير الحزبيين، وقد فاجأ الحزبيون الجميع بمستوى النقد الذاتي الذي ارتفعوا اليه.

ومن الواضح أن ازمة الحزب السياسي الفلسطيني لم تأتِ كاحدى عوارض انهيار النظام العالمي والعربي القديم فحسب، وانما امام هذه الاحزاب حساب عسير تجريه مع ذاتها ايديولوجيا وسياسياً وتنظيمياً، بما في ذلك مسؤوليتها عما آلت اليه الاوضاع في الساحة الفلسطينية. وقد تكون نتيجة حساب بعض هذه الاحزاب مع ذاتها أو حساب الناس معها اندثار البعض أو بقاء البعض الآخر، ولكن من الواضح أن الخسارة ستكون خسارة للشعب الفلسطيني والمجتمع العربي بشكل عام اذا زالت الاحزاب كظاهرة، واذا لم يقم نظام حزبي فلسطيني جديد.

لقد وجه بعض المثقفين الفلسطينيين نقدا لاذعا وصحيحا للاحزاب والفصائل الفلسطينية ونظام المحاصصة الذي اتبعته، ولكن آن الاوان للتفكير بما يمكن أن تؤول اليه الاوضاع دون أحزاب سياسية، وربما البدء أيضا بتوجيه النقد والنقد الذاتي للمثقفين الفلسطينيين ودورهم في التعامل مع السلطة. وقد يشكل الحزب الفلسطيني حاجزا أمام الممارسة غير الديمقراطية حتى اذا لم يكن بذاته حزبا ديمقراطيا، أما المثقف الفلسطيني العادي فيبدو أنه غير مستعد لممارسة الديمقراطية والدفاع عنها حتى لو كان ديمقراطيا. قد يكون وجود الاحزاب رغم أزماتها وتخلفها أكثر أهمية للديمقراطية والتعددية من مجرد التبشير بها ذلك التبشير الذي لا يلتزم برسالته المبشرون أنفسهم.

عزمي بشارة

محرر الكتاب

ورقــة أولــية حــول أزمــة العمــل الحــزبي الفلســطيني

عـزمـــي بشـــارة

قد يطلق البعض اسم انهيار على ما جرى للحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام ٩٠، وقد يفضل البعض الآخر تعبير هزيمة، ويفضل آخرون القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية وصلت الى نهاية الطريق، وان الاستمرار يتم بالتحول الى عقيدة "الرسمية" والسلطة التمثيلية التي ستصبح في يوم من الايام سلطة ذات سيادة. وان كنت افضل شخصيا مصطلح الهزيمة الذي قد يترك مجالا لتفهم مؤيدي العملية السياسية الجارية مع اسرائيل. لانه إذا اتفقنا ان نسميها الهزيمة فسيصبح بالامكان الحوار وتحديد نقاط الخلاف في كيفية التعامل مع الهزيمة. ولكن الهزيمة لا تبرر باي حال من الاحوال الانسحاق على اقدام اسرائيل اعجابا، كما انها لا تبرر التخلي عن الحق التاريخي او تبني الرواية الصهيونية، حتى بالنسبة لأولئك الذين يؤيدون الاتفاقات التي ابرمت مع اسرائيل. لو اتفقنا على الاقل على انها هزيمة وانه "مرغم اخاك لا بطل" وغير ذلك، لاتفقنا ضمنا على ان المرغم غير مرغم على الاعجاب، ولا على تسفيه التاريخ الفلسطيني او العربي بمجمله.

على اي حال موضوعنا اليوم اخطر بكثير من ذلك، اذ انه متعلق بوجود او عدم وجود المجتمع السياسي الفلسطيني حتى في ظروف الهزيمة، بل وخاصة في ظروف الهزيمة، وبالذات في ظل سلطة فلسطينية ليست ذات سيادة، ولست مبالغا اذا الححت على ان هذا هو الموضوع الاساسي الذي سيواجه القوى الديمقراطية الفلسطينية في المرحلة القادمة، وأقصد مسألة تنظيمها السياسي.

لقد انجرف المثقفون الفلسطينيون بعضهم من منطلقات سليمة، وبعضهم لانه كان دائما يعادي الحزبية، والعداء للحزبية مرض منتشر لدى مثقفي العالم الثالث الذين يشعرون انهم هم النخبة الحقيقية وعلى شعبهم ان ينصبهم زعماء طالما وضعوا (د.) قبل اسمائهم، وبعضهم الآخر من منطلقات اسلم اي بدافع تنمية الديمقراطية الفلسطينية، انجرف المثقفون الفلسطينيون، وبخاصة اولئك الذين يفضلون ان يسموا مستقلين، في حملة ضد الفصائل والتنظيم الفصائلي والاحزاب والحزبية ونظام الكوتا والمحاصصة، وعزل غير الحزبيين، واعتماد المقاييس الحزبية بدلا من المهنية، والسيطرة الحزبية على المؤسسات واخضاعها ايضا لمصالح الاحزاب بدلا من المصالح الجزئية التي تمثلها او المصالح القومية العامة، في حالة المؤسسات القومية، وغير ذلك. وكان كل ذلك كلاما سليما، فلم يعد بالامكان الاستمرار بالاوضاع الحزبية القائمة، واصبحت هنالك حاجة ماسة لتغير نوعي في النظام الفصائلي الفلسطيني الذي بات يخضع حتى الصراع مع اسرائيل الى قضايا الصراعات الداخلية. واصبح نظام المحاصصة عائقا امام اي تطور نحو تعددية الديمقراطية الفلسطينية ثم اخذ اخيرا يضر بالتنظيمات الحزبية ذاتها بان كتب عليها توزيعا "ابديا" للمواقع لا تتجاوزه.فقد كتب على المعارضة أن تبقى معارضة وعلى "السلطة" أن تبقى "سلطة" وبذلك لم يعد هنالك معنى للمعارضة والسلطة على حد سواء، بعد أن تحولا إلى نوع من توزيع الادوار المتفق عليها ضمن حركة تحرر.

ولكن الانتقادات المشروعة للنظام السياسي الفلسطيني القديم غدت مبتورة بشكل خطير، لأنها لم توازن بدعوة لا تقل عنها مشروعية للحفاظ على وجود الحياة الحزبية الفلسطينية واصلاحها بهدف تطويرها وليس القضاء عليها. وازداد هذا الموضوع الحاحا بعد ان اتضح ان انهيار بنى حركة التحرر الوطني الفلسطيني القديمة لا بد أن ترافقه ظواهر تفسخ في الاحزاب التي عاشت في كنف هذه البنى فترة طويلة واصبحت جزءا من نسيجها العضوي،

وذلك من الناحية المادية المالية المباشرة ومن حيث نوع الخطاب السياسي، وأكاد أقول العقلية، وأسلوب التعامل الحزبي ونظام المحاصصة وتوزيع الأدوار وغير ذلك. ولا تستطيع الاحزاب والقوى الفلسطينية المعارضة حاليا ان تتنصل تماما من مسؤولية ما آلت اليه الاوضاع الفلسطينية، فقد كانت منذ نشأة أشكالها التنظيمية الحالية جزءا من النظام السياسي الفلسطيني بحسناته وسيئاته. اما اذا أغراها التنصل من المسؤولية، فسوف تجد جمهورا مرتابا غير مصدق لانه تعود على اعتبارها جزءا لا يتجزا من م.ت.ف، وردد وراءها "شعار الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

وليس التباكي على ماضي هذه المنظمة، الذي ذهب ولن يعود، امام "خيانة" القيادة الحالية لهذا الماضي خيارا سياسيا جديا، وهو لا يصلح استراتيجية جدية للمعارضة الفلسطينية التي تود الحفاظ على تراث م.ت.ف.مقابل من يريد هدمه. والتميز عن استغلال القيادة الفلسطينية الحالية أي السلطة لرموز الماضي يكمن في تقديم كشف حساب تاريخي للشعب الفلسطيني تبين فيه الاحزاب الديمقراطية موقفها من الطريق الذي قاد منذ الستينيات الى حيث قاد وموقفها التقييمي من ماضيها هي ذاتها. عند ذلك ستجد جمهورا يناقش ويجادل ولا يرضى بكل كلمة، ولكنه يمنحها المصداقية على الأقل. وتقييم الماضي تقييما نقديا هو شرط اساسي من شروط التغيير، ولا يجوز الانعطاف دون تقديم كشف حساب للشعب الفلسطيني،والاحزاب الفلسطينية الحالية تمر عن ماضيها ، بما في ذلك الايديولوجي، مر الكرام. ولا يمكن القول "أخطأنا" فقد جل من لا يخطئ، وانما يجب أن يقال أيضا في ماذا أخطأنا عينيا، والمقصود ليس منذ بداية التاريخ ـ فليس كل ما حصل منذ قيام حركة التحرر الوطني الفلسطيني مسؤولية الاحزاب ـ وانما المقصود هو الاخطاء التي وقعت منذ دخلت حركة التحرر الوطني طور الازمة أي منذ عام ١٩٨٢.

ولكن الميل السياسي الخطير لدى هذه الاحزاب في المرحلة الحالية يتلخص في النزعة للانقسام الى قطبين، وأكاد أقول الى مزاجين: مزاج يرتئي ان هذه الاحزاب شاخت واصبحت جزءا من الماضي ولا يمكن تغييرها او اصلاحها. ويؤدي هذا المزاج بالضرورة الى ترك صفوف الحزب، بل ويقود بالتدريج الى العداء للحزبية، اما المزاج الآخر فيزداد تعنتاً وتمسكاً بما هو قائم الى درجة التعصب العقائدي وتحميل الانفتاح والدمقرطة مسؤولية الانهيارات الحاصلة في صفوف اليسار (وهو ما أسميه بعقدة غورباتشوف التي تخلط الاسباب بالنتائج فيبدو غورباتشوف وسياسته سبب الانهيار بدلا من نتيجته). كلا المزاجين عدو لاي تطوير في اوضاع الخارطة السياسية الفلسطينية.

المزاج الأول، يجد نفسه في سرعة فائقة خارج الاحزاب الموجودة ليكتشف بعد تجربة واحدة او اثنتين انه من الصعب اقامة احزاب فلسطينية جديدة خاصة في ظروف التراجع الوطني وعدم وضوح آفاق البرنامج الوطني، وان تشكيل الحزب السياسي امر اصعب بما لا يقاس مما يبدو عليه. فلا يكفي ان تتخيل وجود البرنامج السياسي الصحيح لديك، كما لا يكفي الشعور بالاحباط والمرارة من الاوضاع الحزبية السائدة. ويبقى امام هذا المزاج طريقان لا ثالث لهما، فإما ترك السياسة تحت عناوين شتى، واما العودة اليها بالانضمام الى السلطة الفلسطينية تحت عنوان حزب جديد تتبناه السلطة وتشجع على اقامته، او بالانضمام الى حزب السلطة ذاته مباشرة.

اما **المزاج الثاني**، فيجد نفسه تدريجيا خارج الواقع السياسي المعاش، فهو لا يتعامل مع الاوضاع السياسية التي تهم الناس ولا يجيب على اسئلتهم السياسية الشاغلة. ولكن الحزب السياسي ليس حزبا بذاته، وانما هو حزب سياسي طالما كانت لديه اجابات للاسئلة السياسية التي تشغل الناس واستراتيجية سياسية واهداف للتحقيق لا في نهاية التاريخ بل في المرحلة التي يستطيع الانسان العادي ان يشملها بخياله السياسي، وهي سنين حياته او حياة ابنائه على الاقل.

بدون ذلك يتحول الحزب السياسي الى حالة من التعصب الحمائلي او الى طريقه من الطرق الصوفية المبهمة او، في افضل الحالات، الى جسم له ماض سياسي وليس له حاضر، يحترمه الناس لماضيه ويحاول هو الاعتياش على هذا الاحترام. ولكن الحزب الذي يعيش كفافا على ذكريات الماضي كالرأسمالي الذي يصرف رأس ماله على استهلاكه اليومي دون ان ينتج، سوف يجد نفسه خلال فترة قصيرة يلعن الزمن بأسمال سياسية بالية. واقل ما يريده حزب سياسي من الجمهور هو الاحترام المشوب بالشفقة او الشفقة المشوبة بالاحترام.

ولكننا اذا تناولنا الامور ببعض المسؤولية، التي تنقص متقفينا في المرحلة الراهنة، فسوف نصل الى نتيجتين: ١) ان التنفير من الأحزاب القائمة بات يعود بمردود سلبي، واذا اضيف لهذا التنفير الهزيمة السياسية الراهنة تكون النتيجة تحطيم هذه الاحزاب دون افراد متسع سياسي لاقامة احزاب جديدة ذات وزن جدي، ٢) انه يجب اصلاح الاحزاب القائمة ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وان هذا الاصلاح ليس رفاهية، ولا هو شأن شخصي تتصرف به قيادات هذه الأحزاب، وانما هو مسؤولية وطنية تحاسب عليها. ولذلك فان تفضيل قيادات هذه الاحزاب التاريخية، تلك القيادات التي لا تتغير ولو زلزلزت الارض زلزالها، البقاء في مقاعدها على ولوج أي طريق سياسي غير مطروق غير مبرر وغير مقبول. وقد تغير تنمية قيادات لهذه الاحزاب في الداللخل، والمشاركة في الانتخابات في مبنى القيادة، ولكن الاعتراض على هذا التغيير مشكلة هذه القيادات التي ترى في كل تغيير تهديدا لها. وعندما يتحول التغيير الى تهديد تقترب مرحلة الانشقاقات وبعثرة القوى بدلا من التطور الموحد.

لقد مرت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا بما في ذلك حزب العمال البريطاني بازمات وجودية ايديولوجية سياسية وتنيظيمة في القرن الاخير تتضاءل امامها ازمات الاحزاب السياسية الفلسطينية الحالية. وقد تطلبت هذه

الازمات حصول انقلاب في الاهداف بعيدة المدى وفي الايديولوجيا التي صيغ فيها، كما انقلب البرنامج السياسي وسياسة التحالفات وتغيرت القاعدة الاجتماعية لهذه الاحزاب. وان اتفقنا ام لم نتفق على طريق هذه الاحزاب الحالي إلا أننا لا نستطيع أن نتخيل الديمقراطية الأوروبية دون وجود هذه الأحزاب. من هنا تبرز أهمية مصيرية للحفاظ على التنظيم السياسي الحزبي رغم كل الازمات والهزات فاستبداله ليس سهلا. ولا أدري اذا كان من الاسهل ولكن بالتأكيد من الاجدى تطويره.

لم تعبأ الاشتراكية الديمقراطية حتى بتغيير اسمها، فقد احتفظت بالاسم رغم تغيير كامل للطرح الذي ينضوي تحته. لقد تعود الجمهور على تقبل الاسماء، كما تعود على أنه رغم التغييرات يوجد تواصل تاريخي يمثله تيار الاشتراكية الديمقراطية الذي لا يخجل بماضيه بل يتجاوزه. لقد اندثرت بالطبع في نفس الفترة احزاب كثيرة وسوف تندثر احزاب فلسطينية ايضا ولكن كما حافظت الاشتراكية الديمقراطية على وجودها فإن هنالك تيارا قوميا تقدميا علمانيا، وآمل ان نضيف كلمة "ديمقراطيا" فعلا لا قولا، يجب ألا يزول ويجب ان يشكل قطبا سياسيا من ثلاثة اقطاب سياسية ايديولوجية على الساحة الفلسطينية. وعلينا نحن المثقفون الفلسطينيون الا نساعده على الاندثار بل على الوقوف على قدميه، وذلك بالطبع ليس بالصمت والتستر على أخطائه، فكشفها واصلاحها جزء لا يتجزأ من عملية اعادة بنائه وتبوئه مكانة مرموقة في الخارطة السياسية الفلسطينية.

وحتى لو بقي المجتمع السياسي الفلسطيني قائما في مرحلة ما قبل الدولة، مرحلة السيادة المنقوصة، فإنه لن يكون بالامكان تخيل اي نوع من التعددية والتوازن دون وجود القطب القومي الديمقراطي العلماني. والأوضاع القائمة حاليا غير متوازنة بأي حال من الأحوال لان حزبا واحدا، هو حزب السلطة، يسيطر على مقدراتها، خاصة التوظيف، وقيادته الاساسية موجودة في الداخل.

في حين تتواجد الأحزاب الأخرى خارج السلطة، أما قياداتها فموجودة في الخارج، اي خارج مركز ثقل الحياة السياسية الفلسطينية الحالية. وان قدرة حزب السلطة على اعادة بناء ذاته كحزب سلطة تفوق اذا بما لا يقاس قدرة الاحزاب الاخرى على بناء ذاتها في ظل ظروف العمل المتغير، اي في ظل التنسيق بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

وقد تعودت احزاب المعارضة الكلاسيكية، وخاصة الجبهتين، اما على الرفض اي الخروج من م.ت.ف، مقاطعة المجلس الوطني وغير ذلك من خطوات ادارة الظهر، او الوجود في السلطة اي كجزء من قيادة م.ت.ف. والمعضلة التنظيمية الاساسية التي تواجهها في هذه المرحلة هي كيف يمكن ان تكون خارج السلطة اي في المعارضة دون ان تتلخص معارضتها بالمقاطعة، اي مقاطعة الواقع او انكاره بدلا من استنكاره.

وتتلخص مقومات السلطة الفلسطينية الحالية او مصادر قوتها في ما يلي:

١-المعاهدة مع اسرائيل والتغطية الدولية والعربية لهذه المعاهدة.

٢-ما يترتب على هذه المعاهدة من صلاحيات امنية داخلية قمعية ومعونات اقتصادية تعيل قطاع الموظفين الاداريين والشرطة والمستخدمين.

٣-رأس المال الرمزي لحركة فتح وقواعدها.

٤-استثمار المبنى التقليدي والعشائري للمجتمع واخذه بعين الاعتبار في التعيينات السياسية او الترشيحات الانتخابية مستقبلا.

اما القاعدة الاجتماعية الاساسية للسلطة فسوف يشكلها جهاز الدولة الطفيلي ذاته والمبنى التقليدي العشائري. ولم يحسم موقف البرجوازية الفلسطينية الكبيرة بعد، خاصة تلك المتواجدة في الخارج، هل سوف تشكل حزبها السياسي الخاص بها، ام انها ستكتفي بترتيب بونابرتي تمارس فيه السلطة من قبل

البيروقراطية العسكرية (قيادة المقاومة سابقا) والبيروقراطية الحزبية مع الحفاظ التام على مصالحها. سيحسم في ذلك، من بين عوامل عديدة، الطابع الثقافي لهذه البرجوازية اي قدرتها على تحقيق الارباح وتعايشها مع دولة رشاو وفساد، كما يتوقع ان تكون عليه الثقافة السياسية السائدة في المؤسسة الحاكمة وأجهزتها، او عدم قدرتها، أي اشتراطها النشاط الاستثماري بوجود دولة القانون او سيادة القانون من اجل الأمن الاستثماري.

اما عن استراتيجية السلطة في الحيز السياسي العام فإنها تتلخص في رأيي بالمزاوجة بين خطاب سياسي اجوف يحول المفردات الثورية القديمة الى ضجيج لا معنى له، وبين القمع الفعلي لحرية التعبير والرأي والتنظيم والاجتماع من ناحية، وبين خلق منابر حزبية صغيرة تحت اسم التعددية الحزبية كتقليد مشوه لسياسة المنابر الساداتية سيئة الصيت من الناحية الاخرى.

وتحاول قيادة السلطة الفلسطينية، كعادتها في عهد م.ت.ف، خلق احزاب سياسية وهمية تنافس المعارضة الحقيقية او تستعيض عنها عند توزيع المقاعد الوزارية او عند اجراء التحالفات خالقة وهما بوجود تعددية حزبية او سياسة جبهوية على الاقل. ولكن هذه الاحزاب التي لا قاعدة شعبية لها ولا ماضٍ نضالي ولا مقومات صمود امام السلطة تفرغ التعددية الحزبية من اي معنى.

وفيما عدا محاولة جادة واحدة لاقامة حركة سياسية جديدة فإن كافة الحركات الصغيرة التي تقوم بتشجيع من السلطة تفرغ في الواقع التعددية من اي مضمون وتؤدي الى انتشار البلبلة في صفوف المعارضة.

ومن هنا تزداد اهمية ان تنظم المعارضة اليسارية القومية القديمة صفوفها من جديد لقطع الطريق امام مثل هذه المحاولات. وتخطيء هذه الحركات التقدير اذا اختارت ان تختبيء وراء احزاب جديدة مع المحافظة على تنظيماتها منفصلة عن هذه الاحزاب، فهذه استراتيجية العمل السري. المطلوب في العمل

العلني هو استثمار كل قدرات التنظيم الكفاحية والرمزية في المجتمع السياسي، ومن ضمن ذلك الاسم والتاريخ وغير ذلك. والاختباء وراء حزب هزيل ينشأ قيادات هامشية ليست سيدة قرارها من ناحية، ويهمش القيادات القائمة ذات الوزن السياسي من ناحية اخرى هو مجازفة عديمة المعنى، فقد يخرج التنظيم وقد خسر نفسه مرتين، مرة باقامة حزب سياسي ضعيف تنقصه المقومات، ومرة بغياب التنظيم الاصلي عن ساحة العمل السياسي دون وجود عمل عسكري يستحق الذكر.

وعلى التنظيمات الفلسطينية الحالية ان تبعث باكبر قدر ممكن من قيادات الخارج الى الداخل؛ لتشكل مع قيادات الداخل نواة سياسية لاعادة بناء التنظيم كحزب سياسي يباشر حالا في خوض المعارك السياسية من القدس والمستوطنات والمعتقلين الى قوانين السلطة غير الديمقراطية التي تصدر تباعا من اجل تقييد كل القوى السياسية الاخرى، من قوانين المطبوعات الى قوانين الجمعيات الى تعليمات قيادات الشرطة المتزايدة وغير ذلك. وفي ظل موازين القوى القائمة سوف تتحول هذه القوانين بسرعة فائقة الى وضع قانوني قائم، وسوف يصبح تغييرها مهمة اصعب بكثير من ايقافها أو تعطيلها حاليا.

ولكن امتحان القوى السياسية القومية الديمقراطية الثاني يكمن في قدرتها على التعامل بمسؤولية مع موضوع الانتخابات، وعدم ترك الحسم فيه الىالاسبوع الاخير قبل موعد الانتخابات، بل اعداد استراتيجية لمواجهته واشراك الجمهور في النقاش حوله منذ اليوم. ادارة الظهر لموضوع الانتخابات هو الخطأ الذي قد يصبغ العمل السياسي لهذه التنظيمات في الفترة القادمة بانعدام المسؤولية والانفصال عن الواقع. فمن خلال تناول هذه القوى لموضوع الانتخابات سيحكم عليها الشعب الفلسطيني من حيث قدرتها او عدم قدرتها على تحمل المسؤولية، ومن حيث انفصامها عن او تلاحمها مع الواقع المعاش. والموضوع ليس مقاطعة او عدم مقاطعة الانتخابات، فقد تقاطع الانتخابات من

خلال خوضها والتعامل معها كما قد تقاطع دون اي تعامل معها، أي بادارة الظهر لها.

ورأي الكاتب الخاص هو ضرورة المشاركة في الانتخابات، ولكن حتى لو كان قرار الاحزاب ضد المقاطعة فاننا لا نكاد نلحظ وجود مقاطعة مشاركة أي مقاطعة فعالة سياسيا.

هنالك فرق بين عدم التعامل مع الانتخابات لكونها افرازا من افرازات اوسلو وبين التعامل معها بجدية تامة بتأليف حزب سياسي يوحد كافة فئات اليسار ضد الاتفاقات الحالية مع اسرائيل، ويخوض باديء ذي بدء معركة حول شروط الانتخابات، وبالامكان منذ اليوم تسجيل مواقف مبدئية في القضايا التالية:

١) انتخابات نسبية قطرية قومية ضد العشائرية والجهوية، ٢) حرية التنظيم والدعاية والاجتماع، ٣) رقابة دولية، ٤) مشاركة الخارج بالترشيحات على الاقل، ٥) مشاركة القدس وغير ذلك. والمقاطعة المجندة كجزء من المعركة الانتخابية هي مقاطعة يخوضها حزب، والمقاطعة تكون نوعا من التصويت لهذا الحزب، وهي مقاطعة تسهم في الجدال والنقاش وطرح الاسئلة وتسييس الجماهير. وقد يكون الموقف بالطبع هو المشاركة الفعالة وليس المقاطعة. على اي حال، هذا هو امتحان القوى السياسية التقدمية الأول ومفترق الطرق المصيري الذي تقف عليه. والتعامل معه بروتينية الشعارات خطأ قاتل، والخطأ في العمل السياسي اشد فداحة من الخطيئة التي يخشى البعض ارتكابهامن منطلقات الطهارة الثورية الكاذبة. قد يعيد هذا الامتحان، اضافة الى ذلك، الى القوى اليسارية قواعدها المنصرفة عنها في شؤونها اليومية التي تغيب عنها هذه الاحزاب لغيابها عن الواقع المعاش نتيجة للاستقطاب الذي سوف تؤدي اليه الانتخابات. وقد يؤدي عدم المشاركة أو الغياب عن الساحة السياسية بما في ذلك الانتخابات إلى فقدان هذه الاحزاب لقواعدها ومؤيديها.

ونحن على أبواب مرحلة جديدة، وهنالك فاصل غير متدرج بين ماض وحاضر. انهيار المنظومة الاشتراكية، وانهيار النظام العربي القديم، واتفاقيات أوسلو، ليست اشارة لوجودنا في نفس المرحلة التاريخية المتدرجة بين ماض وحاضر. ان الامتحان الثالث امام هذه القوى واقصد: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي، وحركة التغيير الديمقراطي هو قدرتها على اقامة حزب واحد او تجمع حزبي يتناسى على الأقل(وليس ضروريا أن ينسى) خلافات الماضي، لان الماضي في هذه المرة مرحلة انقضت، وللمرحلة الجديدة قواعدها الجديدة. ومن هذه القواعد ضرورة وجود حركة قومية تقدمية ديمقراطية تشكل قطبا ثالثا امام السلطة والحركة الاسلامية، وتعبر عما يقارب من ثلث الشعب الفلسطيني. هذا هو التحدي الثالث والمصيري، والحديث هنا عن مسؤولية تاريخية، واخضاع قواعد العمل السياسي الراهن لخلافات الماضي وحساسياته هو بمثابة خيانة تاريخية لمهام العمل الوطني امام الهيمنة الاسرائيلية على مستوى العلاقة الاسرائيلية الفلسطينية، وعلى مستوى جدول الاعمال السياسي الفلسطيني، وامام نظام فلسطيني مذعن تماما لهذه الهيمنة.

واستعادة المجتمع الفلسطيني لصحته وعافيته امام التحديات القادمة، والخيار بين حيوية هذا المجتمع في المواجهه بكافة طاقاته وبين انكفائه على ذاته امام سلطة ديكتاتورية اخرى تبعد المواطن عن السياسة، وتحكم مثل كل استبداد آخر بفعل قانون الخوف، الخيار بين حياة سياسية فاعلة وديمقراطية يصطف فيها المثقفون بحسب قناعاتهم وبين حياة سياسية فاقدة الحياة وجوفاء بمثقفين مأجورين وأقلام مأجورة من ناحية، ومثقفين يائسين ومحبطين من ناحية أخرى، الخيار بين تعددية سياسية ومجتمع سياسي حزبي يوازن استبداد السلطة وبين ديكتاتورية لا تعارضها إلا الاصولية الاسلامية، الحسم في هذه الخيارات مرهون الى حد بعيد بقدرة الاحزاب الفلسطينية التقدمية على طرح نفسها من

جديد كقوة جدية يحسب لها حساب في المجتمع السياسي الفلسطيني. وهو، أي المجتمع السياسي، شرط اساسي لوجود المجتمع المدني. وفي حالة غياب مقومات المجتمع المدني تنوب التعددية القائمة في المجتمع السياسي عن بعض من دوره في احداث توازن مع سلطة الدولة، وفي الدفاع عن سيادة القانون ليس بدافع من المبدئية فحسب، وانما تحقيقا للتوازن السياسي، وحفاظا على مصالح المعارضة وغير ذلك.

وقد شكلت الاحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية بمعنى ما قشرة حداثية على بناء اجتماعي اقتصادي متخلف، وقد بدات الاحزاب التي سميت في حينه ما فصائل ترفعا عن اسم الحزب السياسي، بممارسة نوع من السيطرة الشمولية على مرافق حياتية مختلفة ومن ضمن ذلك بعض البنى الاجتماعية في المخيم والقرية وبعض النشاطات المجتمعية في المدينة. لقد كانت المنظمات التي تسمى في أيامنا غير الحكومية مبادرات فصائلية في أغلب الاحيان ما عدا في حالة المنظمات الاهلية التقليدية.

وقد يؤدي غياب الاحزاب الحالي عن الساحة السياسية الى زوال هذه القشرة الحياتية وبروز نظام العشيرة التقليدي الذي قد يوازن استبداد السلطة بشكل من الاشكال ولكن من منطلق تقبله وليس من منطلق معارضته. وبدأنا مؤخرا نلاحظ ازدياد نشاط العشائرية والجهوية والطائفية، ولن تسهم الانتخابات بطريقة الدوائر بدلا من القطرية الا في تثبيت هذه النزعة وبخاصة في حالة غياب الاحزاب المعارضة.

ومن ينظر إلى الحلبة الاجتماعية الراهنة التي يحدثها موضوع الانتخابات وبروز فئة الوجهاء التي ترغب بطرح أسمائها للترشيح يدرك مدى الخسارة الفادحة المترتبة على غياب التنظيمات الحزبية من الحياة السياسية الراهنة، ولكن غياب أو حضور الاحزاب ليس موضوع قرار، فلا يوجد حزب يود أن

يكون غائبا، وكل حزب أو فصيل مستعد أن يقرر اليوم قبل الغد أن يكون حاضرا في الحياة السياسية، ولكن الموضوع للاسف ليس موضوع قرار ذاتي بالحضور أو الغياب، وانما هو موضوع توفر الطاقة السياسية المتمثلة بالبرنامج واللغة السياسية والاهداف المفهومة وثقة الناس واحترامهم وغير ذلك. هذه كلها امور اكثر اهمية من وجود او عدم وجود تناقض منطقي في الموقف مثل معارضة اتفاقية اوسلو والمشاركة في الانتخابات المترتبة عنها في الوقت ذاته. ان البرامج السياسية للاحزاب لا تشتق المواقف بعضها من بعض بطريق الاستدلال والقياس، وانما تشتق المواقف من الواقع المطلوب تغييره والاهداف التي يسعى هذا التغيير نحوها، ومن مصلحة الحركة أو الحزب، نعم مصلحتهما، فلا يوجد نظام حزبي حتى في النظام الديمقراطي الليبرالي دون عصبية تسعى للحفاظ على وجود الحركة أو الحزب وما يمثلانه، ولا يعني هذا بالضرورة الحفاظ على القيادات التاريخية.

ان الانشغال الحزبي بالنقاوة او الطهارة الايديولوجية وهي غير قائمة في أي حزب من الاحزاب لا في حياته الداخلية ولا في سياسته الاجتماعية هو دليل ضعف، ودليل تقوقع في حالة الوجود في المعارضة، ودليل نظام دكتاتوري شمولي في حالة الوجود في السلطة. لا يعني هذا الكلام نهاية الايديولوجيا أو على انتفاء الحاجة اليها. فالاحزاب التي نتحدث في هذه المداخلة عن ضرورة المحافظة على وجودها وتطويرها هي احزاب ايديولوجية تسعى لتحقيق قيم ومبادئ اجتماعية معينة، ولكن الاكثار من الحديث عن الطهارة والنقاوة الايديولوجية هو دليل على فقر الايديولوجيا وتجوفها وانعدام القدرة لديها على الاتصال مع الواقع على شكل برنامج سياسي، وعلى شكل نشاط حزبي، وكوادر مستعدة لا أن تؤمن فقط بالايديولوجيا، وانما أيضا بأن تقوم بعمل سياسي ذي معنى في اطار التصورات الايديولوجية عن المجتمع والنظام السياسي الاكثر عدلا.

مؤسسة مواطن الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
المكتبة
Library
Muwatin The Palestinian Institute
for the Study of Democracy

الديمقراطية ومشاكل ممارستها في الوسط الفلسطيني

د. حيدر عبدالشافي

ما زال الجدل يدور حول مشكلة الديمقراطية فلسطينيا وعربيا وظروف وامكانيات تطبيقها. وربما تكون هناك نهاية لهذا الموضوع. ومفهومي المبسط هو أن الديمقراطية أداة أو وسيلة للحفاظ على حقوق الانسان في شتى الظروف والأوضاع، وهي فعلا ملتصقة بمسألة حق الانسان، وينبغي أن يتكيف أداؤها وممارستها مع الظروف الموضوعية لحياة الانسان. وعلى ذلك وهناك أنماط للديمقراطية هي : ديمقراطية العائلة، وديمقراطية المجتمع البدائي، وديمقراطية الثورة، وديمقراطية مجتمع الدولة.

صحيح أن فكرة الديمقراطية قد نشأت وبدأت ممارستها بشكل ما إبان حقبة مدينة الدولة في اليونان، ثم غُيِّبت بعد انتهاء تلك الحقبة، ليعود الاهتمام بها والعمل على إرساء مفهوم محدد لها، وممارسة هذا المفهوم بعد بروز مجتمع الدولة في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر. وأهم مؤشرات مفهوم الديمقراطية في مجتمع الدولة هي التعددية السياسية، وسيادة القانون، واحترام الحريات العامة، وفصل السلطات، والمساءلة والشفافية ..الخ.

ويبدو من الواضح أنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية إلا في اطار مستوى اخلاقي معين، يأخذ المصالح الخاصة والعامة بعين الاعتبار. ولهذا وبقدر ما يكون المجتمع ذا شرائح متعددة ومصالح متشابكة ومتضاربة، تكون ممارسة الديمقراطية مسألة ليست سهلة المنال. وتقتضي مستوى أخلاقيا جيدا.

وعليه فإن غياب الديمقراطية فلسطينيا وعربيا انما ينم عن أننا نعاني مشكلة اخلاقية. هذه – في نظري – هي الحقيقة التي يجب أن نعترف بها وينبغي أن نجد الطريق الى معالجتها.

والسؤال قائم: لماذا لم نمارس الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني؟ ربما كانت هناك أسباب موضوعية إبان حقبة الانتداب البريطاني: حيث كان المجتمع شبه اقطاعي متخلف، تسوده العصبيات العائلية والجهوية، ولم تتوفر أسباب موضوعية للأخذ بالنهج الديمقراطي.

وبعد نكبة ٤٨ وتشريد الشعب الفلسطيني سادت فترة من الركود انشغل الشعب اثناءها في تضميد جراحه إلى أن تمكن من تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية قيادة شرعية، ترمز إلى الوحدة الفلسطينية رغم الشتات.

والسؤال: لماذا لم تُمارس الديمقراطية بعد قيام منظمة التحرير رغم اقامة مؤسسات من ضمن مسؤولياتها أن تصر على النهج الديمقراطي–المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والصندوق القومي؟. وهل ظروف الكفاح المسلح لا تسمح بممارسة ديمقراطية ؟ وهل الشرعية المكتسبة من خلال المبادرة الطلائعية مُعفاة من ممارسة الديمقراطية؟

اعتقادي أن هناك متسعا لممارسة ديمقراطية في كل الظروف، وبما يتلاءم مع الاعتبارات الموضوعية. فلماذا مثلا لم يسائل المجلس الوطني الجهاز التنفيذي عن أحداث أيلول الأسود وما ترتب عليها من خسائر فادحة ماديا وسياسيا. ولماذا لم يحاول المجلس الوطني مساءلة الجهاز التنفيذي عن سياسته في لبنان؟

هل كان من المعقول أن يُمارس الكفاح المسلح بقيادات متعددة دون تنسيق العمليات وبدون الاتفاق على اختيار الأهداف؟ الهدف من اقامة المؤسسات هو اقامة الكوابح لجموح القوة وإساءة استعمال المال. فلماذا عجزت المؤسسات عن ممارسة دورها ؟ لماذا يُغيَّب المجلس الوطني (السلطة العليا في المنطقة)

في هذه الفترة الدقيقة والحاسمة في مسيرتنا الوطنية؟ لماذا لم تمارس الفصائل السياسية في داخل المنظمة دورها وهي (التعددية السياسية) بحكم الواقع أحد أهم دعائم الديمقراطية؟

نحن ما زلنا في مسيرة تحرر وطني وبناء كيان فلسطيني مستقل. وتجري العملية في اطار اتفاق يعاني من سلبيات كثيرة تستغلها اسرائيل لتحبط مساعينا وتفرض علينا ارادتها وشروطها. ويصبح أحد أهم واجباتنا هو الاستفادة من كل طاقاتنا وقدراتنا. ويبدو من الواضح أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال عملية تنظيمية وعلى أساس ديمقراطي. وتتاح لنا الفرصة الآن، رغم ما يحيط بها من قيود، لاجراء انتخابات تشريعية لافراز سلطة شرعية نأمل أن تتبنى وتؤكد الممارسة الديمقراطية. فكيف نتصرف؟ هل نتصرف تحت وهم أننا مستقلون ونفرط في المنافسات الحزبية والعصبيات على اختلافها؟ أم نغتنم هذه الفرصة ليكون المجلس المنتخب عنوانا لسلطة اتحاد وطني؟

ورغم اهمية التعددية السياسية في مفهوم الديمقراطية فإن التحديات التي تواجهنا تقتضي أن نستفيد من أفضل ما لدينا من طاقات وكفاءات، لاننا ما زلنا في مسيرة تحرر وطني وليس فقط أمام مهمة بناء كيان دولة .. فهل نحن قادرون على التخلي عن عصبياتنا العائلية والفئوية والجهوية؟.

أقول في النهاية ان مشكلتنا هي مشكلة اخلاقية. ويقيني أن الطريق ليست سهلة، ولابد أن نعالج مسألة الديمقراطية بصبر ومثابرة، وباهتمام خاص بالمرأة، وبالجذور وعلى المدى الطويل.

الحـزب السـياسـي، والمجتمـع المـدني، والنظـام الديمقـراطـي

سـعيد زيـداني

—أ—

المكان: احدى القرى الفلسطينية في الجليل الغربي ؛ الزمان: أحد أيـام الخريـف السـابقة ليـوم الانتخابـات للسـلطات المحليـة والكنيسـت الاسـرائيلي فـي نهايـة الخمسينيات ؛ الحدث: "الطوشة الكبرى" (كما سمّاها أهل القرية لاحقا).

الطوشة الكبرى في ذلك الزمان والمكان كان سببها المباشـر "التنـافس" الشـرس على أصوات الناخبين بين تجمعين رئيسيين من "العائلات الأصلية" في القريـة، الأول يدعمـه حـزب "مبـاي" الحـاكم وقتهـا، والآخـر يدعمـه حـزب المتدينييـن (المفدال) وكان وقتها شريكا في الائتلاف الحكومي. تشابكت العصي والايـدي، واشتد التراشق بالحجارة والشتائم بين الفريقين المتنافسين والمدعـوم كـل منهمـا بحزب صيهوني، في رحاب مقبرة القرية وحول جامعها الوحيد. وكـان موقـف العائلة المتنفذة، والمدعومة بحزب "مباي" المتنفذ يتلخـص بالتـالي (كمـا عرفتُ وفهمتُ لاحقا): بانتخابـات او بدونهـا، لا يُعقـل ان تخـرج زعامـة القريـة مـن يديها، حتى وان كان الثمن اراقة غـير القليـل مـن دمـاء الرجـال. ولحسـن حـظ جميع أهالي القرية، فقد كانت نتائج الانتخابات في صالحها !

وكانت عائلة "ميداني" واحدة من العائلات "الوافدة" الى تلـك القريـة بعـد اقتـلاع عام ١٩٤٨. ولأنها عائلة وافدة، أي غير أصلية، فلم تعتبر نفسها، ولم يعتبرهـا الآخرون، طرفاً جدياً أو فاعلاً في الصراع على زعامة القريـة، ذلـك الصـراع

الذي كان يوازيه، كما أشرتُ، تنافس بين مباي والمفدال على أصوات الناخبين للكنيست. ولأن عائلة ميداني عائلة عريقة من وجهة نظر أبنائها (رغم كونها عائلة وافدة/لاجئة)، ومن منطلق الحرص أو الغيرة على كرامة العائلة التي كانت تقتضي في المقام الأول (والأهم) عدم التبعية لعائلة أو عائلات أخرى، فقد استقر رأي أهل الحلّ والعقد فيها (بعد اجتماعهم في احدى سقائف الزنك التي كانوا يسكنونها) على ضرورة البحث عن حزب آخر غير مباي أو المفدال، يتبعون له، ويميزون أنفسهم به عن باقي العائلات في القرية، وقع الاختيار، بعد الأخذ والرد، وبعد التداول والتشاور، على حزب العمال الموحد (مبام).

لم يكن خافياً على أبناء العائلة الوافدة/اللاجئة التي دعمت ودعت الى دعم حزب "مبام" ان كيبوتسات هذا الحزب (الاشتراكي) قائمة على فلاحة أراضيهم المصادرة والمحظور عليهم حتى الوصول إليها، رغم وقوعها على مرمى النظر، وربما الحجر، من القرية التي وفدوا إليها لاجئين.

جاء عدّ الأصوات عشية الانتخابات المذكورة ليعطي الدليل القاطع على "الانضباط العائلي" المحكم تقريباً. مرشح كل عائلة يحصل على جميع أصوات الناخبين في العائلة وحلفائها (ما عدا أصوات قليلة سرعان ما يعرف ويوبخ أصحابها) ؛ ويحصل الحزب الداعم/المدعوم على نفس عدد الأصوات تقريباً. هذا كله بالرغم من أن الانتخابات (سواء للسلطات المحلية أو للكنيست) كانت حرة وسرية ونزيهة، حسب المعايير الدولية المتعارف عليها. ندر أن صوّت أحد لغير مرشح العائلة أو لغير حزب العائلة، كما وندر ان صوّتت امرأة لغير مرشح عائلة زوجها أو لحزب غير حزب عائلة زوجها !

لم يكن من شارك في تلك الانتخابات من أبناء تلك القرية الجليلة أو غيرها من القرى، تصويتا أو ترشيحاً، يفكر في المشاركة في إدارة شؤون البلدة أو

الدولة. كان شغف الطموح والتوقع أدنى من هذا بكثير: اعلاء شأن العائلة وهيبتها بين العائلات في القرية وفي المنطقة، والحصول على قدر من المنافع (المادية وغير المادية) مقابل ذلك الولاء المعبّر عنه بذلك العدد من الأصوات الصالحة. كانت السياسة الإسرائيلية تجاه "المواطنين" العرب قائمة، كما نعرف جميعا، على مقايضة المنافع القليلة بالولاء الكثير. والمنافع كانت بدورها متواضعة: تعيين أحد أبناء العائلة معلماً في المدرسة أو موظفا في الهستدروت او في دائرة حكومية، الحصول على مخصصات مياه للزراعة، أو الحصول على تصريح للعمل أو للتنقل، أو ضمان الاعفاء من الضرائب، أو الحصول على "لمّ شمل" أو لمّ ما تبقى من الذرة او القطن في أراضي الكيبوتسات بعد الحصاد، أو ما شابه.

ومن الغريب في الأمر حقاً ان الناس كانوا وقتها قادرين، ذهنيا وفي صناديق الاقتراع، ربما بسبب شظف العيش وقسوة الظرف وضيق فسحة الأمل، على الفصل الواضح بين استحقاقات القضية الوطنية/القومية المكبوتة من جهة، وبين الهموم المحلية والمعيشية الملحة من جهة أخرى. كانت قلوبهم مع جمال عبد الناصر، امّا جلّ أصواتهم في صناديق الاقتراع للكنيست فكانت مع بن غوريون وشركائه المتدينيين في الحكومة. ومن الغريب والعجيب أيضاً ان احترامهم لعضو الكنيست من ابناء القرية، من ابناء احدى العائلات الأصلية التي دعمت مباي فدعمها، ظل على حالة رغم تصويته المشين ضد الغاء الحكم العسكري.

استمر هذا الوضع في هذه القرية الجليلية، كما في معظم غيرها من قرى الجليل والمثلث والنقب، حتى نهاية الستينيات أو بداية السبعينيات، حيث بدأت الصورة تتلّون وتختلف. قبيل يوم الأرض كانت م.ت.ف. في أوجها، وبعيد يوم الأرض أصبح الحزب الشيوعي في أوجه. هذا ما نعرفة ونردده جميعا. وهذا ما وجد تعبيراً له في عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الشيوعي

والأحزاب/التوائم غير الصهيونية الأخرى. ولكن رغم هذا التغيير وإلى جانبه، ظلت العائلة الممتدة أو الحمولة أو العشيرة أو الطائفة (في القرى والمدن المختلطة) في مركز الأحداث والوجدان حين يتعلق الأمر بالانتخابات للبلديات والمجالس المحلية. بكلمات أخرى، طريق الفلاح في الانتخابات للسلطات المحلية لا يمّر إلاّ عن طريق العائلة/الحمولة/ العشيرة/ الطائفة، منذ الخمسينيات وحتى أيامنا هذه. ونشهد هذه الأيام، في نهاية هذا القرن المثير، هجمة مجددة للأحزاب الصهيونية على ما يسمونه "بالوسط العربي"، ونشهد، في المقابل، صحوة مجددة للعائلات/الحمائل/العشائر/الطوائف. هناك علاقة حميمة، على ما يبدو، بين هذه الهجمة وتلك الصحوة. هذا كله في وقت وفي ظرف تخبو فيه جذوة العمل الوطني/ القومي، ويتراجع فيه دور الأحزاب السياسية الوطنية/القومية.

—ب—

هناك طائفة من الدروس/والعبر أود استخلاصها وابرازها من خلال هذا السّرد القصير، لها انطباق، جزئي على الأقل، على الوضع الفلسطيني الحالي:

١- علينا الاّ نستهين بقوة وقدرة العائلة/الحمولة/العشيرة/الطائفة على استقطاب ابنائها واستنفاد ولائهم، خاصة اذا كان الأمر يتعلق بالانتخابات، وخاصة اذا كانت الانتخابات للسلطات المحلية، أو اذا كانت من ذلك النوع الذي يميل الى تعزيز النزعات المحلية والانتماءات الإرثية (نظام الدوائر الانتخابية، مثلا).

٢- علينا ألاّ نقلّل من قوة وقدرة السلطة الحاكمة، أية سلطة حاكمة، على مقايضة المنافع بالولاء، خاصة اذا نزعت تلك السلطة الى مخاصرة العائلات/الحمائل/العشائر أو مراودتها عن نفسها، وخاصة أيضا اذا كانت

تلك السلطة الحاكمة من ذلك النوع الذي يحتكر المنافع المادية والمنازل التي، كما قال الشاعر العربي، لها في القلوب منازل.

٣- المجتمع المدني هو أساساً مجتمع أهل المدن، والى الحدّ الذي يختلف فيه مجتمع اهل المدن عن مجتمع اهل القرى (المحافظ بنزعته). إن كنه فاعلية وصلابة عود المجتمع المدني تكمن في قدرته على الحدّ من زحف المحمولة/العائلة/العشيرة/الطائفة من جهة، وعلى الحدّ من الزحف الاحتوائي للسلطة المركزية الحاكمة من جهة أخرى. ومن هنا، فإن ما يجب ان يسعى اليه ويطمح الى تحقيقه الحريصون على مجتمع مدني فلسطيني جدي هو منع هذا الاتصال المباشر والمدمّر (في رأيي) بين السلطة المركزية واذرعها من ناحية، وبين الانتماءات الارثية من ناحية ثانية.

٤- علينا ألاّ نتجاهل ذلك التأثير السلبي للهموم اليومية/المعيشية والصراعات المحلية على القضية الوطنية الكبرى أو المركزية. الناس العاديون قادرون، شئنا ذلك أم أبينا، اعترفنا بذلك أم لم نعترف، على الفصل بين اليومي والمحلي من جهة، وبين الوطني والعام من جهة ثانية. والناس العاديون قادرون أيضاً على الربط بطرق شتى وبطرق غريبة بين هذين النوعين من الهموم/القضايا (وأسالوا أهل القدس العربية كيف يفعلون ذلك هذه الايام!).

٥- الحزب السياسي الوطني هو درب ورفاق وبرنامج عمل وثقافة سياسية. ومن مهمات الحزب السياسي ليس فقط كسب وعد الأصوات، وانما أيضا (والأهمّ) جسر الهوّة الفاغرة بين الهموم اليومية/المعيشية وبين القضايا العامة والرئيسية، جسر الهوة الفاغرة بين محلية التفكير والعمل وبين عموميته ووطنيته. كما ان من واجب الحزب السياسي الوطني السعي

الدائب نحو اختراق الانتماءات الارثية، ومحاصرتها والعمل على استبدالها باصطفاف والتفاف حول برنامج العمل -الذي هو الطريق. ومن مهمة الحزب السياسي ايضا محاولة اختراق جدران السلطة المركزية الحاكمة ذاتها. لا خير في حزب سياسي لا يسعى للوصول إلى سدّة الحكم ؛ ولا خير في حزب سياسي يراهن على الانتماءات الارثية او على عطفها (يغازلها، يضعف لها او يرتمي في أحضانها القاتلة).

٦- الحزب السياسي الوطني يختلف ويتميز عن باقي مكوّنات/منظمات المجتمع المدني في نزعته الملازمة وسعيه الملازم نحو الاختراق بشقيه وبُعديه المذكورين: اختراق الانتماءات الارثية من طرف، واختراق السلطة المركزية من الطرف الثاني. وبدون هذا السعي الدؤوب نحو الاختراق المزدوج يصبح الحزب السياسي حلقة فكرية أو نادياً ثقافياً أو منظمة خيرية أو رابطة مهنية أو جمعية لحقوق الانسان او المواطن او المستهلك او ما شابه ذلك.

وهناك دروس/عبر مهمة أخرى يتوجب استخلاصها مما سردته عن تلك القرية الجليلية على مستوى استكناه العلاقة بين ابناء البلد الأصليين وابناء البلد الوافدين أو اللاجئين، خاصة اذا كان الأمر ذا علاقة بالانتخابات، وكذلك على مستوى الثقافة السياسية والمدنية اللازمة لدمقرطة المجتمع والنظام السياسي، لا يتسع المجال هنا لاستقصاء أبعادها.

-ج-

لقد بدأ موسم الانتخابات لمجلس (ورئيس) سلطة الحكم الذاتي، ومن بعدهما للبلديات والمجالس القروية. وبدأت، كما ندرك ونتوخى جميعا، العائلات/الحمائل/العشائر تكشّر عن أنيابها وتستنهض عصبيتها الدفينة. واخذت، كما ندرك الهموم اليومية/المعيشية تفرض ذاتها وتحدد النغمة الغالبة.

ويسأل سائل من أهلها: هل (ولماذا) كان خافيا على أعضاء اللجنة المركزية لانتخابات رئيس ومجلس سلطة الحكم الذاتي ان يتبنى نظام الدوائر الانتخابية في مجتمع محافظ نسبيا كمجتمعنا الفلسطيني يتضمن دعوة صريحة لانقضاض التنظيمات الإرثية على تنظيمات المجتمع المدني (بما فيها الأحزاب السياسية) ؟ وهل يحتاج المرء إلى ذكاء خارق كي يستكنه ان هناك علاقة غير قابلة للانكار بين هذه الصحوة الجديدة للعائلات/الحمائل/العشائر وبين نظام الدوائر الانتخابية الذي ينزع الى تعزيز العصبيات المحلية، اضافة الى اضعاف الأحزاب السياسية، الكبيرة منها والصغيرة ؟

ولا يحتاج المرء الى فطنة خاصة كي يدرك أيضاً أن تعزيز الانتماءات والعصبيات الإرثية لن يكون أو لن يعمل في صالح ترقية المصلحة الوطنية العليا أو القضية الوطنية الكبرى. من المؤسف والمحزن حقا ان اختيار النظام الانتخابي قد تمّ بمعزل عن رؤية واضحة وقويمة بشأن نوعين مترابطين من التحديات: بناء مجتمع عصري أولا، واستكمال المشروع الوطني ثانيا. باختصار، ما نحن بصدده هو نظام انتخابي على الأرجح ان تكون له انعكاسات سلبية ليس فقط على العملية الديمقراطية ذاتها، وانما ايضاً على عملية البناء المجتمعي والمشروع الوطني (غير المكتملين بعد). إننا بصدد نظام انتخابي ربما صممته السلطة الفلسطينية لشرعنة وترسيخ سلطتها هي، في المقام الأول والأخير.

نحن في وقت وفي ظرف تختلف وتتداخل فيهما أمور كثيرة. وما أحوجنا في مثل هذا الظرف وهذا الوقت الى صفاء الذهن ووضوح الرؤية! ما نحن بصدده تحديداً هو قضية ذات ثلاثة أبعاد مترابطة ومتشابكة لا نعرف تماما كيف يجب ان يتم الربط أو التوفيق بينها: أ) دمقرطة الحياة السياسية، ب) البناء المجتمعي على أسس عصرية، ج) استكمال المشروع الوطني (الذي ما زال منقوصا ومبتوراً).

١- نعرف بالقليل أو بالكثير ما هي الشروط الضرورية لديمقراطية نظام الحكم في الظروف العادية (ظروف الدولة المستقلة وذات السيادة)، ونستطيع تعداد هذه الشروط الواحد تلو الآخر. ولكن هناك أكمات من نوع آخر وهناك ما وراءها ايضا. فلو كانت المهمة الوحيدة التي تشغل بالنا تعنى بالتحول من نظام حكم سلطوي (أوتوقراطي، مثلا) الى نظام حكم ديمقراطي، لما ندبنا حظّ الأحزاب السياسية، ولما ندبنا حظنا بسبب تراجع دورها أو تأزم وضعها. ان رثاءنا لحال الأحزاب هذه الايام ذو علاقة مباشرة بالمهمتين الأخريين اللتين أشرتُ اليهما آنفاً: البناء المجتمعي على أسس عصرية، واستكمال المشروع الوطني.

هناك، كما نعرف جيدا، اجماع للنخب الفلسطينية على اهمية التحول الديمقراطي، وعلى ضرورة شرعنة ممارسة السلطة، وعلى الانتخابات الدورية، الحرة، والسرية والنزاهة. ونعرف جيدا ايضا أنه من الممكن ان تسير العملية الديمقراطية (كما سارت في العصور القديمة) بدون أحزاب سياسية، وربما من الأفضل ان تكون كذلك ؛ وأنه من الممكن ان تسير الانتخابات حسب نظام الدوائر الانتخابية، وربما من الأفضل ان تكون كذلك في ظروف معينة. إن ما يقلقنا هو خطر استبدال الأحزاب/الفصائل الحالية بالعائلات/الحمائل/العشائر ؛ ان ما يخيفنا ويؤرق مضجعنا هو تراجع المشروع الوطني، ذلك المشروع الذي لا نرى سبيلا لترقيته واحتضانه الا الأحزاب والحركات السياسية.

٢-ماذا تبقى لكم (لنا) بعد انكسار الأحزاب/الفصائل؟ ما تبقى هو شظايا مثاثرة ومتنافرة لحركات سياسية/نضالية ليس إلاّ. وعلينا أن نقرّ بذلك، ليس فقط لأن الاعتراف فضيلة، وانما أيضا لأنه المقدمة اللازمة والشرط اللازم للاصلاح واعادة البناء على أسس جديدة. والفصائل/الأحزاب الفلسطينية (في الداخل والخارج على السواء) تعطلت،

وتهاوت، وانهارت، وتفككت (ما هي الكلمة المناسبة هنا ؟) تحت ضغط الواقع الصعب والمعقد قبيل اتفاق أوسلو-القاهرة- واشنطن- طابا وبسببه: نضب الحلفاء ونضبت الموارد ونضب المناضلون وأحكم الحصار، وتهاوت الأحزاب بسرعة مذهلة، وأخذت تبحث عن ملجأ وعن مخبأ، عن بديل وعن طريق وعن حليف.

٣-الأحزاب/الفصائل كلها في أزمة وفي محنة حقيقية، تلك الداعمة للسلطة الفلسطينية، وتلك الناقدة أو المعارضة لها. ليس هناك حزب سياسي اسمه "فتح"، واستبعد كثيراً ان يكون. هناك تنظيم وهناك اطار معرض للتفكك اذا تنكرت له السلطة الوطنية أو رئيسها. بكلمات أخرى، "فتح" هو تنظيم السلطة، تحميه ويحميها، تغذية ويغذيها، ولا حول له أو قوة بدونها. "أبو عمار" هو برنامج عمل فتح الوحيد هذه الأيام، أما برنامج عمل "أبو عمار" فأقل وضوحاً مما كان عليه في أي وقت مضى. ربما كانت الانتخابات التي تطرق الأبواب هي فرصة "فتح" الذهبية للتحول الى حزب سياسي تلتف كوادره الكثيرة حول برنامج عمل مفصل. ولكن: أي برنامج عمل يمكنه ان يوحد ويجمع هذه القوى والنخب والشخصيات المتنافرة والمتنافسة التي تنضوي تحت اطار تنظيم فتح ؟

والمحنة الحادة هي محنة أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية، وهي محنة مبدئية وعملية في الوقت ذاته. منذ أوسلو (أ) والمعارضة العلمانية تسأل الأسئلة الصحيحة كلها، ولكنها دائماً تتعلثم في اعطاء الاجابات السياسية المقنعة:

- كيف تشارك في انتخابات جاء بها اتفاق مجحف انت من حيث المبدأ ضده؟
- كيف تشارك في انتخابات وانت في ورطة كأداء حتى لو فزت بها بسبب الاتفاق المجحف الذي تمحضنت عنه ؟
- كيف تقاطع أول انتخابات عامة (قد تكون فعلاً حرة ونزيهة) اذا كنت من عشاق الديمقراطية الجدد؟

• ماذا لو ناديت بمقاطعة الانتخابات دون ان يلبي الناس النداء؟

٤-منذ أوسلو(أ) والمعارضة العلمانية حائرة تسأل، ولا زالت في انتظار الجواب والدليل. منذ أوسلو (أ) وأحزاب/فصائل المعارضة العلمانية تسأل وتتكسر شظايا، شظايا تلقاها في مؤسسات المجتمع المدني الذي كثر الحديث عنها والحرص عليها مؤخرا. لقد ابتعدت المعارضة العلمانية أكثر من غيرها، وبسبب منطلقاتها المبدئية، عن التنظيمات الارثية فكراً وعملاً، ووجدت نفسها في تنافر مع السلطة الجديدة التي جاء بها الاتفاق. فأين تذهب وماذا تعمل؟ لم تجد احزاب/فصائل المعارضة العلمانية ملجأ لها سوى منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، القليلة والهشة. أليس غريبا ان تعثر على شظايا "الجبهة الشعبية" هذه الأيام في مؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان والنوادي الثقافية والفرق الفنية؟ والشيء نفسه ينطبق على أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية الأخرى. ما أردت أن اقوله هو التالي: أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية مشغولة هذه الأيام بالمجتمع المدني أكثر مما هي مشغولة بالعمل السياسي؛ وهاربة من دورها الحقيقي، ربما للمحافظة على طهارتها الوطنية، وربما لاتقطاع نفسها النضالي، وربما لتغطية عورة ضعفها؛ تاركة الساحات العامة لرجال السلطة من جهة وللحمائل/العائلات/العشائر من جهة ثانية. أخشى ان يؤدي اختباء أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية في تنظيمات المجتمع المدني الى تعريض تلك التنظيمات نفسها للحصار والاحتواء.

-د-

ان الأسئلة الصعبة والمحيرة التي تسألها أحزاب/فصائل المعارضة غاية في الاهمية والجدية. ولكن علينا ان نميز بين تناول الأكاديمي ورجل الاخلاق والناقد الاجتماعي-السياسي من جهة، وبين تناول رجل السياسة والحزب

السياسي من جهة ثانية، للاسئلة والاجابات على حدّ سواء. الحزب السياسي ليس حلقة فكرية أو نادياً ثقافيا أو رابطة مهنية أو هيئة معنوية أو جمعية خيرية. ان من واجب ومن مهمة الحزب السياسي اعطاء الاجابة على السؤال المطروح بالقول وبالعمل معا (بالعمل بين الناس). ان ما (يجب ان) يهمّ السياسي والحزب السياسي ليس صحة الاجابة او تماسك التحليل أو اخلاقية الموقف فقط، وانما أيضا مدى التأثير على حياة الناس، ومواقف الناس، وعلى مجريات الأمور. هناك ضغط أو الحاح ملازم للاحداث المتغيرة يفرض على السياسي التشريع في اعطاء الاجابات واعادة ترتيب الاهداف والأولويات واعادة انتقاء الوسائل والبدائل (أفضلها أو اقلها سوءاً). السياسي، باختصار، ليس منظراً في النادي الفكري، وانما خطيب في الساحات العامة وفي الأسواق، يخطب ويحاول الاقناع والتأثير. والسياسي ليس باحثاً عن الحقيقة لذاتها، وانما باحث عن التأثير والنفوذ.

سؤال/هاجس: لماذا تركت أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية الساحات العامة (التي تختنق بالجماهير) لرجال السلطة وتنظيم السلطة المدعومين بالحلفاء وبالاموال وبالمناصب ؟

لست أرى بديلا أمام احزاب/فصائل المعارضة العلمانية عن جمع القوى ولمّ الشظايا المبعثرة والمتنافرة حول برنامج عمل جديد وحول قيادة جديدة قد تحظى بثقة الناس وتأييدهم. لأن البديل عن ذلك هو الهلاك والاندثار، بانتخابات أو بدونها. واذا استمر التشرذم الحالي فقد تكون الانتخابات مقتل المعارضة العلمانية وقبرها في آن واحد. ليست أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية مكلفة الآن بالبتّ بشأن صلاحية أو عدم صلاحية المنهج الجدلي، وليست بحاجة إلى اعادة فتح ملف المادية التاريخية، أو إلى اعادة احياء الجدل البيزنطي حول وضعية الكفاح المسلح، وما شابه ذلك. ما ينقص المعارضة العلمانية هو برنامج عمل يتحدث عن الصحة والتعليم والاسكان والمياه

والمجاري والمحاكم والشرطة والسياحة وتخطيط المدن والضمان الاجتماعي والمرأة والضرائب والثقافة، ..الخ. هذا، بالطبع، اضافة الى، والى جانب، تصور بديل لتصور السلطة (إن وُجد) عن طريق الخلاص الوطني وعن عصرنة البناء المجتمعي.

واذا قررت المعارضة العلمانية أو شظاياها مقاطعة الانتخابات، فمن واجبها ان تحدد بصورة واضحة ومقنعة: ما هي انماط النضال غير السياسي التي يتبنيها يمكن الاستيلاء على قلوب الناس وشدّ انظارهم؟ كيف يمكن للمعارضة ان تفشل الاتفاق، وماذا يعني افشال الاتفاق في هذا الصدد ؟ ولماذا يأخذ الناس المعارضة العلمانية (أحزابها/فصائلها) ومواقفها بالجدية أصلاً؟ اذا كان البديل عن التهميش وفقدان التأثير هو التلوث بالانتخابات، فليكن! ومتى كانت السياسة جليّة للاتقياء وانقياء الايدي؟

هناك، كما ذكرتُ سابقا، ثلاث مهمات جسيمة هي: دمقرطة النظام السياسي، ووقف زحف مجتمع العائلات/الحمائل/العشائر، وتعزيز منظمات المجتمع المدني التي ما زالت هشة في المدن وشبه غائبة عن القرى، واستكمال المشروع الوطني. واذا اختارت أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية مقاطعة الانتخابات، فكيف يمكنها الاسهام (مع الآخرين أو بدونهم) في انجاز أي من هذه المهمات الجسام؟ واذا اختارت خوض الانتخابات (والتلوث بها)، فكيف توفر لنفسها أسباب النجاح؟ لا يكفي المعارضة العلمانية ولا يشفع لها ذلك الافراط في البكاء على الأطلال التي درست!

—هـ—

ماذا تبقى لكم (لنا) بعد زلزال أوسلو والرجات التي أعقبته؟ هناك رئيس وهناك سلطة وطنية تمتد وتزحف، وهناك تنظيم تحمية فيحميها (تماماً كما في مصر). وهناك انتخابات عامة هي الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني على

الأبواب، وهناك شخصيات وعائلات/حمائل/عشائر تتأهب لخوضها. وهناك تنظيمات مجتمع مدني خائفة ترتعد. وهناك حركات اسلامية ما زالت تمارس العنف ضد الاحتلال من جهة، وبحياء تغازل السلطة من جهة ثانية. امّا شظايا أحزاب/فصائل المعارضة العلمانية فما زالت حائرة تسأل، وما زالت في انتظار الجواب والدليل. لكن ما هو غائب حقاً هو السياسة الفلسطينية ذاتها، والحياة السياسية ذاتها، العمل السياسي ذاته. ومع نهاية هذا القرن المثير، انسحبت السياسة الفلسطينية من الساحات العامة، تاركة فراغاً هائلاً تملؤه الهموم اليومية والصراعات على المنزلة والأموال القادمة عبر البحار. ولان السياسة غائبة نتوجع كثيرا. ويبدو أن الانسان، رغم كل شيء وفوق كل شيء، يظل حيواناً سياسياً.

بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها

تيسير العاروري

بداية، لماذا القول أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية، وليس أزمة الحزب السياسي الفلسطيني؟ بالاساس وفي الدرجة الاولى من أجل تأكيد الشمولية، شمولية الأزمة، وشمولية موضوع البحث. حيث إن القول بأزمة الحزب السياسي يمكن أن يفسر على أن فيه استثناء للفصائل والحركات السياسية التي لم تتحول بعد، أو لم تنجز عملية التحول، وبالتالي لم ترتق بعد الى منزلة الأحزاب السياسية.كفصائل المقاومة، وفي مقدمتها الجبهتان الشعبية والديموقراطية، وكذلك الحركات وفي مقدمتها حركات فتح وحماس والجهاد الاسلامي، بالاضافة بالطبع الى باقي الفصائل والحركات.

ولا يختلف اثنان، تجاه حقيقة أن العمل السياسي الفلسطيني، وأن القوى السياسية الفلسطينية جميعهاً وبدون استثناء، تعيش مرحلة أزمة عميقة، تتراوح ما بين أزمة قاتلة، وما بين أزمة شديدة وعميقة يتطلب تجاوزها جهوداً عظيمة وقدرة على الإبداع واستعداداً للقيام بتغييرات عميقة على مستوى البرنامج السياسي، وعلى مستوى التكتيك السياسي، وكذلك على المستوى التنظيمي وآليات اتخاذ القرار.

وبناءً عليه، ففي اعتقادي إننا نعيش مرحلة ستشهد تغييرات جذرية في خارطة القوى السياسية الفلسطينية، حيث ستشهد اختفاء بعض القوى السياسية التي عملت على المسرح السياسي الفلسطيني إبان العقود الثلاثة الماضية، وكذلك ستشهد تغييرات سياسية وبنيوية عميقة على قوى قائمة كشروط ضرورية

لتحافظ لنفسها على مكان في الخارطة السياسية الجديدة التي ستتكامل معالمها خلال السنوات القليلة القادمة.

إن الانتقال النهائي ليس فقط لمركز ثقل العمل السياسي الفلسطيني إلى الداخل، بل أيضا للقسم الأكبر من أجسام غالبية القوى السياسية سيقود بالضرورة، إلى جانب أمور أخرى، إلى:

١- تراجع تأثير أنظمة وأجهزة الدول العربية المجاورة على القرار السياسي والتنظيمي للعديد من القوى السياسية الفلسطينية التي كانت مضطرة لتأخذ ذلك بعين الاعتبار لأسباب مختلفة في مقدمتها أسباب جيو- سياسية (geopolitical).

٢- اختفاء تلك القوى التي كان العامل الحاسم في وجودها ووضعها على خارطة القوى السياسية الفلسطينية، وبشكل خاص في هيئات ومجالس م.ت.ف.، هو العامل العربي، والتوازنات العربية، وإرضاء الأنظمة العربية. أي تلك القوى المرتبطة بعلاقات تبعية مع هذا النظام العربي أو ذاك.

٣- ازدياد أهمية ومكانة الأجزاء المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية في برامج وسياسات القوى السياسية الفلسطينية. حيث لم ولن يعود كافياً ذلك البرنامج الذي يقصر معالجاته على الموضوعات السياسية، بإهمال كامل للجوانب الأخرى- الاقتصادية والاجتماعية، أو ذلك الذي يتطرق بشكل عابر وشكلي، من باب رفع العتب، لهذه الجوانب.

٤- ستكون هناك مرحلة إنتقالية وفترة مخاض ربما لاتكون قصيرة. حيث إن طولها أو قصرها سيعتمد على عوامل عديدة جداً ومتنوعة. وبالتالي ليس من السهل إعطاء أية تقديرات علمية عن مدى امتداد هذه المرحلة الانتقالية.

لقد مرت الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة كما هو معروف في طورين: الطور الأول تعود بدايته إلى ما بعد معاهدة سايكس-بيكو وإقرار الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان وعد بلفور وانتهى بنكبة الشعب الفلسطيني وتشرده. حيث تزعمت الهيئة العربية بزعامة الحاج أمين الحسيني الحركة الوطنية في هذا الطور.

أما الطور الثاني فتعود بدايته إلى بدايات تشكل حركات المقاومة الفلسطينية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ثم تكرس في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها.

وهناك ما يكفي من الأدلة الواضحة والصارخة بأن هذا الطور الثاني في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية قد قطع شوطاً نحو النهاية، ولعل بداية النهاية لهذا الطور كان من ضمن إفرازات أزمة وحرب الخليج التي ضربت أو هددت جدياً مثلث الأعمدة الأساسية في اعتبارات قيادة م.ت.ف. وهي المكانة والمكان والمال، حيث كانت محصلة اعتبارات هذه المسائل الثلاث تحدد اتجاه البوصلة السياسية لقيادة المنظمة.

قبل الإنتقال لبعض التطورات حول الطور الثالث القادم للحركة الوطنية الفلسطينية، أود التوقف عند بعض الملاحظات والمؤشرات:

أولاً: أن مكانة ومركز وأهمية م.ت.ف.على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني، تشهد عملية تراجع متسارعة. وبدلاً من أن تكون مرجعية للسلطة وللمفاوض الفلسطيني، وفق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في أكتوبر- تشرين الأول ١٩٩٣، جرت عملية تهميش وتجاهل متواصلة لدورها ومكانتها السياسية. وفي الوقت نفسه تجري وبوتائر أسرع عملية إحلال السلطة الفلسطينية مكانها.

لقد تجاوزت هذه العملية نقطة اللاعودة، وبالتالي يكون تعليق الآمال على إمكانية إعادة إحياء وتفعيل دور م.ت.ف. ومؤسساتها واعتبار ذلك رافعة أوطريقاً للخروج من الأزمة السياسية القائمة لا يعدو كونه ضرباً من الوهم السياسي أو التضليل السياسي أوالتكتيك والمناورات السياسية، أو الحنين إلى الماضي.

ومع أن أزمة م.ت.ف. هي أزمة شاملة، بنيوية وسياسية وتمثيلية وغير ذلك، وقد بدأت مظاهرها الواسعة قبل عملية مدريد للسلام، إلا أن انتخاب مجلس فلسطيني في القطاع والضفة سيسرع في عملية تخطي مرحلة م.ت.ف. حيث سيكرس لاحقاً في أعين الفلسطينيين وأمام العالم، بصفته مجلساً تشكل من خلال عملية انتخابات. هذا بغض النظر عن ظروف وكيفية إجراء الانتخابات، وأن كانت حرة ونزيهة وديموقراطية أو خلاف ذلك، فهذه الجوانب لن تكون حاسمة التأثير.

وبالطبع ستكون هناك قوى فلسطينية وعربية وإسرائيلية ودولية، لايمكن تجاهل قوة تأثيرها، معنية بتقديم هذا المجلس كبديل للمجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي بإبراز وتضخيم التعارض فيما بينهما. وإذا كانت عملية إحلال السلطة الوطنية الفلسطينية محل م.ت.ف، تتم بالسهولة وبالوتائر السريعة التي نشهدها، فإن عملية إحلال المجلس العتيد محل المجلس الوطني ستكون حتماً أسهل وأسرع.وإذا كان هذا سيوجه ضربة خطيرة لمسألة وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات (أو الداخل والخارج كما درج الاصطلاح)، إلا أنه وفي الوقت نفسه سيؤمن للسلطة الفلسطينية غطاء الشرعية الذي تفتقر إليه حالياً، من خلال توفير الجانب التمثيلي الذي تؤمنه عملية الانتخابات.

ثانياً: ظاهرة عدم وجود رأي عام فلسطيني، وأن وجدت بعض مظاهره فهي في أطوار جنينة، وذلك بسبب غياب غالبية العناصر والشروط والمتطلبات

الضرورية لوجود "رأي عام" أولاً، ومن ثم تلك التي تحدد نموه وتطوره ومدى قوته وتأثيره في الحياة السياسية للبلد.

إن هذه الظاهرة، أي غياب رأي عام، تفسح المجال للديماغوجيا السياسية والتضليل والكذب على الجماهير دون الخوف من العواقب. وهذا ينطبق على الحركات والقوى السياسية وكذلك على السياسيين الأفراد، قادة أو غيرهم.

وكيف نفسر قول أحدهم على شاشة التلفزيون أثر إعلان إتفاق القاهرة بأن "سلطة تنشأ بموجب هذا الاتفاق ستكون أسوأ من سلطة الجنرال لحد" (في جنوب لبنان) وبعد ذلك بأقل من ثمانٍ وأربعين ساعة يشترك في الإجتماع الذي انبثقت عنه هيئة السلطة ويكون أحد أعضائها.

ولعل المتتبع لمجريات الحياة السياسية الفلسطينية تمر عنه مثل هذه الحوادث أو المواقف يومياً.

إن مسألة وجود أوغياب رأي عام لها ارتباط وتأثير مباشرين على مختلف جوانب الحياة السياسية، بدءاً من تشكل الحركات السياسية، وكيفية وظروف تشكلها، وانتهاءً بمختلف أوجه نشاطها وعملها ووجودها نفسه.

ثالثاً: ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي، وابتعاد الجمهور عن المشاركة في النشاطات السياسية، وفقدان العمل السياسي لجاذبيته، وهي ظاهرة لامثيل لها منذ أكثر من عقدين من الزمن. ومرد ذلك ولاشك هو حالة الإحباط العام التي يعاني منها غالبية الشعب الفلسطيني، للأسباب المعروفة وفي مقدمتها أولا مجرى ونهج ونتائج عملية السلام، وثانيا ما آلت إليه الانتفاضة وبشكل خاص في النصف الثاني من فترة حياتها، إلى جانب أسباب أخرى عديدة.

بالتالي فإن أحد شروط استمرارية البقاء لحزب أوحركة سياسية قائمة وكذلك لميلاد حزب أوحركة سياسية جديدة، هو أن تقدم للجماهير وبشكل مقنع فسحة

من أمل، أن تكون قادرة على حمل مشعل يضيء نهاية النفق المظلم لهذه المرحلة التاريخية العصيبة.

رابعاً: التنبه لظاهرة تكاد تكون الأكثر ثباتاً في سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع منذ توقيع اتفاق القاهرة حتى الآن، وهي المزيد والمزيد من إحكام إغلاق القطاع وفصل الضفة الغربية عنه. وقد كاد الإسرائيليون وفي أقل من سنة يهدمون ما بناه شعب الضفة والقطاع من علاقات في مختلف المجالات خلال أكثر من خمسة وعشرين عاماً. وعلينا أن نواجه الحقيقة بأن هذه السياسية خلقت رؤيا محلية وانعزالية وضعف الإحساس بوحدانية المصير والمصلحة المشتركة وغير ذلك.

وفي مقابل هذا الإغلاق هناك مظاهر لمزيد من انفتاح قطاع غزة على مصر وانفتاح للضفة على الأردن.

ودعونا نلاحظ فقط الظاهرة التالية بما لها من مدلولات عميقة ونتائج واسعة:

فكل أبناء الضفة الغربية تقريباً يستطيعون السفر إلى الأردن ذهاباً وإياباً بحرية نسبية وبصعوبة أقل بما لايقاس بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في أي وقت سابق منذ بداية الاحتلال. في حين أن من يستطيعون منهم السفر إلى القطاع بحرية نسبية لايتجاوزون بضع مئات من كبار مسؤولي السلطة، وبضع آلاف بصعوبة بالغة وعذاب مقيت.

وظاهرة تكاد تكون مشابهة فيما بين القطاع ومصر من جهة والقطاع والضفة من جهة أخرى. أضف إلى ذلك سهولة سفر المواطنين الأردنين (وأغلبيتهم فلسطينيو الأصل) إلى إسرائيل ومنها إلى الضفة الغربية بالاستفادة من نتائج اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية.

خامساً: ظاهرة ولادة أحزاب وحركات سياسية جديدة بعد أن بدأت السلطة الفلسطينية ممارسة الصلاحيات المخولة إليها في بعض قطاع غزة وأريحا،والآن في بعض أجزاء الضفة الغربية، ظاهرة تستحق التوقف عندها بغرض الدراسة والتحليل (وهذا بدوره يخرج عن نطاق هذه الورقة) ورؤية مدى ارتباطها بخارطة القوى السياسية مستقبلاً، وإن كانت تحمل دلالات أو مؤشرات ذات أهمية.

فمن جهة، لاشك أن بعضها هو تعبير عن عملية المخاض الجديدة، وفيه ما هو رفض أو نفي لما هو قائم. ولكن من جهة أخرى، فإن البعض الآخر يجب رؤيته ليس بمعزل عن السلطة وأجهزتها الأمنية المختلفة، وبشكل خاص رئاستها. وذلك بغرض شرذمة المعارضة وتسخيفها في أعين الجماهير، وبالدرجة الأولى من أجل إجهاض عملية تبلور القطب الثالث. وكذلك بغرض خلق أحزاب وحركات صورية تعتاش من خيرات السلطة، وتسترخي في ظلها، وتقوم بدور "ديكور معارضة"، كما هو الحال في تجارب بعض الدول العربية المجاورة.

وفي بعض الحركات، يمكن ملاحظة كلا الجانبين في الحركة الواحدة، جناح أو أشخاص يعبرون عن الوجه الأول للظاهرة إلى جانب جناح أوأشخاص تحركهم السلطة ويعبرون عن الوجه الثاني للظاهرة.

سادساً: مسألة الديموقراطية وسيادة حكم القانون:

بالرغم مما يبدو للوهلة الأولى بأن هناك علاقة عكسية بين الديموقراطية وسيادة حكم القانون العصري من جهة، واستمرارية عملية السلام وفق النهج الذي سارت عليه منذ أوسلو وحتى الأن، وبالتالي وجود السلطة الفلسطينية المستعدة للاستمرار في السير على هذا النهج، وجوهره الاستعداد للتراجع والرضوخ للضغوط والمطالب الإسرائيلية، إلا أنني أعتقد بأنه على المدى

الاستراتيجي البعيد، العكس هو الصحيح. أي أن العلاقة بين الديموقراطية وسيادة حكم القانون العصري من جهة، والتطور الناجح لعملية السلام من جهة أخرى، هي علاقة طردية توافقية. هذا على افتراض بأن الهدف (هدف المتحكمين بمجرى اللعبة وفي المقدمة منهم إسرائيل والولايات المتحدة) هو التوصل إلى سلام له صفات الديمومة والثبات مع الشعب الفلسطيني. وذلك بسبب من ترابط هذا بالتصدي للتحديات الاقتصادية المزمنة والمعقدة، وجذب رأس المال الفلسطيني في الشتات للاستثمار في الوطن (إن رسالة مجموعة كبار الأثرياء الفلسطينيين إلى الرئيس عرفات في نوفبر-تشرين ثاني ١٩٩٣ هي خير دليل على ذلك)، وبمصداقية عملية السلام والإتفاقيات والتأييد الشعبي لها، وبإيجاد آليات اتخاذ القرار السياسي بشكل حضاري وعصري وناجح، وبحل مسألة جذب الكوادر الفلسطينية، وبارتباط ذلك أيضاً بالتوازنات الديموغرافية الخطرة في المنطقة، وبشكل خاص على ضوء عدم إمكانية إيجاد حل ملائم ومقبول لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المدى المنظور.

لاشك بأن الوضع القائم، وعلى ضوء تجربة أكثر من ثمانية عشر شهراً من سلطة الحكم الذاتي، لايبشر بخير بخصوص مسائل الديموقراطية وسيادة حكم القانون العصري، فإن ما يجري لم يتعد مجرد إعادة إنتاج تجربة الفلسطينيين (منظمة التحرير) في لبنان وتونس، ومحاولة تكريس نظام الحزب الواحد-حزب السلطة، وتكميم الصحافة والصحفيين، واختلاط الأمور فيما بين المجتمع العسكري والمجتمع السياسي المدني. وغيرها من المظاهر المعروفة للكثيرين التي لامجال أو ضرورة لحصرها في هذه الورقة، ولكنها اجمالا لاتشير في أي حال من الأحوال إلى أن الرياح تهب باتجاه بناء مجتمع تسود فيه العلاقات الديموقراطية وحكم القانون العصري.

ولعل نظرة على **"قانون الأحزاب" و"قانون الصحافة والاعلام" و "مشروع القانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة"**

تكفي "لتقطع جهينة قول كل خطيب"، ولقطع الشك باليقين تجاه نموذج الكيان الفلسطيني الذي تعمل وتأمل السلطة الفلسطينية في إقامته.

سابعاً: لقد كان من السمات البارزة للطور الثاني للحركة الوطنية الفلسطينية، طور م.ت.ف. غياب آلية قانونية ومحددة بدقة للتغيير: لتغيير القيادة، ولتغيير القادة، ولتغيير المسؤولين، ولتغيير اللجنة التنفيذية، أو عضوية المجلسين، المركزي والوطني، وغير ذلك، فالآلية الوحيدة كانت في حقيقة الأمر هي إرادة الرئيس – القائد العام.

ومن هنا تبدو أن إحدى أهم النتائج المتوقعة والمباشرة لعملية إنتخاب المجلس الفلسطيني هي الإقرار المباشر بالانتخابات كآلية للتغيير. وهذا في حد ذاته مهم ولاشك، وبشكل خاص على المدى البعيد. ولكن في الحالة العينية الملموسة التي نحن بصددها، أي إنتخاب المجلس الفاسطيني الموعود، فالأمر ليس بهذه البساطة. فمن خرج من الباب ربما لا يلبث أن يعود من الشباك. فإن انتخاب الرئيس بشكل مباشر بالتوازي مع انتخاب أعضاء المجلس، وكونه، أي الرئيس، يجمع بين رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة المجلس في آن واحد، وكذلك وفق الصلاحيات التي أعطيت له بموجب القانون المقترح التي تضعه فوق المجلس، قد تعيدنا الى سابق العهد. واذا كان هذا يلقي بالطبع بظلال من الشك على مدى فعالية هذه الانتخابات بالذات كآلية للتغيير، الا أنه لا يلغي ذلك بالتأكيد، وبشكل خاص على المدى البعيد.

من جهة ثانية، ولكي تكون الإنتخابات بحد ذاتها آلية حقيقية وفعالة للتغيير، يشترط أن تتم العملية بحرية ونزاهة وديموقراطية... ألخ. ولا يقتصر الأمر هنا على يوم أو أيام الانتخابات، وإجراءات عملية الانتخاب نفسها، وإنما الأهم من ذلك هي تلك المقدمات، في المرحلة التي تسبق عملية التصويت، وفي مقدمتها: حقوق المرشحين، وحيادية أجهزة الإعلام الرسمية، وقوانين وأنظمة

حملات الدعاية الانتخابية، وتحريم، تحت طائلة التجريم القانوني، أعمال الترهيب أو الرشوة وما شابه ذلك. وبهذا الخصوص،إذا كان يراد للإشراف والرقابة الدولية على الانتخابات أن تكون جادة، فعلى المراقبين أن يباشروا أعمالهم التحضيرية على نطاق واسع، ومنذ الآن ، وليس قبل يوم الانتخابات بأسبوع.

أما المسألة الأخرى، التي لاتقل أهمية عن كل ما ذكر قبلا، فهي مسألة صلاحيات وسلطات المجلس الفلسطيني الذي سيتم انتخابه. وفي مقدمة ذلك : ما مدى صلاحياته التشريعية؟ إن حدود صلاحياته في التشريع تحدد إلى مدى بعيد حدود امكانياته كمجلس منتخب في خلق آليات التغيير من خلال القوانين والتشريعات التي يقرها.

ثامنا: انتخاب المجلس والمفاوضات

من الناحية النظرية، يبدو أن وجود مجلس فلسطيني منتخب يرتكز إليه مجلس سلطة الحكم الذاتي، وبالتالي الوفد المفاوض، يجب أن يمنح هذا الوفد قوة مضاعفة على طاولة المفاوضات. وكذلك لابد أيضاً أن يكون لوجود المجلس المنتخب، انعكاس على طريقة اختيار أعضاء الوفود واللجان المفاوضة، ومعايير الاختيار وما إلى ذلك. وكل هذا يمكن أن يقود، إلى إمكانية حصول تغيير نوعي في نتائج المفاوضات، وفي مقدمتها وقف حالة التدهور والتراجع المستمر أمام رغبات المفاوض الاسرائيلي والحكومة الإسرائيلية.

ولكن وقفة تحليلية قصيرة، تستند إلى الوضع الملموس وقانون انتخاب المجلس وصلاحيات المجلس وصلاحيات الرئيس، والسلطات والصلاحيات التي يحتفظ بها الإسرائيليون لأنفسهم وغير ذلك، تقودنا إلى رؤية أن ذلك سيعتمد أساسا على التركيبة السياسية للمجلس، وطبيعة وصفات أعضائه ومدى استعدادهم للتحدي بالاستناد الى ادراك قوة هذا المجلس لكونه مجلسا منتخبا من الشعب.

ان هذا شرط ضروري لا غنى عنه لكي لا يكون ما ورد أعلاه مجرد صورة وردية مبالغ فيها، تعكس الرغبات والتمنيات أكثر من الحقائق. وبغير ذلك فان الامور على ملعب المفاوضات لن يحصل عليها أي تغييرات دراماتيكية.

إن تجاوز المأزق الذي يواجه المجتمع الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وتجاوز أبرز تجلياته وهي حالة الانهيار السياسي الشامل، وتعبيراته الأهم هي حالة الانهيار التي تعيشها م.ت.ف. وإنهيار برامج غالبية قوى م.ت.ف. وكذلك انهيار غالبية هذه القوى نفسها ولو بوتائر مختلفة، وتبعات ذلك: الاقتصادية والأخلاقية، يتطلب كما هو الحال عند إنهيار السد، حيث لا يتم التصدي له بالوقوف في وجهه، ولكن بالعمل لتحويل مجرى النهر إن أمكن، أو بفتح منافذ أخرى. فإن مواجهة الوضع القائم وتجاوز المأزق لا تتم بمحاولة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ولا بالدعوة للتصدي من أجل "إسقاط اتفاقيات أوسلو والقاهرة وما إلى ذلك"، ولا بالأدوات القديمة. بل " يجب الانطلاق من أن اتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا أصبحت واقعاً، ألأمر الذي يتطلب حشد الطاقات من أجل تغييره وتجاوزه، وهو أمر ممكن التحقيق، ويستدعي نقل المعركة السياسية إلى الشارع الفلسطيني".

وتجاوز الوضع القائم لا يتم عبر محاولات التأثير على السلطة الفلسطينية، سواء كان ذلك بتقديم النصح والمشورة لها، أو بنقد سياستها وأدائها ونهجها، ولا بكيل الاتهامات لها وتخوينها. ذلك ان الأمر ليس مرتبطاً بالجوانب المعرفية والإدراكية، وإنما في المصالح. فالعديد من أقطاب السلطة يعبرون بصراحة وصدق أحياناً، عن عمق معرفتهم وإدراكهم للنتائج الحاصلة أو المتوقعة بفعل هذه السياسة وهذا النهج وهذا الأداء، وكذلك عن المخاطر المتوقعة والمحدقة بالقضية الوطنية بسبب ذلك، لكن هذا لا ينعكس في مواقفهم السياسية ولا في ممارساتهم العملية، مما يؤكد بأن الأمر مرتبط بالمصالح.

مصالح الأفراد والجماعات، بغض النظر عن مدى تناقض هذه المصالح مع المصلحة الوطنية والعامة.

إن تجاوز الوضع القائم يتطلب تقديم بدائل واقعية ومقنعة على الصعيد الشعبي والجماهيري العام، بدائل على مستوى التنظيم السياسي، وعلى مستوى الخطة السياسية والبرنامج الاقتصادي – الاجتماعي. والواقعية هنا أول مدلولاتها وضوح الآليات والتكتيكات وإمكانية تنفيذها ضمن المعطيات القائمة. ويتطلب تحديد الأهداف بوضوح ودقة تامة، وفي مقدمتها التحرر من الاحتلال والاستقلال الوطني والتكامل مع الوطن العربي، مع الاستعداد، بفعل تقاطع المصالح، لقبول أمور تتحقق فيها المساواة مع الطرف الإسرائيلي.

وتشهد الخارطة السياسية الفلسطينية حالة استقطاب شديدة. حيث إن هناك قطبين أساسيين: الأول، في مركزه شخص الرئيس ياسر عرفات، ويضم في الأساس أجهزة السلطة وأذرعها المختلفة (المدنية والعسكرية) وامتداداتها من المنتفعين، بالإضافة إلى العديد من أجنحة فتح. أما الثاني ففي مركزه حركة حماس ويضم حركة الجهاد الإسلامي وغيرها من قوى الأصولية الدينية.

صحيح أن كلا القطبين، بنهجيهما وبرنامجيهما، لا يعبران عن، ولا يستجيبان للطموحات السياسية والديموقراطية والعلمانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاع واسع وعريض من القوى والفئات الإجتماعية الفلسطينية. ولكنهما في الوقت نفسه، القطبان الوحيدان ولاثالث لهما في عيون الغالبية الساحقة من الناس. بالتالي هما الخياران الوحيدان، وتتم المفاضلة، حتى الآن، فيما بينهما.

وبالتالي فإن تجاوز الواقع القائم يتطلب أولاً وقبل كل شئ، كسر هذه الثنائية، والظرف الموضوعي ناضج لتقبل عمل جاد لخلق القطب الثالث: القطب الديموقراطي، الواقعي، العلماني، والشعبي.

هذا هو البديل الوحيد الممكن على صعيد التنظيم السياسي. حيث إن أياً من التنظيمات السياسية القائمة (فصائل أو أحزاباً) لايشكل بمفرده إمكانية ملء الفراغ القائم، ولعب دور القطب الثالث.

ومن جهة أخرى، فإن تحالفاً أو جبهة تنشئها المنظمات السياسية القائمة (فصائل أو أحزاباً) لن ترقى إلى مستوى التحول للقطب الثالث بصفاته المشار إليها سالفاً، كما دللت على ذلك التجارب السابقة، حيث كان إطاراً لتكريس الفصائلية، والعصبوية التنظيمية، والفوقية والأوامرية في العلاقة مع الجماهير وممثليها الاجتماعيين. وإذا كانت الأحزاب السياسية شرطا لا غنى عنه للديموقراطية السياسية، وبالتالي فإن من العبث ولاينم عن جدية أي حديث أوتصور لبناء مجتمع ديموقراطي بمعزل عن وجود أحزاب سياسية حقيقية في هذا المجتمع. والخطوة الأولى نحو ذلك هو وضع قانون عصري متطور للأحزاب ولممارسة العمل السياسي.

وفي إعتقادي هناك علاقة ديالكتيكية في ظل الظرف الملموس للواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني اليوم، بين تشكل القطب الثالث كحركة واسعة عريضة وفضفاضة- ديموقراطية وواقعية وعلمانية وشعبية من جهة، وبين عملية تشكيل أحزاب سياسية جديدة، أو تطور القائم منها، أو تحول بعض أجنحة الفصائل الفلسطينية إلى أحزاب. إن قيام القطب الثالث يمكن أن يلعب دور الرافعة لتجاوز حالة الاحباط القائمة، وبالتالي خلق مناخ أكثر ملائمة للعمل السياسي، ولنمو وتطور الأحزاب، إلى جانب الدور المهم الذي يستطيع القطب الثالث، في حالة قيامه ونجاحه، أن يلعبه لحماية الديموقراطية وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون.

وبالرغم من أن محاولات تشكيل القطب الثالث قد بدأت منذ قرابة سنتين، وبالرغم من حقيقة أن هذه العملية لم تفلح بعد في تحقيق الهدف المنشود، ولا

زالت تتعثر، لاسباب وعقبات بعضها مرتبط بالعامل الذاتي، وبعضها الآخر، بل أكثريتها، تعود لاسباب وظروف موضوعية، فانه يكون خطأ جسيما، وخطيئة سياسية القفز الى الاستنتاج بأن هذه العملية قد وصلت الى طريق مسدود، ولا فرصة أو أمل لنجاحها.

ان هناك كثيرا من الاسباب والحيثيات والمعطيات، ولا مجال لحصرها أو الخوض فيها في هذه الورقة لضيق المجال، التي تخلق أساسا قويا للاعتقاد بأن انتخابات المجلس الفلسطيني القادمة، يمكن أن تشكل فرصة للخروج من المأزق السياسي ومن الأزمة السياسية التي تواجه الشعب الفلسطيني بأسره، وقضيته الوطنية، كما تواجه العمل السياسي الفلسطيني بالاجمال، والفصائل والتنظيمات والأحزاب والقوى السياسية على وجه خاص. وهذا بالطبع يعتمد أساسا على حسن الاستفادة من هذه الفرصة وتطويرها وتوسيعها، وفي المقدمة من ذلك، وهذا يخص بعض القوى، أن تدرك بأن هذه فرصة واقعية وثمينة، بل قد تكون الاخيرة بالنسبة للبعض منها، وبالتالي يجب استثمارها بمنتهى الحكمة وبعد البصر والبصيرة السياسية.

ان هذا في اعتقادي، ينطبق أيضا، والى حد بعيد، على الجهود والمحاولات لخلق القطب الثالث. فالانتخابات والتحضير لها، وخوض المعركة الانتخابية، والعمل لاحقا في المجلس نفسه، وطبيعة القضايا التي ستواجه المجلس وكيفية التصدي لها، يمكن ان تشكل فرصا وظروفا أكثر ملاءمة لتشكل البديل الديموقراطي العلماني الواقعي والشعبي- القطب الثالث.

أزمة الحـــزب السياسي

عبد الستار قاسم

يلاقي تشكيل أحزاب سياسية على نمط مؤسسي حديث على الساحة الفلسطينية صعوبات جمة تجعل التقدم نحو حياة سياسية بطيئا. وتختلف الاجتهادات والآراء حول أسباب ذلك وتتشعب، لكنها جميعها تحاول قراءة الواقع الذي نعيشه بعمقه التاريخي ومظاهره الاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية. لماذا هناك أزمة حزب سياسي، وما هي العوامل التي تميز هذه الأزمة وتؤثر بالتالي على حياتنا السياسية؟ هذا هو السؤال الذي يتردد على ألسنة الأكاديميين والمثقفين ويبحثون عن اجابة عنه.

ربما نستطيع تشكيل أحزاب سياسية، لكن المسألة تبقى متعلقة بمدى حداثة هذه الأحزاب وبقدرتها على خوض معترك سياسي يتميز بحكم المؤسسات والابتعاد عن الفردية في إدارة الشؤون العامة، وعن المنطق القبلي أو التحوصل العصبي. من السهل أن يجتمع عدد من الناس من مختلف أنحاء البلاد ويعلنوا عن قيام حزب سياسي، لكنه، كما يبدو، ليس من السهل أن يعكس تجمعهم المقومات التي من المفروض أن تعرّف الحزب السياسي. ظهر على الساحة في الآونة الأخيرة عدد من الأحزاب السياسية، وتحدثت عنها وسائل الإعلام. وصدرت عنها البيانات والبرامج، لكن اغلب هذه الأحزاب يخلو من جدية أو من رغبة للتأثير على الأجواء السياسية بهدف الحصول على أغلبية تؤهله لادارة الشؤون العامة. حتى أن بعضها عبارة عن هياكل سطحية تهدف إلى تعزيز موقع سياسي لأحد أو برنامج سياسي لمجموعة. أي أنها هياكل مجيّرة لجهة خارج ذاتها.

أحاول في هذه الورقة الاسهام باجتهادي حول هذه المسألة عل في ذلك ما يساعد على التعرف على أسباب الأزمة وتشخيصها. في محاولتي هذه أرد الأسباب إلى المحاور التالية: المحور التاريخي لتطور الحزب السياسي، والمحور الاجتماعي، ومحور التجربة الحديثة منذ الغزو الصهيوني للبلاد، والمحور السياسي القائم الآن.

المحـــور التاريخي

الحزب السياسي الحديث عبارة عن تطور للتجربة السياسية الغربية، وهو عبارة عن مؤسسة سياسية غربية منبثقة عن تطور الرأسمالية المتزاوج مع تطور الديمقراطية. لقد عانت أوروبا عبر قرون طويلة، وكما نعلم، من قمع واستغلال وقهر، ومع ارتفاع درجة الوعي ارتفعت حدة الصراع بين المستغِلين (بكسر الغين) والمستغَلين (بفتح الغين)، وتطور الصراع خطوة خطوة الى أن وصلت أوروبا الى المرحلة السياسية التي تعيشها الآن. بمعنى أن الحزب السياسي كما نعرفه الآن لم يأت فجأة، ولم تنتقل أوروبا مباشرة من عهد الاقطاع الى عهد الحزب السياسي، أو من سجن الباستيل فورا الى تنافس الأحزاب. إنما كان هناك تدرج في الانتقال عكس حاجة الناس الى هذا التدرج وقدرتهم على الضغط من اجل تلبية هذه الحاجة. كلما وصلوا مرحلة عملوا على الانتقال الى مرحلة أخرى وهكذا.

وتنبثق الأحزاب بصورة عامة عندما تصل النشاطات في النظام السياسي الى درجة من التعقيد بحيث لا يقوى شخص او مجموعة معينة على تسييرها. وكلما زادت درجة التعقيد اصبح هناك إلحاح لزيادة المشاركة في اتخاذ القرار الى أن تصبح المشاركة الشعبية مطلبا جماهيريا يتم التعبير عنه في أحزاب سياسية. ومع قيام الدولة الحديثة تشعبت النشاطات والاهتمامات وتداخلت

وتعقدت مما ضغط على الناس والحكام في آن واحد للبحث عن مخارج. بحث الناس عن مخارج للتعبير عن أنفسهم واهتماماتهم، وكان لضغطهم الأثر الأكبر على الحكام لإحداث تغيير سياسي. أي ان عملية التغيير السياسي نحو حياة حزبية عبارة عن عملية انسيابية وليست مفاجئة.

والانسياب في التغيير السياسي يتواكب أيضا مع الانسياب في مختلف المفاهيم وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. أي أن التغيير السياسي لا يتم بمعزل عن التغيير الاجتماعي والاقتصادي، بل إن التغيير لا بد ان يكون متوازنا في مختلف نواحي الحياة حتى لا يحصل التصدع فيحدث خلل قد يصعب إصلاحه. بمعنى أن التجربة الاوروبية كانت انسيابية في التغيير ومتوازنة في مختلف المجالات. وليس شرطا ان التوازن كان مطلقا لكنه لم يكن جذريا بحيث تستحيل معالجته.

ولكن أين نحن من عنصري الانسياب والتوازن؟ نحن نريد حياة سياسية حديثة بعقلية فصائلية متزمتة، أو عقلية قبلية متعصبة وبنظام اقتصادي، إن جاز ان نطلق عليه كلمة نظام، متخلف. والانتقال الى حياة سياسية متطورة يلزمه تطور في المفاهيم، نظريا وعمليا، في المجالات الأخرى. وإلا فإننا لن نتقن الحياة السياسية التي نرغب فيها وسنحدث خللا في المجالات الأخرى.

ولا اعتقد انه سيحل لنا التطور في مجال دون المجالات الأخرى. وعليه فان تركيزنا على مجال معين وهو السياسي يلزمه تركيز متوازن على المجالات الأخرى، بحيث ينهض التغيير أو التطوير في مختلف المجالات كبنيان متكامل غير آيل للسقوط او معرض للتصدع. وتجربتنا حتى الان لم تختمر ولم تكتمل، والى ذلك الحين ستصاب محاولاتنا بالاحباط والترنح. ولا يعني هذا أن علينا الا نحاول، بل يجب أن تستمر المحاولات، لكن المحاولة الأجدى تكمن في خلق الظروف الضاغطة التي تجعل من التحول في مختلف المجالات حاجة اجتماعية أو مطلبا عاما.

وقد شهدنا في تاريخنا قبل عام ١٩٤٨ وبعد ذلك ظهور أحزاب أطلقت على نفسها صفة السياسية، لكنها في أغلبها لم تستمر. أما ما استمر منها فبقي في طور ضعيف ولم يحدث اختراقا مهما على الحلبة السياسية. فقد أقمنا أحزابا معروفه بالأشخاص الذين أقاموها، او بالعائلات، فكانت أشبه ما تكون بصورة تعبيرية جديدة عن الوضع الاجتماعي السائد. خبرت أوروبا هذه الأشكال الحزبية في القرون السادس عشر، والسابع عشر والثامن عشر وثبت عدم قدرتها على الصمود مع تطور الحياة السياسية المتواكبة مع التغيير الشامل.

المحور الاجتماعي

فضلا عن الجذور القبلية التي تميز المجتمع العربي ككل، هناك ملامح عامة للوضع الاجتماعي الفلسطيني تعرقل عملية التطوير السياسي بالسرعة التي يتطلع اليها بعضنا. وإنه لمن الصعب الإحاطة بهذه الملامح جميعها في هذه الورقة، لكنني سألمس ما اعتقد أنها الأكثر أهمية.

العقلية الغيبية او السحرية التي عادة ما تردّ أسباب الأحداث إلى قوى خارجية تتحكم بالعالم. كنا منذ عشرات السنين، وما زال بعضنا حتى الان، نؤمن بالغول والعفاريت كقوى عظمى تتحكم في صياغة حياة الناس وتسيطر على تطورات الأمور. وإن عددا كبيرا منا ما زال يحاول ايضا الهروب من المسؤولية من خلال ايمان مزيف من أن إرادة الله هي التاريخ، وأنه لا من صغيرة أو كبيرة في هذه الحياة الدنيا الا بإرادة الله وأن الانسان عبارة عن أداة ولا يقوى على صنع الحدث أو إنفاذ القرار. وفي هذا يحاولون متعمدين الخلط بين إرادة الله وبين علم الله وذلك من اجل نفي مسؤولياتهم تجاه ما يجري.

وتمتد العقلية الغيبية هذه الى عالم السياسة مباشرة، ونحن نلمسها كل يوم. ففي نقاشاتنا من السهل أن يلاحظ المرء ان عددا من الناس يفسرون التطورات

السياسية الحاصلة في المنطقة الآن على أنها إرادة أمريكا. انهم يقولون ان أمريكا قد قررت وتساعدها في ذلك الدول الأوروبية ولا خيار أمام دول المنطقة الا الانصياع وتنفيذ القرارات، ويضيفون بانه إذا كانت الدول قد انحنت واستسلمت فما بالنا نحن نرفض أو نقاوم؟ ويذهب كثيرون الى التصوير بان حياتنا عبارة عن مسرحية كتبت في عواصم الغرب ونحن لسنا إلا مجرد ممثلين نؤدي الأدوار.

وقد ازدادت حمى هذه العقلية بعد ان تحكمت الدول الغربية برواتب الموظفين ونفقات المؤسسات العامة.

ومقولة رزقنا من القوي وهو رب نعمتنا، وبالتالي فان إيماننا بقدرته راسخ، وترفد العقلية الغيبية فكرة الفرد المنقذ وتعززها، والعقلية الغيبية هي نقيض الإيمان بالقدرة الذاتيه للفرد والشعب، وهي تؤمن بالتبعية على الصعيدين الفردي والجماعي. وعليه فان جزءا لا بأس به من شعبنا ما زال ينتظر شخصا كخالد بن الوليد أو صلاح الدين لينقذ الأمة من الضعة والهوان. لا حول للفرد ولا قوة، هكذا يقولون، وهذه مسألة لا يحلها إلا الله عز وجل عندما يرسل الينا منقذاً يخلصنا. فلماذا نبحث عن أحزاب أو نعمل على إنشاء مؤسسات حديثة ونشمر عن سواعدنا ونخوض ميدان العمل جادين؟ المنقذ فقط هو الذي سيوحد الأمة ويجمع أواصرها ويقوي دعائمها ويهزم أعداءها، أما الأمة فستجتمع حوله وتسير وراءه وتحقق أمانيها.

ليس شرطا أن يكون المنقذ شخصا بل قد يكون ظاهرة من ظواهر الطبيعة يرسلها الله ضد أعدائنا دفاعا عنا. فقد يحدث زلزال يهلك الأعداء، او قد يقرر البحر المد الى الساحل الفلسطيني فيغرق الأعداء ونبقى نحن على التلال والجبال. لماذا سيفعل الله لنا هذا الجميل؟ لا يوجد تفسير لهذا سوى أن العقلية عقلية سحرية عاجزة لا تبحث عن القوة داخل الذات وانما تبحث عن رحمة من الخارج.

وحتى أكون واضحا، هذه العقلية لا تميزنا جميعا. لا شك ان عددا منا قطع خطوات كبيرة نحو بناء الذات والاعتماد عليها والسير في طريق البناء على أسس سليمة وحديثة، ولكن هذا لا يعني ان تحولنا نحو الأفضل قد أصبح واسعا ولا يعني أننا تحررنا من عقلية تبعية متوهمة لصالح عقلية متيقظة متفكرة.

العقلية التبعية أو السحرية عبارة عن عقلية تبريرية. إنها عقلية مهزومة بالتعريف لانها لا تبادر ولا تبدع بل تتصاع وتأتمر. ولهذا تبحث دائما عن تبريرات لهزيمتها تخرج نفسها من خلالها من دائرة المسؤولية. فما دامت تنطلق من اعتماد على الغير أو بفعل قوة الغير فهي مقتنعة بالتالي بعدم مسؤوليتها عن النتائج سواء كانت في عالم السياسة أو الاقتصاد أو الحرب أو العلم. وبما أنها غير مسؤولة فإنها تبدع في اختلاق أسباب الفشل وشرحها. والأسباب دائما تتعلق بعوامل خارجية وليس بعوامل ذاتية. اللوم يقع على العرب أو على أمريكا أو على إرادة الله التي تريد معاقبتنا على شرورنا، او على أي هدف آخر يحررنا من مسؤوليتنا تجاه أفعالنا.

والعقلية التبريرية هي عقلية هروب من التبعات، وهي نفي للذات وتأكيد لتبعيتها وتحكم الآخرين بها. ولهذا كان أضعف جهاز في الوطن العربي ولدى الفلسطينيين هو جهاز المحاسبة، أي محاسبة المسؤول. نجد في وطننا ولدى الفلسطينيين الآن أجهزة أمن ومخابرات عديدة لمتابعة أخبار الناس، لكننا لا نجد جهازا واحدا لمحاسبة المسؤول. لماذا يحاسب إذا لم يكن مسؤول؟ ويبدو ان الناس يجدون تبريرا لعدم المحاسبة لان لديهم قناعة أن الحاكم لا يملك أمره، وأن قوى خارجية خاصة القوى الغربية ترسم له السياسة وعليه أن ينفذ. واذا حصل أن جرت محاسبة مسؤول فانها تجري بصمت مع صرف المكافآت له.

فهل نستطيع فعلا إقامة حزب سياسي حديث في البلاد يخاطب الناس بلغة جديدة تركز على الاعتماد على الذات وعلى المبادرة وتحمل المسؤولية؟ أظن ان الجواب "نعم"، لكن علينا عدم توقع الإنجاز السريع او النجاح الكبير. ففكرة حديثة كفكرة الحزب تتطلب صبرا كبيرا وجهودا ضخمة ونفسا طويلا. ليس من السهل الدخول في صفوف الناس بعقلية جديدة ليست جزءا من حياتهم العملية، أو الطلب منهم التخلي عن رؤية تقليدية نحو الحدث وصناعته وعن تطور الأحوال والمجتمعات. فمن يريد خوض التجربة الحزبية سيجد نفسه في أزمة حقيقية تبقى مستمرة مع استمرار أزمة العقلية.

يتفاعل هذا المحور الاجتماعي مع المحور التاريخي بحيث يكمل كل منهما الآخر. الحزب السياسي خارج عن تجربتنا التاريخي، كما أن تطورنا الاجتماعي وما يرتبط به من تطور على الصعد الأخرى لم يصل الى مرحلة يتقبل فيها الحزب السياسي بأسسه الحديثة. فنحن ما زلنا من النواحي التربوية والثقافية دون المستوى المطلوب لتشكيل أحزاب سياسية ناجحة. والحزب السياسي عبارة عن تشكيل مؤسسي يؤمن بالعمل الجماعي والمشاركة الفردية ويعمل على تسهيل التطوير في مختلف مجالات الحياة. أي أنه مؤسسة صالحة لمجتمع اجتاز المرحلة الانتقالية. مجتمعنا يمر في مرحلة انتقالية تتسم بعدم التأكد والحيرة والصراع ما بين القديم والحديث، وبين القبلية والحداثة. وبين المؤسسة والشخص، وبين المشاركة والأبوية، وبين المساواة والفوقية.

محور التجربة الحديثة

مر الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩١٧ حتى الآن بتجربة فريدة من نوعها تركت بصماتها وآثارها على حياته وطرق تفكيره. فقد عانى الشعب الآلام والأحزان، وتعرض للكثير من الضربات الموجعة كان منها التشريد والقتل

وهدم البيوت والتعذيب. وخطط من أجل مواجهة الأعداء ونظم صفوفه وقاوم من أجل تحرير الوطن. إنها تجربة طويلة ومريرة مليئة بالأحداث والمفاجآت والتطورات التي لم تكن مفرحة ولم تلبّ التوقعات والطموحات. وتعكس المرحلة نفسها على أوضاع الناس المختلفة الفكرية منها والثقافية والمادية، الخ، وهي بالتأكيد تنعكس على فكرة الحكم والفصائل والقيادات والأحزاب.

ولعل أهم ردّ فعل شعبي خلقته تطورات القضية الفلسطينية تجاه التنظيم والعمل الجماعي والقيادة يتعلق بمسألة الثقة. فتعاني الساحة الفلسطينية من أزمة ثقة تنعكس على العلاقات المتبادلة وعلى نظرة الناس تجاه أداء العاملين في العمل العام. وتعود هذه الأزمة الى عدد من الأسباب منها:

أ- الهزائم المتكررة التي مني بها الناس، والتراجعات المتواصلة التي تواكب الأحداث الخاصة بالقضية الفلسطينية. لقد هزم الشعب الفلسطيني عدة مرات أمام أعدائه ولم يحقق تقدما نحو تحرير وطنه أو عودة اللاجئين الى بيوتهم وممتلكاتهم. هزم هزيمة نكراء ونتائجها المعنوية والنفسية قاسية وتؤدي الى تهتك في النسيج الاجتماعي والاحترام الذاتي.

وقد قدم الشعب الفلسطيني تضحيات كثيرة عبر عشرات السنين من المعاناة وكانت النتائج عكس الطموحات والآمال. ووعدته قياداته على مختلف أشكالها العائلية والحزبية والشعبية بتحقيق الحرية والاستقلال، لكنه لم يحصد سوى خيبة الأمل. ولم تكن تجربته مع قياداته بعد عام ١٩٤٨ افضل من ذي قبل. خطبت له تلك القيادات وحمسته وشجعته ووعدته وقادته الى ميادين الصراع، لكنه لم يحصد الا المزيد من الهموم والويلات. وثبت له عبر السنين ان هذه القيادات لم تكن فاشلة فحسب وانما كانت متآمرة ايضا. ثبت له ان قيادات قبل عام ١٩٤٨ تنادي بتحرير الارض في النهار وتبيعها في الليل، وان قيادات اخرى بعد عام ١٩٤٨ تنادي بالنضال حتى تحرير فلسطين وهي تعمل سرا على التفاوض مع الأعداء.

ب-التعريض للتضليل: رفعت قيادات الشعب الفلسطيني المتنفذة شعارات كثيرة عبر الزمن أعلنت عن تمسكها بمبادىء وقيم من اجل تحرير فلسطين. لكن الايام كشفت للشعب ان الشعارات لم تكن سوى وسائل دعائية لكسب التعاطف الشعبي والتأييد، وان المبادىء لم تكن الا للاستهلاك. فلا يوجد قائد ريادي امسك بزمام الأمور تمسك بشعاراته ومبادئه، ولا تنظيمات او حركات او فصائل او احزاب. وتخلى القادة الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار عن كل وعوداتهم، وتنازلوا عن مبادئهم، واستبدلوا ما نادوا به من قيم بقيم أخرى. وربما توجد على الساحة قيادات تمسكت بطروحاتها لكنها لم تحرز مدا شعبيا، ولم يكن لها تأثير يذكر في اتخاذ القرار.

ج-تبلور انطباع جماهيري سلبي حول سلوك العاملين في الشؤون العامة. حيث يتحدث الناس على مختلف مشاربهم ومجالسهم عن المسؤولين والقيادات تحت انطباع استغلال السلطة او الموقف الشعبي المتعاطف لإحراز مكاسب شخصية. فقد تبين للناس من خلال تجاربهم ومعاملاتهم ان السلوك الشخصي للعديد من القيادات يناقض الى حد بعيد السلوك الذي من المفروض ان يتحلى به من يريد تحرير وطنه. وظهر ان القيم التي نادت بها القيادات كأساس للسلوك الشخصي لم يتم تطبيقها بشكل مقنع. وقد كان سعي الكثير من القيادات لتحقيق مصالح شخصية عاملا مثبطا للناس ومؤثرا بصورة سلبية على رغبتهم في منح الثقة.

هذا فضلا عن نهج الوساطات والمحسوبيات الذي ميز أداء المسؤولين والقائمين على أمور الناس. فالوظيفة بحاجة الى وساطة، ومن كان على علاقة مع المدير تحسن وضعه. والانتماء الفصائلي له ميزاته، والقدرة على الصمت إزاء ما يحدث وتحسّن الأوضاع الشخصية. وببساطة من الممكن ان يتساءل المرء عن اهمية الإخلاص للعمل والوطن وعن أهمية التضحيات ونكران المصالح الخاصة. فإذا كانت العلاقة الشخصية او درجة

القرابة او النفوذ بشكل او آخر يشكل ميزان تقدير الشخص فلماذا الانتماء الى أطر سياسية او أحزاب او تقديم التضحيات؟

د- التسلط والفردية في اتخاذ القرار. تشير التجربة الى ان القرار الفلسطيني ليس محصلة مشاركة حزبية او جماهيرية، وانما محصلة دائرة ضيقة جدا وقد تنحصر في فرد. هكذا كان الأمر وهكذا هو الآن. فكل مسؤول فردي في موقعه، ولا يريد أن يشاركه أحد في قراره الا إذا كان موقفه مضمونا. ولا مانع من أن تكون هناك حرية في اتخاذ الموقف اذا كان اقتراح المسؤول او المدير هو الذي سيفوز.

فاذا كان القرار فرديا، والديمقراطية لا مجال لها الا اذا كانت في خدمة المدير، فلماذا الدخول في مؤسسات حزبية لا يحق لها المشاركة، ولا هي تسمح في داخلها بحرية المشاركة في اتخاذ القرار؟

والفردية والتسلط ليسا حكرا على أصحاب القرار السياسي العام، وانما يمتدان الى أغلب الفصائل والاحزاب والتنظيمات. فمثلما يبقى قائد الشعب قائدا لمدة غير محدودة يبقى كذلك قائد الفصيل أو الحزب قائدا لمدة غير محدودة. ومثلما يفلت القائد الأول من الحساب يفلت الآخرون، ومثلما يدعو الأول الناس للاحتفال به يدعو الآخرون أبناء فصائلهم وأحزابهم للاحتفال بهم، وهكذا. أي أنه من الصعب أن نجد قياديا بريئا من تهمة الفردية والتسلط، ومن الصعب أن نجد قياديا غير مسؤول عن أزمة الثقة القائمة بين الجمهور والقيادة.

المحور السياسي القائم الآن

يختلف الفلسطينيون في تحليلهم للأوضاع السياسية القائمة الآن أو لتطور المسيرة السلمية في المنطقة، لكنهم مهما اختلفوا يبقون متفقين على أن الحل

الذي تقوم المسيرة عليه ليس هو الحل المطلوب وليس هو الذي يعيد الحق إلى اصحابه. لكن هذه الأوضاع، رضينا بالحل او لم نرضى، تخلق بيئة سياسية جديدة وليس نظاما سياسيا في الأرض المحتلة /٦٧. تتصف هذه البيئة بمزايا يختلف الناس حولها وذلك باختلاف درجات تأييدهم أو رفضهم للتطورات السياسية.

ومهما يكن التحليل او الموقف تنعكس الأوضاع الجديدة على رغبة الناس في الانخراط في العمل العام والمؤسسات الجماهيرية، ومن شأن هذه الرغبة أن تتأثر بعدد من العوامل أذكر منها:

أ- مرحلة تحرير وطني ام مرحلة بناء وطن. فمن بين الفلسطينيين من يقول ان مرحلة التحرير لم تنته بعد، ولا بد من مواصلة النضال حتى تحرير فلسطين، ومن المتوقع ان يركز هؤلاء على العمل السري دون العمل العلني الذي تتطلبه الأحزاب السياسية. ويرى هؤلاء أن هذه المرحلة يجب أن تتميز بعمل سري أكثر حرصا من السابق بسبب وجود سلطة فلسطينية تلاحق المناضلين الفلسطينيين. أما بالنسبة للذين ينظرون الى المرحلة على أنها مرحلة بناء وطني فمن المحتمل ان ينقسموا الى قسمين في توجههم نحو العمل الحزبي وهما:

١- قسم يؤمن بالقيادة القائمة الآن ويؤيدها في أي اتجاه سارت.

٢- وقسم يؤمن بان المرحلة تتطلب البناء، وإنما على أسس سياسية حديثة بعيدة عن التفرد والفردية. هؤلاء سيقبلون على إقامة مؤسسات حزبية بطموح لأن تكون حديثة. واعتقد أن العمل الحزبي سيستند بصورة أساسية على أفراد هذا القسم.

ويرى الذين يقولون إن مرحلة النضال الوطني ما زالت مستمرة وأن الاحتلال لم ينته وأن السلطة الفلسطينية لا تملك من الصلاحيات إلا ما تمنحه لها إسرائيل، ولذلك فان الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني مكبلة، وان الديمقراطية

التي يطالب بعض الناس بممارستها لا يمكن أن تتحقق. واتفاق أوسلو لا يلتقي مع الديموقراطية لانه عبارة عن تثبيت للاحتلال على حساب حق تقرير المصير. وما ينطبق على الديموقراطية ينطبق على الأحزاب لأن الأحزاب المرغوب في اقامتها لن تعمل بشكل سليم بدون وجود لديموقراطية حقيقية. أي أنه من العبث العمل على إقامة مثل هذه الأحزاب حيث إنه من غير المسموح به أن يخترق مجال عملها السياسي سقف اتفاق أوسلو.

هذا فضلا عن انهم يرون ان مشاريع القوانين التي أصدرتها السلطة الفلسطينية وبخاصة مشروع قانون الأحزاب تؤكد صحة تحليلهم حول عدم ديموقراطية البيئة السياسية الجديدة.

وفي المقابل يقول الذين يؤمنون بان مرحلة جديدة قد بدأت أنه لابد من تنشيط العمل الحزبي من أجل الضغط نحو العمل السياسي السليم. والابتعاد عن المسرح الآن يفسح المجال أمام السلطة الفلسطينية لممارسة أعمالها بدون رقابة أو انتقادات. انهم يرون أن أوسلو لا يفي بالمطلوب، لكن يجب التعامل مع الوضع علّ في ذلك ما يحسن شروط التفاوض مستقبلا أو يضع سدا أمام تنازلات المفاوض الفلسطيني. هذا فضلا عن أهمية العمل الحزبي في خلق ظروف معيشية يومية أفضل للسكان الفلسطينين. فالنشاط الحزبي قد يخفف من أعباء المواطنين، وقد يؤثر إيجابيا على الأداء الإداري للمسؤولين في مختلف المؤسسات.

ب-السلطة الفلسطينية والحداثة في العمل السياسي: لم يتمخض اتفاق أوسلو عن نقاشات ديمقراطية في أوساط الشعب الفلسطيني، ولا داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. حتى أن الاتفاق يخالف الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعتبر دستور منظمة التحرير. فاذا كانت السلطة أو بالأحرى القيادة التي وقعت اتفاق أوسلو لا تحترم المؤسسات التي تقول إنها تنتمي لها، ولا الدستور الذي يحكم عملها، فهل ستسعى نحو إقامة مؤسسات حزبية حديثة أو أن تتسامح معها؟

يؤمن الذين يتخذون قرارت بمعزل عن المشاركة الرسمية والشعبية بالتبعية، وقيادة الناس بطرق مزاجية وسلطوية. ولهذا ليس من المتوقع أن يكون هناك تشجيع للأطر السياسية الحديثة، وإنما سيكون هناك اعتماد على أطر تقليدية تنحصر في تنظيمات شبه حزبية تأخذ من الحزب شكله، وليس جوهره وفي العائلات والعشائر وأعضاء التنظيمات الحزبية عبارة عن أدوات تنفيذ سياسات مقابل المكاسب الشخصية التي يحصلون عليها، أما العائلات والعشائر فتدين بالولاء ما دامت مكانتها الاجتماعية مصونة ومعززة ببعض الموظفين أو المتنفذين. وأعتقد أن اتجاها سياسيا كهذا سيؤثر سلبيا على التطور الحزبي.

ج-إسرائيل والدول الغربية والترتيب الاجتماعي القبلي: يفضل الغرب الذي يمول سلطة الحكم الذاتي التعامل مع العائلات أو مع أطر حزبية شبيهة بالأنماط العائلية من حيث الولاء وإطاعة زعيم الاطار. ويوفر هذا التنظيم الاجتماعي الكثير من الجهد والمعاناة من حيث إنه يكتفي دائما بتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية على حساب المكاسب الوطنية أو العامة. والتعامل مع زعيم عائلة أو مع زعيم فصيل شبه قبلي اقل تكلفة من التعامل مع زعيم حزب سياسي يدافع عن قضية عامة يقرر نجاحه فيها مصيره السياسي.

أما إسرائيل فهي تسعى دائما الى تفتيت المجتمع الفلسطيني إلى طوائف ومذاهب وقوميات وعائلات، ومن المتوقع ان تعمل على الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل خلق ترتيب اجتماعي شبيه بالترتيب الذي أوجدته وعززته في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

المثقفون لا يصرون على ممارسة الديمقراطية: يتبوأ المثقفون في فلسطين مكانة اجتماعية وسياسية مهمة يستطيعون من خلالها التأثير على الاتجاهات العامة في مختلف المجالات. فاذا وقف المثقفون موقفا معينا حيال أي قضية

فانهم يستطيعون أن يحدوا من غلواء السياسيين أو من ابتعادهم عن تطلعات الجماهير، واذا انساقوا وراء القوة السياسية أو الاقتصادية فانهم يفتحون مجالا واسعا أمام القوة السياسية او الاقتصادية لتنفيذ برامج ربما تخدم مصالح الناس. وفي مسألة الديمقراطية، لا يبدو أن المثقفين مستعدون للدفاع عن الحريات وتقديم التضحيات من اجل ترسيخها وتعميقها، بل ان عددا من المثقفين يقفون مع سياسات ناجمة عن تفرد وتسلط. ويظهر أن المثقفين لا يميزون بين القرارات التي يؤيدونها وبين نهج اتخاذ القرار. فاذا حظي قرار ما بتأييدهم فانهم يتجاوزون مبدأ المشاركة أو ديمقراطية اتخاذ القرار. وبهذا يعززون الديكتاتورية.

وقد مارس مثقفون مثل هذه الممارسات مما أسهم في ابتعاد الفلسطينيين عن الحياة السياسية الحديثة. فمثلا وافق المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ على الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨، وأغلب أعضائه من المثقفين الذين يعرفون ان هذين القرارين يخالفان دستور المجلس وهو الميثاق الوطني الفلسطيني. فاذا كان أعضاء المجلس يخالفون الدستور فما الذي يمنع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو رئيسها من مخالفة الدستور؟

وتندرج المرحلة السائدة الآن تحت قائمة تجاوزات المثقفين. ومن المعروف أن هذه المرحلة لم تكن نتاج نهج ديمقراطي على الساحة بحيث لم تكن هناك مشاركة فصائلية أو جماهيرية في اتخاذ القرار. ولم يقف المثقفون مدافعين عن الأسلوب السليم في اتخاذ القرار بل ذهب أغلبهم الى تأييد التطورات السياسية والبحث لانفسهم عن مكاسب ضمن البيئة السياسية الجديدة. وبدل ان ينهمكوا في الدفاع عن الشعب وعن الحداثة والتطور، انهمك كثير منهم في البحث عن موقع يمنحه نوعا من الاتزان النفسي أو الهيبة الاجتماعية. وبهذا أخذ الشارع الفلسطيني انطباعا غير إيجابي عن أهداف المثقفين ورسالتهم وأثر على إمكانية منحهم الثقة في قيادة تغيير سياسي.

الخـــــــــلاصة

الحزب السياسي مظهر من مظاهر الحداثة، وعلامة بارزة من علامات التطور السياسي. وشعبنا الفلسطيني وبخاصة بعض مثقفيه يطمحون من الناحية النظرية على الأقل الى تحقيق درجات متقدمة من التطور السياسي يكون الحزب السياسي أحد عناوينها. لكن الطموح يصطدم بعوامل كثيرة تحدّ من تقدمه وتحقيقه كما هو مطلوب. من هذه العوامل ما يتعلق بالتطور التدريجي في المجال السياسي، وما يردفه من تطور في المجالات الاخرى ، ومنها ما يتعلق بعاداتنا وتقاليدنا وقيمنا.

لم تسهم تطورات القضية الفلسطينية في تمهيد السبيل نحو حزب سياسي حديث بسبب أزمة الثقة التي تبلورت بين الحاكم والمحكوم، والقائد والمقود. وقد أصيب الناس باحباط ناجم عن وعودات كثيرة لم يتحقق على الأرض في الغالب سوى نقيضها، ولم يعد لديهم الاستعداد لتقديم المزيد من الجهود في عمل عام قد تكون نتيجته مأساة جديدة تقع على رؤوسهم. هذا فضلا عن أن القوى الخارجية ذات النفوذ في بلادنا غير متحمسة لفكرة التطور السياسي، وتفضل التعامل مع أطر تقليدية لا تؤمن بالاصرار على الحقوق، ولا تسبب المتاعب.

وعليه فان الطموح نحو إقامة حزب سياسي حديث، أو تحقيق حياة سياسية حزبية، يجب الا يكون اكبر مما تسمح به الحواجز القائمة، وإلا أصيب القيّمون بالإحباط. لكن هذا لا يعني التحوصل أو التقولب بقالب تصنعه العوامل المؤثرة الآن، وإنما يتم البدء بالقدر المتاح او اكثر قليلا مع العمل الدؤوب نحو احداث تغيير مطرد وجذري في مختلف مجالات حياتنا. فالعمل نحو التغيير بتؤدة واستمرارية يمهد الطريق ويقلل الوقت اللازم نحو حياة حزبية متطورة. ولهذا

هناك فرق بين حزب يعمل بحدود الواقع وحزب يعمل بهدف تغيير الواقع. ولن يتحول الحزب الأول الى حالة متطورة، وسيبقى ابن المرحلة ويموت بموتها، أما الحزب الثاني فسيصادف المتاعب والاحباطات، لكنه يبقى أكثر قدرة على تحقيق مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني .

ما هو العمل السياسي؟
حول أزمة الحزب الفلسطيني في المرحلة الراهنة

جورج جقمان

بعد قرن من الزمن على بداية الصراع الفلسطيني – الصهيوني، نشهد الآن بداية تسوية القضية الفلسطينية. إنها تسوية ما بعد الهزيمة: هزيلة غير منصفة، وغير عادلة. ونشهد أيضا بداية التطبيع العربي–الاسرائيلي كنتيجة لاتفاق أوسلو الذي فتح الطريق أمام آخرين للمضي على نفس الدرب.

ويمكن للمحلل أن يقول الكثير في تفسير أسباب وصول العرب والفلسطينيين إلى هذا الدرك مما لا يتسع له هذا المقام، ويمكن أيضا تبيان مسؤولية التنظيمات الفلسطينية جميعها في خلق وضع فلسطيني داخلي يسمح بمركزة القرار الفلسطيني إلى درجة غير معهودة وفي أمور مصيرية.

وبالرغم من أن التطبيع التام بين الدول العربية واسرائيل قد لا يحصل، الا أن الامر المهم والخطير والملح هو أن هناك وقائع تخلق على الارض في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن غير الواضح أنه سيكون في الإمكان عكسها في المدى المرئي. بالتالي، إن تجاهلها عن طريق عدم السعي للتأثير عليها، كما هو حاصل الآن من قبل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية خارج الحكم، هو تخلي عن المسؤولية واقصاء ذاتي عن السياسة بمعناها الفاعل المؤثر.

إن جوهر ملاحظاتي هنا، تتعلق بهذا القصور الكبير للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية خارج الحكم، وبترفعها عن السياسة في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة والخطيرة في حياة الشعب الفلسطيني. وإن جرى تبرير هذا الترفع باسم نقاء الموقف وصفاء العقيدة وطهارة الدرب، ستكون النتيجة تحول كل

حزب من هذه الأحزاب إلى طريقة، واجتماعاتها إلى حلقات ذكر، وجلساتها إلى خلوات، وأعضائها إلى مريدين، ترنو عيونهم إلى اليوم الآخر لا إلى الحياة الدنيا.

أبدأ إذن بالتذكير بدور الحزب السياسي في المجتمع، وفي المجتمع الفلسطيني بشكل أخص. وكما هو معروف، أن الفرد في المجتمع عديم الفعالية السياسية بمعزل عن أي تنظيم أو إطار أو هيئة منظمة، ولا توجد له فعالية سياسية في المجتمع ولا يؤثر في العادة على مجرى الأمور. وحتى في الانتخابات عندما يقوم الفرد بالاقتراع، لا يمكن أن يعزل الفرد عن مؤثرات خارجية مصدرها مجموعات منظمة فاعلة في المجتمع، كانت تلك أحزابا أو حركات سياسية أو نقابات أو لجانا أو هيئات متنوعة، أو حتى مؤثرات مصدرها العائلة أو العشيرة.

والحزب السياسي بشكل خاص يلعب أدوارا عدة. فمن ناحية التحول الديمقراطي، لا يوجد نظام ديمقراطي دون تعددية في الأحزاب ومعارضة نشطة قوية تساءل الحكومة كجزء أساسي من عملها. ومن ناحية درء خطر قيام نظام بوليسي دكتاتوري، لا بديل عن أحزاب قوية تسعى باستمرار لتوسيع قاعدتها الجماهيرية حتى تتمكن من بناء عناصر الحماية، مثل حكم القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء والتداول على السلطة من بين عناصر أخرى.

وفي مضمون فلسطيني ان غياب الأحزاب السياسية سيعيد ظهور الهوية العائلية والعشائرية التي تجد لها متنفس الآن في خضم شعور عام بانتهاء القضية الوطنية الجامعة، وعدم ظهور قضايا وطنية أخرى يمكن أن تتم التعبئة الحزبية حولها. ومن الواضح أن العشيرة لا يمكن أن تقوم بدور وطني جامع، لأن العضوية فيها مغلقة ولانها تعمق الفسيفساء الاجتماعية التي تفتت الطاقات ولانها تحافظ على وعي زائف فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والسياسية.

وفي مضمون فلسطيني أيضا، هناك حاجة ماسة لتحديد مجموعة من القضايا الجديدة التي ستنشأ بفعل الوضع الجديد، بالإضافة إلى القضايا الوطنية الأساسية بما في ذلك المفاوضات القادمة حول التسوية النهائية.

غير أن ما يمكن ملاحظته عن الأحزاب والحركات الفلسطينية خارج السلطة أنها في حالة شلل وتقوقع، تتسارع الأحداث من حولها وتتواتر، وهي لا تملك قوة أو طاقة أو حيوية للتفاعل معها بشكل أو بآخر.

وصحيح أن معظم الأحزاب الفلسطينية فقدت العديد من كوادرها ونابها التفكك الداخلي، فوهنت قواها من جراء ذلك. ولكن السؤال الأهم هو ليس فقط، لماذا حصل هذا ؟ وإنما كيف يمكن اعادة البناء؟ إن المشكلة الاساسية تكمن فيما يسمى في الأحزاب "بالبرنامج"، أي القضايا والأهداف الآنية والاستراتيجية التي يسعى الحزب لتحقيقها، ويسعى من خلال اعلانه عن ذلك للوصول للحكم بهدف تحقيق هذه الغايات والاهداف.

والمشكلة الأساسية التي تواجه الأحزاب الفلسطينية خارج السلطة تكمن في أن الفلسطينين في الضفة الغربية وقطاع غزة يريدون برنامجا جديدا غير البرنامج القديم، على الأقل في بعض من عناصره. وتجد معظم هذه الأحزاب أنها غير قادرة على تلبية هذه الرغبة أو انها غير راغبة في ذلك، أو أنها غير قادرة على اضفاء مصداقية على أي تغيير تقوم به على برنامجها. وفي هذا اقصاء ذاتي أو اقصاء قسري عن السياسة. وهو وضع يتيح الفرصة لظهور أحزاب جديدة تدمج في برامجها بين الماضي ومستجدات الحاضر بعد تكوين سلطة فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بخصوص رغبة الفلسطينيين في الضفة والقطاع في التغيير فيمكن الاستدلال عليها بعدة طرق من بينها ما تشير اليه استطلاعات الرأي وآخرها الذي قام به مركز البحوث والدراسات في نابلس مؤخرا، من أن حوالي سبعين

في المائة من الفلسطينيين سيشاركون في انتخابات المجلس الذي سيتكون من اثنين وثمانين عضوا.

ويمكن قراءة نتائج مثل هذه بعدة طرق (كتأييد لاتفاق أوسلو، أو فقط كرغبة في حصول انتخابات ورغبة للمشاركة في الحياة السياسية، الخ...). غير أن مشاركة ٧. في المائة في الانتخابات وعدم مشاركة بعض الأحزاب فيها يعني أن هذه الأحزاب تخشى من الخسارة أو أنها قررت الخروج من عالم السياسة.

إن العدد المتفق عليه للمجلس يسمح بالفصل بين السلطة التنفيذية "الوزارة" وبين باقي المجلس. إن هذا العدد يفتح الباب أمام مشاركة حزبية واسعة في المجلس، الأمر الذي لم يكن ممكنا لو اقتصر عدد الأعضاء على ثلاثين على سبيل المثال، إذ أن امكانية الفصل بين مهام تشريعية ومهام تنفيذية تصبح آنذاك غير ممكنة. إن عدم المشاركة الآن سيعني بكل بساطة أن الأحزاب غير المشاركة بعيدة عن رغبة الأغلبية من الجمهور. وفي هذا موت لها في عالم السياسة. ماذا يعني غير ذلك أن يشارك الجمهور ولا تشارك هي في الانتخابات؟

إن السؤال المركزي الآن ليس ما قد يظن البعض، في أنه يدور حول المشاركة أو عدمها. إن السؤال المركزي هو: كيف تشارك الأحزاب خارج السلطة وتضمن قدرا مقبولا من النجاح؟ ما هي القضايا التي ينبغي اثارتها وتبنيها لغرض الفوز؟ ما هي طرق وأساليب وآليات الحصول على أصوات؟ هل يوجد وقت كاف للاعداد للمشاركة في الانتخابات؟ ما الذي يمكن عمله بخصوص قانون الانتخابات؟ هل يمكن بدء المعركة الانتخابية حول قانون الانتخابات نفسه؟ هل يمكن تحديد موعد الانتخابات بناء على آليات أخرى غير الآليات الحالية المرتبطة بالمفاوضات؟ هذه هي القضايا الأساسية المتعلقة بالانتخابات ومن يرى خلاف ذلك يكون على طريق الخروج من عالم السياسة.

إن على الأحزاب السياسية خارج الحكم مسؤولية كبيرة وجسيمة تجاه المليونين ونصف فلسطيني الذين يقطنون في الضفة وقطاع غزة. هل يريد المليونان ونصف نظام الحزب الواحد؟ من سيعبر عن مصالحهم المتعددة وطموحاتهم المتنوعة، وآمالهم للحاضر وللمستقبل؟ من سيستمع لشكواهم ويعلن عن تظلمهم ويساءل السلطة من أجلهم؟ كيف يمكن أن يعمل من أجل الجمهور المشارك من لا يشارك؟

غير أن الامر لا يتعلق فقط بالانتخابات وانما بالمشاركة في الحياة السياسية الجديدة داخل فلسطين والتي تشكل الانتخابات احدى مظاهرها واحدى الآليات المتاحة لدخولها.

ان الواقع العيني والعملي الذي يواجه الشعب الفلسطيني الآن يتمثل في انتقال مركز الحياة السياسية الحزبية والمؤسساتية الى الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا الوضع غير مباغت أو مفاجئ اذ ان بدايته الفعلية بانت بوضوح مع بداية الانتفاضة. وبسبب موقف اسرائيل تحت حكومة الليكود جرى التشديد على "الداخل" اعلاميا وتفاوضيا من خلال جولات وزير الخارجية الامريكي السابق جيمس بيكر قبل وبعد حرب الخليج. وقد انعكس هذا أيضا في معادلة مدريد لتشكيل الوفد، واستمر الوضع على حاله الى حين اعتراف حكومة حزب العمل بمنظمة التحرير الفلسطينية وانتقال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى الداخل وتشكيل سلطة فلسطينية بموجب اتفاقيتي أوسلو وطابا بالشروط والتفاصيل المعروفة.

وقد اسهمت الانتفاضة بالتغطية على الضعف الداخلي التي كانت تعاني منه جميع الفصائل والاحزاب الفلسطينية من جراء الطريق المسدود التي وصلت اليه لعدم مقدرتها على العمل لتحقيق برامجها المعلنة من جهة، وعدم مقدرتها على تعديل وتغيير هذه البرامج لتتناسب مع الوضع السياسي وموازين القوى الجديدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وقد تسارع الانهيار الداخلي لمعظم الاحزاب والفصائل الفلسطينية، المتمثل جزئيا في الفقدان التدريجي للكوادر وانحسار القاعدة الشعبية، مع بداية المفاوضات التي قام بها الوزير بيكر ومسار المفاوضات بعد حرب الخليج. ويمكن تفسير هذا التحول داخل الاحزاب والفصائل، جزئيا على الاقل، بالقول أن كوادر الاحزاب استطاعت قراءة الخارطة السياسية ونتائجها المستقبلية واستخلاص العبر من ذلك. والعبرة الاساسية تتمثل في كوننا فلسطينيا في مرحلة التسوية بعد الهزيمة بما فيها من قبول بالهزيمة ونتائجها والمتضمنة أيضا هزيمة الحكومات العربية في ١٩٦٧. بالتالي، بان بوضوح أننا الآن أمام مرحلة سياسية جديدة تستلزم برامج جديدة.

وربما من غير المنصف توقع الاحزاب والفصائل الفلسطينية تعديل وتغيير برامجها والمفاوضات ما زالت جارية وربما من غير المنصف أيضا التوقع منها استحداث برامج سريعة لمرحلة التسوية بعد الهزيمة، اذ انها مرحلة مفعمة بالخيبة والمرارة والحسرة والاحباط وربما فقدان الامل أيضا. فالهزيمة في معركة أو أكثر شيء والقبول العلني بالنتائج السياسية شيء آخر.

وقد انعكس هذا الوضع داخليا في معظم الاحزاب والفصائل الفلسطينية على شكل اغتراب عن العمل السياسي والفصائلي لفقدان الامل الواقعي الذي ينبغي للبرنامج الحزبي أن يوفره من جهة، ولان ضعف الامل هذا فتح الباب أمام تسليط الضوء على المشاكل الداخلية في الاحزاب والفصائل وآليات اتخاذ القرار وامكانية التغيير وما شابه ذلك. وقد كانت هذه جميعها امور موجودة منذ مدة "تحت السطح" غير ان الشعور العام بأن "القضية" باتت في حكم المنتهية وما رافق هذا من انحسار فسحة الامل وفقدان الدافعية، سمح باحتلال القضايا الداخلية أهمية أكبر لدى عضوية الاحزاب والتنظيمات. وكان من نتائج ذلك ترك العديدين للعمل السياسي.

فكما هو معروف، أن احدى آليات تجنيد العضوية واستقطاب كوادر للاحزاب وتأسيس قاعدة شعبية واسعة تكمن في خوض "معارك" من أجل تحقيق أهداف محددة قصيرة أو طويلة الامد بشرط ان يبدو تحقيقها في حيز الممكن وليس في حيز المتعذر أو المستحيل. ولم يعد واضح لكوادر العديد من الفصائل والاحزاب ما هي "المعارك" التي يجري خوضها الآن، خاصة بعد توقيع اتفاقيتي أوسلو وطابا. ولم يقتصر هذا الشعور على أعضاء ومساندي الاحزاب والفصائل بل شارك فيه أيضا قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني في الداخل على الاقل.

مرة أخرى ينبغي القول أنه من غير المنصف توقع الاحزاب والفصائل القيام فورا وسريعا باستحداث برامج جديدة لمرحلة التسوية ما بعد القبول بالهزيمة، خاصة في غياب قضايا محددة بناءة يمكن السعي لاستقطاب التأييد حولها.

ولكن كان من المتوقع أولا ان يجري ادراك واضح وتقييم جاد وواقعي لطبيعة التحولات السياسية الجارية. وهناك مؤشرات تدل ان محاولات من هذا النوع جرت في مختلف التنظيمات. ولكن وثانيا، ما هو أهم يكمن في مقدرة الاحزاب على بناء ذاتها مجددا وعلى ضوء المستجدات خاصة ان كانت تلك كبيرة أو ذات أثر عظيم حتى وان كان بشكل تدريجي، وهذا ما لم يتم.

فقد وفرت الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية فرصة من هذا النوع، أي لاعادة البناء ولاعادة صياغة البرنامج بصورة تدريجية دون التخلي عن القضايا الوطنية الاساسية وهي فرصة لم يجري الاستفادة منها.

وقد كانت فرصة لاحزاب اليسار الفلسطيني على وجه الخصوص لدخول الحياة السياسية الفلسطينية الجديدة ولاعادة تجديد وبناء هذه الاحزاب غير أن اعتبارات اقل اهمية من المستقبل الفلسطيني تغلبت على ما يبدو في الحوارات الداخلية حول هذا الموضوع، الامر الذي سيؤدي الى تهميش هذه الاحزاب أو

الى اندثارها سياسيا، الا اذا تمكنت من اعادة احياء ذاتها والاستفادة من فرص اخرى قد تكون قادمة.

وينبغي النظر "للردة العشائرية" وتخصيص "مقاعد مسيحية" في الانتخابات ضمن هذا السياق، أي سياق ضعف الحزب الوطني الجامع وعدم تمكنه من توفير بوتقة سياسية للطموحات والآمال للحاضر والمستقبل القريب للفلسطينيين في الضفة والقطاع.

وينبغي تحديد ظاهرة دور الحمائل والعشائر السياسية بشكل أدق حتى يمكن تمييز ما هو ثابت عمّا هو متغير. فصحيح مثلا أن العلاقات العائلية والحمائلية لم تختفِ من المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خلال العقود الثلاثة الماضية (وهي العقود التي ظهرت فيها احزاب وتنظيمات سياسية فلسطينية بالمعنى الحديث للحزب). في واقع الامر ان استمرار قدر من العلاقات العائلية والحمائلية في المجتمع الفلسطيني كان له بعد ايجابي في عدة فترات أو مواضع. وقد ساهمت هذه العلاقات مثلا في الحفاظ على تماسك داخلي في المجتمع الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة، وهو وضع كان سيلقي بمجتمعات اخرى لا توجد فيها روابط اجتماعية تقليدية في حالة من الانهيار الامني الداخلي. ويمكن أيضا الاشارة الى نواحي ايجابية توفرها هذه الروابط للفرد حتى في ظل سلطة قادرة على توفير الامن والنظام.

وصحيح أيضا أن القضاء العشائري لم يختف واستمر الناس باللجوء اليه لفض نزاعات حتى في وضع فيه محاكم وقضاء خلال فترة حكم الاردن وما بعد ذلك قبل الانتفاضة.

ولكن ما هو جديد أن تلعب الحمائلية والعشائرية دورا سياسيا مباشرا في تنسيب ممثلين للانتخابات كممثلين عن حمائل وعشائر دون أن يكون هؤلاء ضمن اطار حزبي وطني جامع. وهذه بالذات تشكل ردة الى ما قبل ثلاثين عاما أو يزيد في الحياة السياسية الفلسطينية.

ومن الخطأ الاعتقاد أن السبب الاساس في ذلك هو نظام الدوائر الانتخابية أو تشجيع تيار سياسي فلسطيني لنزعات من هذا النوع، بالرغم من أن نظام الدوائر الانتخابية يشجع المحلية والانتماء الاضيق. ان نظام الدوائر الانتخابية المتعددة يتماشى مع حياة سياسية حزبية نشطة كما هو معروف وكما هو واضح من تجارب عدد من الدول. وربما ان هذا النظام ليس هو الافضل أو الانسب في الوضع السياسي الفلسطيني الحالي، ولكن هذا أمر آخر لا متسع للدخول فيه هنا. ويكفي القول أن السبب الاساسي لاحتلال العشائرية لارض الحياة الحزبية احتلالا غير شرعي، هو ضعف الحزب الوطني الجامع الامر الذي خلق فراغا سعت العشائرية لتعبئته.

والامر كذلك بالنسبة "للمقعد المسيحي"، اذ ان هناك فارقا جوهريا بين وجود مسيحيين في قوائم انتخابية حزبية كما كان معهود خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين تخصيص مقاعد لهم خارج نطاق الاحزاب وبرامجها. ان تخصيص مقاعد مسيحية يشكل تمييزا مبدئيا ضدهم لان ذلك يخرجهم من الجسم السياسي الفلسطيني اولا، ليعاد الصاقهم به قسرا ثانيا "كأقلية محمية". وفي هذا تنكر لما يزيد عن ثلاثة عقود من العمل السياسي الفلسطيني. ماذا كانت ستكون صورة الحياة السياسية الفلسطينية لو كان هناك "أقليات" فلسطينية شيعية أو درزية أو اسماعيلية أو علوية أو وهابية؟

ان الامر الاساسي اذن يتعلق بمستقبل الحياة السياسية الفلسطينية على ضوء الوقائع التي يجري انشاؤها الآن في الضفة والقطاع. ان المقدرة على التأثير على مجرى الحياة الفلسطينية بكافة نواحيها مرهون بمقدرة الاحزاب السياسية على التعامل بصيغة فعالة مع "النظام الفلسطيني الجديد". وهذا لن يتم دون دخولها فيه بشكل أو بآخر. هذا هو تحدي المرحلة الراهنة وفي هذا تكمن أزمة الاحزاب.

نحو مشروع وطني جديد:

ملامح برنامج سياسي للمرحلة القادمة

نبيل قسيس

مقدمـــة وخلفية:

ليس هناك أحداث اكثر تروماتيّة وتأثيرا على مجرى حياة الشعوب من الحروب. ولا يحتاج شعب ما لأن يكون طرفا أساسيا في النزاع المسلح لكي يصطلي بناره، فهذا قد يكون من الضخامة وبعد التأثير ان احدا لا يستطيع ان ينجو من آثاره مهما بعد عن مركزه، فكيف يكون الحال عندما يكون المعني مشاركا فيه او قريبا من بؤرته.

ولا يقتصر تأثير الصدمة التي تتركها الحروب على البنى الفيزيائية والاقتصادية والمجتمعية والامور الحياتية والنفسية، بل يتعداها ليطال الايديولوجية السياسية والعلاقات الخارجية والدور الاقليمي والدولي لذلك الشعب او المجتمع.

لقد شهدت منطقتنا في هذا القرن ثلاثة حروب عالمية عصفت نتائج كل منها بجميع المجتمعات والدول المتواجدة فيها بتأثيرات متباينة، وانا اتكلم هنا عن الحرب العالمية الاولى التي كان من نتائجها تقسيم المنطقة العربية وبسط النفوذ الاجنبي عليها تمهيدا لنهب مقدراتها، والحرب العالمية الثانية التي كان من نتائجها قيام دول عربية مستقلة (وقيام دولة اسرائيل ايضا) واستبدال الهيمنة الاوروبية الغربية على المنطقة بهيمنة امريكية وسوفياتية، "والحرب العالمية الثالثة" – التي نعيش نتائجها الآن – التي كانت حربا قاسية هي الاخرى،

استخدم فيها المعسكران الرئيسيان المتحاربان وسائل غير تقليدية في كسب المواقع والاحتفاظ بها، حيث خاضت دول المعسكر الغربي الرأسمالي وحلفاؤهم ضد دول منظمة الدول الاشتراكية وحلفائها حرب مواقع بطيئة الايقاع، واستخدموا البدائل (proxies) في مناوشاتهم، كما استخدموا الصراعات المحلية وانحيازهم الى هذا الطرف او ذاك لكسب حلفاء لهم ولتجربة اسلحتهم. وكانت هذه "الحرب العالمية الثالثة" على درجة من الاتساع بحيث طالت معظم، ان لم يكن جميع، دول العالم ومجتمعاته امتدادا من امريكا الوسطى الى جنوب شرق آسيا مرورا بافريقيا وانشرق الادنى والشرق الأوسط، وها نحن نعيش الآن مرحلة ما بعد هذه الحرب التي برز في نهايتها قطب قوي واحد مسيطر يختال هو وحلفاؤه الذين انتصروا معه. وباختصار فاننا نجد اسرائيل وحلفاءها في المعسكر الرابح "للحرب العالمية الثالثة" بينما نجد الفلسطينيين وحلفاءهم في المعسكر الخاسر. وحتى داخل البيت الفلسطيني كان هناك معسكر "رابح" ومعسكر "خاسر" كل حسب تحالفاته وايديولوجيته.

اذا، في سياق تاريخي، نحن في مرحلة تغيير واعادة تعريف. وقبل التطرق الى ما يمكن ان يتبلور عن هذه المرحلة يجدر بنا ان ننظر الى الوراء قليلا لنسأل اسئلة لها دلالتها، ليس للاجابة عليها بل للتأمل في كيف يمكن ان تتغير الاوضاع، والى أي مدى يتم ذلك في اعقاب النزاعات الكبيرة. ماذا كان المشروع الوطني السوري في نهاية القرن الماضي؟ وماذا كان في الفترة ما بين الحربين الاولى والثانية؟ وماذا عن مشاريع كيانات عربية اخرى في تلك الفترات؟ واضح من هذا ان المشروع الوطني لبلد ما يمكن ان يتغير مع تغيّر المرحلة. بل انه يمكن ان يكون او لا يكون اعتمادا على تطور كينونة البلد وتطور الشعور القومي فيه.

اننا نمر الآن في مرحلة تغيير لا بد ان ينجم عنها مشروع وطني جديد يختلف عن الذي سبقه بنفس القدر الذي يتغير فيها أي مشروع وطني لاي شعب او

امة في اعقاب حدوث تغييرات اساسية وجوهرية في محيطه. ولكن كما لدى الشعوب الاخرى، هناك ثوابت تبقى تحكم تطلعات الشعب الفلسطيني، وهي ان وضع بعضها جانبا لفترة، الا انها تبقى في ضمير أبناء هذا الشعب ممتدة جذورها في التاريخ والجغرافيا والتراث، تعكس احتياجاته الاساسية ومتطلبات استمرار وجوده وتطوره.

والواقع ان أي تغيير قد يحدث الآن في المشروع الوطني لن يكون الأول. فما قبل عام ١٩٧٤ كان كنه المشروع الوطني الذي يعكس الاجماع الفلسطيني هو تحرير كامل الارض الفلسطينية والعودة. وبعد ذلك، وباجماع ايضا، اصبح البرنامج المرحلي هو المشروع الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". ومع الانتفاضة دخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة واعلن دولته المستقلة وقبل المفاوضات وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، ولكن لم يكن هناك اجماع هذه المرة وحصل انقسام تعمّق أكثر فأكثر مع توقيع الاتفاقيات المتعاقبة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل. ومع ان الشرخ كان يزداد باطراد، الا انه لم يكن يقسم الشارع السياسي الفلسطيني الى قسمين متساويين، بل أصبح القسم المؤيد للعملية السلمية – وليس لأداء السلطة – هو الغالب في الداخل، وبقي القسم الغالب في الخارج هو ذلك الذي رأى ان العملية السلمية والاتفاقيات الناجمة عنها لم تتطرق الى احتياجاته الأساسية ولم تحل مشكلته. ويمكن القول ان الانقسام الحاصل على الساحة السياسية الفلسطينية الآن هو ما بين الداخل والخارج وما بين المستفيدين من العملية السياسية الجارية وغير المستفيدين منها، يضاف اليهم في جميع الأحوال اعداد تحكم مواقفهم اعتبارات ايديولوجية.

لا شك ان هناك حاجة الآن لتقييم الوضع والخروج بمشروع وطني يأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي حصلت على الساحة الدولية وفي المنطقة وعلى الساحة

الفلسطينية يجمع حوله أكبر عدد ممكن من القوى السياسية ويتجاوب مع حس الشارع ولكن بدون افراط وبدون تفريط. وتقدم هذه الورقة ملامح برنامج سياسي ملائم للمرحلة – من وجهة نظر الكاتب – يمكن ان يسهم في بلورة مشروع وطني من النوع المطلوب.

سمات المرحلة الحالية:

كيف تختلف المرحلة الحالية عن التي سبقتها، وما هي سماتها الرئيسية التي تجعل طرح مشروع وطني جديد مسألة ملحة؟ لقد بدأت المرحلة الحالية مع تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وخروج المنظمة من بيروت، وما تبع ذلك من مشروع ريغان واتفاقية عمان، ثم محاولة تهميش دور المنظمة ووضع القضية الفلسطينية جانبا الى قيام الانتفاضة لتنفخ روحا جديدة في منظمة التحرير الفلسطينية، وبروز تيار اسلامي قوي في الداخل، وطرح القضية الفلسطينية مجددا وبقوة على الساحة الدولية وتجدد المبادرات لحلها. وقد صاحب ذلك تغيرات على الساحة الدولية نالت من القوى التي كانت تقدم الدعم للقضية الفلسطينية، ثم جاءت حرب الخليج لتحضّر الارضية لدخول المنطقة برمتها في عملية سياسية في وقت كان الجانب العربي اضعف ما يكون، والجانب الاسرائيلي اقوى ما يكون، وكأن بدء عملية سياسية من هذا النوع لم يكن ممكنا في ظروف مختلفة. أي ان اضعاف الجانب العربي والفلسطيني بخاصة، والاخلال الصارخ بتوازن القوى لصالح اسرائيل كان متطلبا اساسيا لانضاج الوضع، ولاقناع هذه الاخيرة بالدخول في عملية سياسية تؤدي الى انهاء الصراع. ثم كان بدء العملية السياسية في مدريد وما تبع ذلك من اتفاقيات.

من هنا فان أهم سمات المرحلة الحالية هي التالية:

١-غياب القدرة الذاتية على انجاز التحرير الكامل.

٢-غياب الدعم الدولي والعربي لمشروع التحرير الكامل، لا بل معارضة هذا المشروع من غالبية المجتمع الدولي.

٣-عملية سياسية شاملة تهدف الى انهاء الصراع العربي الاسرائيلي والفلسطيني الاسرائيلي واهتمام دولي بهذه العملية.

٤-قبول اسرائيل بالوجود الفلسطيني على ارض فلسطين، بغض النظر عن القيود والمحددات، وانتهاء المشروع الصهيوني بصيغته المتطرفة.

٥-قيام حكم ذاتي يتيح للفلسطينيين ان يحكموا أنفسهم بأنفسهم في معظم المجالات وان يبنوا مؤسسات الدولة العتيدة.

٦-استمرار احتلال الجزء الأعظم من اراضي الضفة الغربية، واستمرار النشاط الاستيطاني وخاصة في القدس.

٧-تغيرات على الساحة الفلسطينية، وتراجع دور القوى اليسارية، وبروز القوى الاسلامية كقوى معارضة رئيسية.

٨-تدهور في الاوضاع الداخلية من ناحية الاقتصاد والنظام العام.

٩-توقيع اتفاقية سلام بين الاردن واسرائيل، واندفاع عربي نحو اقامة علاقات مع اسرائيل.

١٠-دخول الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في مفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

والبرنامج السياسي المطروح في هذه الورقة ليس القصد منه الاتساق مع السلبي من هذه السمات بل يهدف الى تغيير هذه عندما يكون ذلك ممكنا، كما يهدف الى الاستفادة من السمات الاخرى وبخاصة الايجابية منها والبناء عليها نحو غد أفضل.

الاطار العام للبرنامج السياسي المقترح:

ان البرنامج السياسي المطروح هنا للمرحلة الحالية التي ستمتد الى فترة قادمة يجد اساسه في اعلان الاستقلال والمبادىء التي بُني عليها، وفي العملية السياسية الحالية والاتفاقيات التي تمخضت عنها، وفي الحقائق التي اقيمت على الأرض وبخاصة قيام سلطة وطنية فلسطينية تتعامل معها دول العالم قاطبة.

وبالنسبة لاعلان الاستقلال فان المنطلق هو ان هذا الاعلان قد صدر عن اجماع في المجلس الوطني الفلسطيني، ولذا فان جميع الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمبادئه، يضاف اليهم المستقلون في الداخل وفي الشتات. ويشكّل الالتزام بهذا الاعلان مدخلا لاعادة اللحمة بين المناضلين الذين اعطوا الكثير في سبيل وطنهم على مدار عقود والذين لا يجوز ان يُهمّش دورهم او ان يُهمشّوه هم في هذه المرحلة المهمة من تاريخ شعبنا. ان اعادة الحياة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لا بد وان تتم في الداخل كما في الخارج، وهذا لا يمكن ان يتم بدون الالتزام الكامل بنص وروح المبادىء السامية التي جعلت الاجماع الفلسطيني ممكنا: التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية ونظام الحكم البرلماني الديمقراطي، والمساواة والتعددية السياسية وحقوق الانسان، والعدل الاجتماعي واستقلال القضاء.. الخ، ولا حاجة لاعادة سرد هذه المبادىء الآن بل يمكن الحاق الاعلان بالبرنامج كجزء لا يتجزأ منه. ان البرنامج المقترح يدعو الى رفض ونبذ كل التصرفات والممارسات التي تتعارض مع مبادىء اعلان الاستقلال.

أما العملية السياسية الحالية فان مغزاها هو القبول النهائي بوجود اسرائيل كدولة في المنطقة، لها من الحقوق كما لغيرها على الأقل – وليس بالضرورة الواجبات – وانهاء مقاومة "الجيران" لواقع الحال هذا، واقامة علاقات حسن جوار بين دول المنطقة مدعمة ببرامج اقليمية اقتصادية وبنيوية. وقد جرى

طرح هذه العملية على مسرح المنطقة بقوة وبعنف تمثل في تدمير الآلة العسكرية للدول التي قد تشكّل خطرا على اسرائيل، وباتاحة المجال لاسرائيل ومساعدتها في بناء وتطوير آلتها العسكرية لتصبح قادرة على التعامل بسرعة وبقطعية مع أي تهديد عسكري تتعرض له من قبل أي دولة او مجموعة دول في محيطها. وقد اصبح قبول هذا النظام او ذاك لدى جزء مؤثر في المجتمع الدولي مستمدا الى حد كبير من مدى التزام هذا النظام بمتطلبات المرحلة واقامة علاقات (حميمة) مع اسرائيل.

ولا شك ان هذا التطور يحكم الى حد كبير الموقف من الصراع التاريخي بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية، ويجب ان يتجاوز التعامل مع هذا التطور طرح الشعارات ويتعداه الى برنامج عمل يلتزم بالثوابت الوطنية المتمثلة في حق الشعب الفلسطيني في العودة وتحقيق ذاته على ارضه وتقرير مصيره بنفسه، واقامة دولته على جزء من ارضه يتم تحديده انطلاقا من حدود التقسيم بموجب القرار ١٨١، على ان يتضمن جميع الاراضي الفلسطينية التي كانت تحت سيطرة عربية حتى حزيران ١٩٦٧، وممر حر يصل الضفة الغربية بالبحر عن طريق قطاع غزة. ان الحدود الآمنة التي يشير اليها القرار ٢٤٢ والتعديل على الحدود الذي يمكن ان ينجم عن تطبيق هذا القرار يجب ان تكون محكومة بمبدأ عدم جواز حيازة الاراضي عن طريق الحرب الذي جاء في مقدمة ذلك القرار. ومن هنا فان البرنامج يدعو الى تصليب الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي فيما يتعلق بالسيادة على كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والتي يجب ان تكون سيادة كاملة تجعل التعامل مع القضايا المؤجلة كالقدس والمستوطنات والحدود واللاجئين من منطلق المصلحة الوطنية الفلسطينية امرا ممكنا. ان اتخاذ موقف قوي في هذا المجال في مفاوضات الوضع النهائي قد يكون المدخل لاعادة اللحمة في الشارع السياسي الفلسطيني، ولا شك ان القطعية والنهائية اللتين يرتبط بهما اتفاق

الوضع النهائي في اذهان امريكا واسرائيل سيكونان وازعا وحافزا للقيادات السياسية الفلسطينية لكي تضطلع بمسؤولياتها او لا تكون، ذلك ان الاتفاق النهائي اذا تم فانه سيلزم الكيان الفلسطيني الناشىء تجاه المجتمع الدولي كائنا مَن كان القيّم على ذلك الكيان.

ان تصليب الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي يتطلب تجميع الاوراق الفلسطينية كافة ولعبها بدراية ومسؤولية. وفي هذا السياق يجب التركيز على ما يلي:

١-الدعم الدولي للموقف الفلسطيني بناء على التفسير المقبول من غالبية دول العالم للقرار ٢٤٢.

٢-شمولية العملية السلمية الحالية وربط المسارات العربية المتبقية - بما فيها مسار التطبيع- بعضها ببعض كوسيلة ضغط.

٣-ربط التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف بتأمين ندّية في السياق الثنائي.

٤-التقدم في العملية السلمية نحو انهاء الصراع في المنطقة هو حاجة دولية وعربية واسرائيلية وليس فقط حاجة فلسطينية.

كما يجب ان يدعم الموقف الفلسطيني بعناصر القوة الداخلية التي يجدر بنا استعمالها اذا كانت موجودة وايجادها اذا لم تكن موجودة. ومن أهم هذه العناصر وحدة الموقف حيال المسائل المصيرية والحيوية، واشعار اولئك الذين عملوا وضحوا من أجل الوصول الى الأهداف الوطنية انهم جزء من الاجماع الوطني ومن عملية البناء في هذه المرحلة، وعدم تركهم في المنافي وفي سجون الاحتلال. بالاضافة الى ذلك، فان الطاقات الفلسطينية الكامنة لم تُستغل بشكل جيد لا في مجال بناء الاقتصاد ولا في مجال بناء المؤسسات، ولا في مجال ادارة عملية المفاوضات، وهذه جميعها ان انجزت فستساعد في تصليب الموقف الفلسطيني.

أما في مجال التعامل مع الواقع على الأرض، فان البرنامج ينطلق من ان هناك عملية سياسية سائرة غير قابلة لعكس اتجاهها، وان هناك سلطة وطنية فلسطينية قائمة على الأرض في فلسطين وان التعامل معها من منطلق الرفض هو موقف سلبي لا يخدم المصلحة الوطنية. بالمقابل فان معارضة السلطة معارضة بناءة من خلال الأطر الرسمية هو فعل سياسي ناضج.

ومن هنا فان البرنامج يرى ان يجري التعامل مع مؤسسة الحكم القائمة كمؤسسة للشعب الفلسطيني وان يعمل كل جهده لاصلاح أمرها ورفدها بالكفاءات. وهنا تلعب الانتخابات القادمة دورا مهما، فهي المحك حول ما اذا كنّا كشعب قادرين على ابراز أفضل ما لدينا. ولا يطرح هذا السؤال من قبيل التشكيك بل من قبيل التعامل مع الأسئلة الصعبة التي يجب ان تجد جوابا عليها ليس من خلال الانطباعات بل من خلال دراسة الواقع.

وفي مجال دور المكونات المختلفة للمجتمع الفلسطيني، فان البرنامج يؤكد على أهمية دور المجتمع المدني ويدعو الى تعريف وتحديد دور الدولة بما يضمن دورا فعالا وحيويا للمجتمع المدني والقطاع الخاص والفرد المبادر.

ويؤكد البرنامج على وجوب الفصل الواضح والتام ما بين الحزب والدولة ومؤسساتها وفي هذا المجال الى جعل الجهاز الأمني – العسكري مؤسسة دولة وابعاده عن الحزبية الضيقة وعن السياسة بشكل عام مع وضع وتنفيذ برنامج تثقيف يعرّف المركبات المختلفة في المجتمع الفلسطيني كل بدورها وبحدود مسؤولياتها وصلاحياتها، في نفس الوقت الذي يجري فيه اعادة تأهيل الكوادر العاملة في مؤسسات السلطة حيثما يلزم.

ولا شك ان عملية بناء الانسان الفلسطيني لا تبدأ وتنتهي بجهاز الخدمة المدنية وأجهزة الأمن بل يجب ان ترتكز هذه على مشروع تربوي شامل يهدف الى بناء الانسان الفلسطيني المنتمي الى وطنه ذي التوقعات العالية، السوي، القادر

على استيعاب التطورات التي أسهم بها الفكر الانساني في شتى المجالات وعلى الاضافة اليها بجهده وابداعه.

اما على صعيد السياسة الخارجية، فيرى البرنامج تدعيم العلاقات العربية بشكل عام، ومع الدول العربية المنخرطة في العملية السلمية بشكل خاص، وذلك من اجل ضبط ايقاع التحرك العربي باتجاه اقامة علاقات مع اسرائيل. ويرى البرنامج كذلك تدعيم العلاقات مع اوروبا ومع دول المتوسط بشكل خاص، ومع الدول ومجموعات الدول التي تدعم تقليديا كفاح الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال يجب الحفاظ على المكتسبات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد اقامة العلاقات الدبلوماسية الواسعة والعمل على تفعيل دور المنظمة في العلاقات الدولية التي تقيمها السلطة الوطنية.

ولما كان أي برنامج سياسي ناقصا اذا لم يرافقه برنامج اقتصادي فانني أطرح هنا بعض الملاحظات بهدف تحديد معالم برنامج تنمية اقتصادية على المدى المتوسط.

يمتاز الوضع الفلسطيني بقدرته على التعلم من تجارب الدول النامية الاخرى، الناجحة والفاشلة منها على حد سواء، كما يمتاز بانعدام الديون الخارجية او الداخلية التي تشكّل عبئا ثقيلا على ازدهار الاقتصاد. كما ان الدور الأمني المحدود للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الحالية يجعل الانفاق الأمني منخفضا نسبيا وهو ما يثقل كاهل الاقتصاد في العادة. ثم ان البنية التحتية مهملة نسبيا جرّاء سياسات الاحتلال على مدى العقود الثلاثة الماضية. ومن سمات الوضع الحالي وجود كفاءات فلسطينية وقدرات اقتصادية ومالية فلسطينية غير مفعّلة كما يجب.

ويدعو البرنامج الى اتباع سياسات اقتصادية تؤكد على دور القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي دائم. ويدعو البرنامج الى تعريف دور القطاع العام بحيث

لا يتعدى رسم السياسات وخلق المناخ الملائم لكي يلعب القطاع الخاص دوره، كما يدعو الى عدم اتباع السياسات التي تعطي نتائج ايجابية على المدى القصير التي لها تأثير سلبي على المدى الأطول. وفي هذا السياق، يدعو البرنامج الى عدم جعل القطاع العام مكانا لاستيعاب العاطلين عن العمل وعدم حل مشكلة البطالة بهذه الطريقة بل يرى ان حل مشكلة البطالة يجب ان يتم من خلال خلق فرص عمل في قطاع الانتاج. وفي هذا المجال تحديدا يرى البرنامج ان الانتاج التصديري هو المحرك الجديد للنمو الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة حيث لا يتوقع ان تشكّل السياحة جزءا مهما من الاقتصاد المحلي بعكس الضفة الغربية التي يمكن ان تكون السياحة احد القطاعات الاقتصادية المهمة فيها. ويرى البرنامج ان بناء ميناء طموح في غزة يشكّل مفتاحا لعجلة النمو حيث ان النجاح الذي يمكن ان يحققه الميناء لا يكمن فقط في تسهيل الاستيراد وتصدير ناتج الصناعات المحلية وانما ايضا في خلق بيئة استثمارية جاذبة للصناعات المحلية والاقليمية والعالمية. ان انشاء ميناء في غزة مع منطقة تجارة حرة هو من وجهة نظر البرنامج اساسي لاي نوع من الازدهار في قطاع غزة، ومن اجل ان يكون هذا الميناء مفيدا لاقتصاد الضفة الغربية فلا بد وان تتم عملية انتقال البضائع والافراد بدون تعقيد او اعاقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكعملية ملازمة لبناء الصناعات الانتاجية يرى البرنامج ان بناء البنية التحتية المناسبة سواء في مجال المواصلات او الاتصالات او الخدمات المرافقة هو أمر حيوي يجب ايلاؤه أولوية قصوى في برنامج البناء واعادة الاعمار.

وأخيرا فان الفكرة الأساسية في البرنامج السياسي المقترح هي الاتجاه نحو اعادة البناء في الداخل ضمن المعطيات والعمل على تطوير هذه المعطيات بما يخدم ترسيخ بقاء المواطن الفلسطيني على أرضه وعودته اليها، ذلك مع ابقاء الاهداف الوطنية التي لم تتحقق بعد في صلب استراتيجية الحفاظ على الذات الفلسطينية على المدى المتوسط والبعيد.

الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني واستحقاقات المرحلة

عمر عساف

مقدمة:

ارتبطت البنية الحزبية في المشرق العربي بعاملين أساسيين:

الأول: النضال ضد الاستعمار سواء العثماني أو الغربي، والسعي للحصول على الحرية والاستقلال والوحدة العربية. **والثاني:** التأثر بالحضارة الأوروبية والديمقراطيات الغربية بشكل خاص بشأن الحزبية والتعددية.

ومع أن النضال القومي المشترك ظل حتى مراحل متأخرة الشعار الأساسي للأحزاب العربية، إلا أن نتائج التجزئة التي حلت بالوطن العربي فعلت باتجاه تجزئة المهمات وتراجع أهداف النضال القومي المشترك لصالح الأقليمية، ومع ذلك ظلت الأهداف الوطنية لكل من الشعوب العربية أساس انبثاق هذه الأحزاب وجوهر برامجها.

ولم يكن الأمر مختلفا في الواقع الفلسطيني حيث تمرحلت حركة التحرر الفلسطينية بمختلف تلاوينها الايديولوجية مع مراحل تطور النضال الوطني الفلسطيني، وظلت القضايا الوطنية المحور الأساسي لبرامجها ونضالها. فمع مرحلتي التشتت اللتين تعرض لهما الشعب الفلسطيني خلال هزيمتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، انخرطت الحركة الوطنية باحزابها المختلفة في الدفاع عن الحقوق الوطنية أساسا، وعن القضايا الاجتماعية بشكل ثانوي.

صحيح ان الأحزاب والحركات السياسية التي انبثقت نتيجة هزيمة ١٩٦٧ حلت محل العائلية والعشائرية التي قادت النضال الفلسطيني خلال النصف الأول من هذا القرن، إلا أنها لم تقض على العشائرية تماما، وقد ساعد التشتت الذي تعرض له الشعب الفلسطيني والآلام التي تعرض لها الفلسطينيون في الشتات، ساعد هذا كله أيضا في ترسيخ وحدة الشعب على قاعدة البرنامج الوطني على حساب العائلية والعشائرية، بالطبع إلى جانب المد الذي شهدته حركة النضال الوطني، كلها عوامل أدت إلى انكفاء العشائرية إلى حين لتطل برأسها متى واتتها الظروف خصوصا في مراحل الجزر، فالقيادات العشائرية التي بايعت الملك عبد الله تراجع دورها أواسط الخمسينات وخلال الانتفاضة، ليتعزز دور القوى الوطنية وتراجع نفوذ التيار التقليدي، وتعزز دور المخيم والقرية كمواقع جغرافية، والشباب كفئة اجتماعية، فان حالة الجزر الذي تعيشه الحركة الوطنية فتح الطريق مجددا أمام تحالفات اجتماعية جديدة تربط بين العشائرية التقليدية وبعض وكلاء الكومبرادور والقيادة الفلسطينية التي تقف على هرم م.ت.ف في مواجهة الحزبية السياسية والطبقات الاجتماعية الكادحة.

ان مفهوم الحزب السياسي الفلسطيني والفصيل أو المنظمة الفلسطينية وضع بشكل لا منهجي حداً فاصلاً بين الحزب التنظيم، أو الفصيل باختراع تعريف ان الحزب هو الذي يناضل سياسيا، في حين التنظيم أو الفصيل يناضل بوسائل عسكرية عنيفة، ومع تواصل هذا المفهوم الخاطىء زرع في اذهان الجماهير حتى المثقفة منها ان هناك انفصاما بين الحزب والنضال المسلح وبين التنظيم والنضال الاجتماعي، هذا الانفصام القسري لم يكن قائما اصلا في تجارب الشعوب الأخرى ففي فيتنام جمع حزب العمال بين مقاومة المستعمرين بالسلاح وبين مهمات النضال الاجتماعي ومزج بين اشكال النضال المختلفة السياسية والنقابية والمسلحة، وفي الجزائر شاركت أحزاب جبهة التحرر الوطني أيضا في معارك النضال الوطني والاجتماعي المسلح والنقابي، وفي

الوضع الفلسطيني مارست المنظمات الفلسطينية الوطنية والقومية والديمقراطية النضال بمختلف أشكاله، وكانت كلها بمثابة أحزاب بغض النظر عن مدى اكتمال عناصر بنائها الحزبي الداخلي أو الجماهيري.

من هنا سأتناول في ما أورده لاحقا بشأن دور الحزب السياسي الفلسطيني باعتبار ان يشمل مفهوم الحزب أو الحركة أو الجبهة أو الفصيل أو التنظيم أو ائتلاف الأحزاب دون أن يعني ذلك تطابق هذه المفاهيم.

طبيعة المرحلة وظروف النضال الجديدة:

من البديهي ان التنظيم ليس غاية ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف محددة يضمنها برنامج الحزب. وتتغير هذه البرامج في مراحل تاريخية محددة استنادا لما تم انجازه من برامجها أو استنادا لتطورات جذرية في الساحة التي يعمل خلالها، فحزب يناضل من أجل الاستقلال كهدف رئيس لا بد ان تتغير أولوياته بعد التحرر، ومن هنا لا بد ان ندرك طبيعة المرحلة التي يجتازها النضال الوطني، أهي مرحلة تحرر وطني، أم ذات مهمات ديمقراطية اجتماعية، فقد رفعت الثورة الفلسطينية المعاصرة برنامجا وطنيا يستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية باعتبارها ثورة وطنية ديمقراطية تمثلت أهدافها بالعودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية، وظلت الثورة تحتفظ بهذه السمة ما دامت هذه الأهداف غير منجزة. السؤال الأساس المطروح لما بعد أوسلو هو: هل تغيرت طبيعة المهمات الملقاة على شعبنا وحركته الوطنية ؟ وهل انجز الشعب الفلسطيني استقلاله ودولته وعودة لاجيئه ؟ وهل تحرر ترابه الوطني؟ وهل أعيد ترتيب أولويات نضاله؟ وهل مهمته الأولى الآن هي كما تقول أحزاب السلطة بناء الوطن بعد أن تحرر أم ان الواقع غير هذا؟ !!!

الحقائق التي لا يمكن انكارها أو تجاوزها هي ان الجيش الاسرائيلي ما زال يسيطر على الأراضي الفلسطينية، وان الاستيطان يتسع ليقطع مع الطرق

الالتفافية الوحدة الجغرافية الفلسطينية، ويقطع الطريق على امكانية الوصول إلى انجاز الدولة كاحد أركان البرنامج الوطني. والقدس ما زالت مسلوخة عن بقية الأراضي المحتلة، وقضية اللاجئين والنازحين ما زالت معلقة، فأي وطن هذا المراد بناؤه تحت السيادة الإسرائيلية. مسار الحل الذي يجري تنفيذه يخضع للاشتراطات الاسرائيلية ولا يغير من ذلك نقل الصلاحيات في عدد من المجالات المدنية أو اعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج بعض التجمعات السكانية الفلسطينية. ويؤسس تطور الوقائع على الأرض إذاً لسيناريوهات محتملة ليس أحدها الدولة المستقلة، لكنها تؤسس للمشروع الإسرائيلي كما حدده رابين "أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة" أي لغز هذا ؟ أنه الاقرب لفيدرالية مع الأردن في شكل كونفدرالي أو لفيدرالية ثلاثية.

كان شرط هذه التسوية أو أحدى نتائجها انهاء الائتلاف الذي ظل قائما على مدى ربع قرن، والذي ضم في صفوفه كافة القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية ممثلة جميع طبقات الشعب الفلسطيني، وكذلك انهاء وضرب وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات الذي شكل برنامج العودة والاستقلال عنوانهما الأساسي، جاء الحل ليدمر الركيزتين كلتيهما الائتلاف ووحدة الشعب، وليمثل انقلابا على منظمة التحرير واستخدامها مؤقتا لتسهيل تمرير الاتفاقات وتسويقها. ولكن تدمير الركيزتين لا يغير من طبيعة المرحلة التي يمر بها شعبنا باعتبارها مرحلة تحرر وطني، ولكنه يلقي ثقلا أكبر على القوى التي ما زالت تحمل البرنامج الوطني، والتي تعقدت ظروف نضالها بسبب تشكل سلطة فلسطينية مهمتها الحفاظ على الاتفاقات والوفاء بالتزاماتها، حتى لو كان ذلك بالتصادم مع القوى المتمسكة بالبرنامج الوطني العودة والاستقلال.

وتتسم المرحلة الراهنة بازدواجية السلطة (سلطة الاحتلال والسلطة الفلسطينية) وفي الوقت ذاته ستبقى سمتها الأساسية حماية التحرر الوطني،

وسيجد الحزب السياسي الفلسطيني ذاته خلال هذه المرحلة أمام استحقاقات جديدة في مقدمتها:

١- مدى انضباطه لسلسلة الانظمة والقوانين الصادرة عن السلطتين والتي ستراعي فقط مصالحهما لا مصالح مجموع الشعب الفلسطيني، وسيكون مطلوبا من الحزب السياسي الفلسطيني الانضباط لها مع انها صيغت بمعزل عن مشاركة القوى السياسية التي تمسها هذه الانظمة.

٢- مدى ولائه لكافة الالتزامات السياسية التي قطعتها السلطة في الاتفاقات السياسية دون العودة للشعب.

ولعل قراءة سريعة لقانون الأحزاب توضح بالضبط مقاسات الحزب الذي تريده وتسمح به الأنظمة والقوانين في المرحلة الراهنة. وإلى جانب ازدواجية السلطة ستجد الأحزاب السياسية ان عليها مواجهة الهجمة التي يشنها بعض المثقفين على الحزبية والأحزاب والعمل المنظم، خصوصا أولئك الذي غادروا أحزابهم لأسباب مختلفة، وهم اليوم يحاولون اما الانتقام من هذه الأحزاب أو تبرير مواقفهم ومواجهة حالة الانكفاء على الذات التي تسود قطاعا واسعا من الشعب الفلسطيني التي تعود في اعتقادي للأسباب التالية:

١- تعارض الحل المقترح (أوسلو "أ"، "ب"،) ومصالح الشعب الذي ناضل من أجلها لعدة عقود متوالية ثم جاء الحل غير متناسب والتضحيات التي قدمها الشعب خلال نضاله.

٢- طبيعة قيادة م.ت.ف التي انتقلت للعيش وسط المواطنين، بعد ما مثلته سابقا من نموذج وهمي مقدس، زرع في اذهان المواطنين لتتكشف حقيقتها كقيادة استبدادية قمعية تشكل نموذجا ليس أقل سوءا من النماذج المجاورة.

٣- عدم قدرة قوى المعارضة خصوصا الديمقراطية منها حتى الآن على تشكيل بديل فاعل يتصدى لمهمات المرحلة وفشلها في توحيد جهودها.

٤- الهزيمة التي لحقت بالثورة والعرب (حرب الخليج الثانية) وانهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وتكريس عالم القطب الواحد وانعكاس ذلك كله على النضال الوطني الفلسطيني.

كلها عوامل متداخلة أدت وما زالت إلى تراجع اهتمام المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع بالهموم العامة وقضاياه الوطنية لصالح البحث عن الخلاص الفردي، البحث عن حلول لمشاكله اليومية والحياتية على حساب القضايا الوطنية والهموم العامة، يضاف إلى هذه العوامل دور السلطة بالتخريب على الأحزاب المعارضة واضعافها لتظل مشغولة بازماتها الداخلية لا بد ان يكون مائلا (محاولات شق حماس وتشجيع عناصر من الشعبية والديمقراطية للتشويش على أحزابها من الداخل متى امكنها ذلك، أو الخروج باعلانات تشكيل أحزاب جديدة برعاية السلطة) وكذلك بالطبع بازار الأحزاب التي يتم تشكيلها منذ قدوم السلطة، وتقديمها كمظهر للتعددية الحزبية، واستخدام سلطة المال والوظائف لتغذية نزعات الذاتية وتشجيع العشائرية والعائلية واستحداث ديوان العشائر في محاولة لمواجهة واضعاف العمل السياسي الحزبي المنظم، ولضمان ولاءات عشائرية كما في تجربة النظام الأردني مع العشائر الأردنية.

عن أي حزب فلسطيني نتحدّث وعن أية مهمة ؟

وقبل الحديث عن المهمات لا بد من توضيح ماهية الحزب الفلسطيني موضع الحديث، حزب فلسطيني محلي في الضفة والقطاع أو في أحداهما، أم حزب فلسطيني يشمل كافة تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، يقوم على وحدة الشعب ووحدة حقوقه الوطنية في العودة والاستقلال. هل نتحدث عن حزب مفصل وفق مقاس التزامات واشتراطات أوسلو وينضبط بالتمام والكمال للأنظمة والقوانين التي سنتها السلطة الفلسطينية وأجهزتها وحظيت بمباركة اسرائيلية، فاذا كنا نتحدث عن حزب كهذا فان موقعه الطبيعي سيكون داخل

السلطة وحتى حال وجوده خارجها فان برامجه ومهماته وآليات نضاله لن تتجاوز السقف الذي تريده السلطة مستفيدة من هذا الوضع لتقديمه كشكل أمثل للتعددية وكنموذج للديمقراطية الفلسطينية المتهمة دوما بانها سكر زيادة.

اذن فان الحديث هنا عن الحزب السياسي الفلسطيني خارج السلطة والمعارض للسقف السياسي الذي نصت عليه اتفاقات أوسلو، الحزب الذي ما زال مقتنعا عملا وقولا بالبرنامج الوطني وبشكل خاص الحديث هنا عن الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والديمقراطية بشكل خاص.

صحيح أن الحزب السياسي الفلسطيني لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار مستجدات المرحلة وواقع الحالة الجماهيرية، لكن في اعتقادي ان الأحزاب والفصائل التي شاركت في النضال الوطني خلال العقود الثلاثة الاخيرة لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار ايضا الامور التالية:

- ان هذه الأحزاب تتحمل مسؤولية خاصة فيما آلت اليه الامور في الساحة الفلسطينية عبر تكريس هيمنة الواحد أو الفرد الواحد من خلال تغطيتها عبر المشاركة على هذا التوجيه، وعدم انجاز الاصلاح الديمقراطي في صفوف المنظمة في مراحل كان يمكن تحقيق ذلك خلالها.
- ان الاختلال في موازين القوى ليس معطى ثابتا وابديا، سواء على الصعيد الدولي أو الاقليمي أو المحلي.
- عدم نجاح هذه الأحزاب في تعزيز مفاهيم ديمقراطية سواء في علاقتها الداخلية أو في علاقتها بالجماهير.
- ادراكها ولو متأخرا ان ثقل النضال الوطني الفلسطيني انتقل داخل الوطن والاستحقاقات المرتبة على ذلك تنظيميا ونضاليا.
- ان امكانيات التغير من الداخل (داخل السلطة) ليس واقعيا في ظل تجربة الحركة الوطنية خلال العقود الثلاثة وخلال المراحل الأولى من توقيع اتفاق أوسلو.

- حرمان هذه الأحزاب من الحق في المشاركة بصياغة الانظمة والقوانين التي تطال عملها وطرق تنظيمها وسعيها للوصول إلى اهدافها وبالتالي شرعيتها، ومصدر هذه الشرعية هل هو النضال من اجل انجاز البرنامج الوطني ام الاستجابة والالتزام بالاتفاقات التي تتعارض والبرنامج.
- ان استحقاقات المرحلة الثانية لاتفاقات أوسلو ستكون مطلوبة فورا (اللاجئون، السيادة، الدولة، الاستيطان، القدس). وان الفرز الطبقي في ظل سلطة الحكم الذاتي سيكون حادا وهذا أيضا يخلق أرضية مناسبة لعمل القوى المعارضة لاصطفاف طبقي جديد يوحد الطبقات والقوى المتضررة من السلطة والاتفاقات.
- في واقع كهذا – حقوق وطنية لم تنجز ومرحلة التحرر الوطني ما زالت تشكل سمة المرحلة وصياغة انظمة وقوانين تتعامل مع المرحلة بشكل مشوه – ثم ننطلق مع ذلك كله من اننا في مرحلة البناء بعد انجاز الاستقلال. في اعتقادي ان موقع أي حزب في الخارطة السياسية الفلسطينية سوف يتحدد بناء على تعاطيه مع مهمات المرحلة بمحاورها المختلفة، فبعض الأحزاب يمكن ان تفقد هويتها وتنقطع عن تراثها وجذورها، وتتنكر لبرامجها تحت شعار الواقعية والبحث عن الجديد، بعد ان اصبحت "سمة العصر" ان كل قديم سيء وكل جديد يواكب العصر جيد يجب اللحاق به، ووفق منطق أنه ما دمت لا تستطيع راهنا تجاوز اتفاقات أوسلو فلماذا لا تكون جزءا منها وهو المنطق الذي سار عليه ياسر عرفات حين قال ما دمنا غير قادرين على تغيير النظام العالمي الجديد "فلنبحث لنا عن موطىء قدم فيه".

من هنا يجب ان تبقى الأولوية للمهمات الوطنية في برامج ومهمات الأحزاب الفلسطينية، وفي هذا السياق يظل الصراع ضد العدو الوطني هو الاساس، حيث تبقى مجالات هذا الصراع قائمة مع كل التعقيدات التي سببتها الاتفاقات

من خلال وجود سلطة فلسطينية ستظل لمرحلة طويلة تشكل عائقا بسبب القيود المفروضة عليها، والالتزامات التي قطعتها على نفسها امام النضال ضد الاحتلال، وستبقى بسبب قيود الاتفاقات تقوم بذات الدور الذي قامت به الانظمة العربية خلال وصايتها على الشعب الفلسطيني، وهذا بدوره سيقود اجلا ام عاجلا لتصادم هذه الأحزاب والسلطة الفلسطينية، ولم يكن ما حدث في قطاع غزة خلال السنة التي اعقبت وصول السلطة سوى بروفات لهذا التصادم.

وحتى تبقى الأحزاب وفية لشعبها واهدافه الوطنية يمكن تصور مهمات الأحزاب في اطار المحاور التالية:

المحور الوطني:

بما يعنيه من مواصلة النضال من اجل برنامج العودة والدولة المستقلة ومجابهة الممارسات الاسرائيلية، ويمكن رؤية بعض العناوين في هذا المحور في:

١-الدفاع عن عروبة القدس ومجابهة محاولات سلخها عن المناطق المحتلة وتهويدها.

٢-الدفاع عن الارض والنضال ضد الاستيطان ومصادرة الاراض.

٣-المطالبة والنضال من اجل اطلاق سراح كافة الاسرى والمعتقلين.

٤-مجابهة سياسة الدمج والالحاق الاقتصادي.

٥-النضال من اجل ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

المحور الديمقراطي والاجتماعي:

١-معالجة قضايا العمال، والتصدي لحصار التجويع والاجراءات الإسرائيلية وضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال، واستعادة الاستقطاعات الإسرائيلية، وضمان صياغة قانون عمل ديمقراطي يضمن حقوق العمال الأساسية ويؤمن نظاما شاملا للضمان الاجتماعي.

٢-العمل من أجل صياغة الثقافة الوطنية وحماية مناهج التعليم واستقلال مؤسسات التعليم العالي.
٣-الدفاع عن حق المرأة في المساواة والغاء كل التشريعات التي تنطوي على التمييز ضدها في مختلف المجالات لصالح تشريعات مدنية عصرية وديمقراطية.

الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال:

١-العمل لالغاء محكمة أمن الدولة "العليا" وكافة الأوامر العسكرية التي تحد من حرية المواطنين وحقوقهم المدنية.
٢-ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير عن الرأي وحق الاجتماع والتظاهر.
٣-ضمان التعددية السياسية والحزبية وممارسة النشاط السياسي.
٤-الدفاع عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية)؛ نقابات عمالية ومهنية وجمعيات خيرية، ومجابهة محاولات السلطة التدخل في شؤونها.
٥-محاربة الفساد والمحسوبية.
٦- ضمان حياد أجهزة الأمن وابعادها عن التدخل في شؤون الحياة المدنية والسياسية.

وفي اعتقادي يجب ان يكون المحور الأول على رأس مهمات أي حزب سياسي يلتزم بوحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من جانب، ويعمل من أجل استعادة الائتلاف الوطني لجميع طبقات الشعب على قاعدة البرنامج الوطني المشترك، ودون هذا فإن الحزب الذي ينحي مهمات المحور الأول أو يضعها في قاع برنامجه يغدو حزباً اجتماعيا أو حركة اصلاحية ليس أكثر، وبممارسة هذه انما يلحق افدح الضرر بحقوق الشعب الفلسطيني ووحدته، وفي

هذا الصدد لا بد من استخلاص العبرة من التجربة العربية. ففي بدايات القرن الحالي وبعد ان كانت شعارات التحرر والوحدة تشكل برنامج الاجماع للحركة القومية العربية تم تنحية هذا الشعار جانبا لصالح الهموم الإقليمية لكل قطر عربي، وكانت بعض نتائج ذلك تكريس الإقليمية على حساب المصالح القومية العربية، ان مخاطر تنحية الشعار الموحد للنضال الوطني الفلسطيني على مدى العقود الماضية العودة والاستقلال والدولة المستقلة تحت يافطة التجديد والتعامل مع الواقع لصالح البحث عن حلول لتجمعات سكانية فلسطينية، تكمن في تفتيت وحدة الشعب والتسليم بتقسيمه ويحمل في ثناياه مخاطر تكريد الشعب الفلسطيني.

ان محاولة الاستناد إلى خصوصية واقع كل تجمع سكاني فلسطيني للوصول إلى الفصل بين هذه التجمعات لا يستقيم والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، خصوصية كل تجمع سكاني فلسطيني حقيقة قائمة، ولكن هناك فرق بين اعتماد هذه الخصوصية للانقلاب على البرنامج الوطني والاهداف الوطنية وبين أخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار لدى صياغة البرامج الخاصة بكل تجمع، التي لا بد أن تصب في المحصلة في مجرى النضال من أجل الحقوق الوطنية الموحدة للشعب الفلسطيني في اطار برنامج الاجماع الوطني كأساس لائتلاف وطني لما بعد أوسلو.

وعودة إلى دور الحزب السياسي الفلسطيني بين البرنامج الوطني ومهمات المرحلة، كيف يمكن للحزب أو التنظيم تحديد أولوياته والقيام بدوره على الصعيدين معا؟ وكيف يمكن ان يعمل في ظل هذه الظروف المستجدة؟ لا بد ان نذكر أنه خلال مرحلة النضال الثوري اكتسبت الأحزاب والقوى الوطنية شرعيتها عبر النضال والبندقية، وتقديم التضحيات من جانب، وتمسكها بالبرنامج الوطني (العودة والاستقلال) من جانب آخر، أما اليوم في ظل السلطة الفلسطينية واتجاهها نحو سياسة الحزب الواحد الذي يسخر كل مقدرات السلطة

والشعب لصالح توجهاته وبرامجه ويستخدم كافة الوسائل والأنظمة "والقوانين" ليغدو نموذجا مشابها للدول المجاورة مع ابقاء هامش لمعارضة ناعمة تفصل وفق المقاس الذي يخدم السلطة والتعامل معها بمنطق استخدامي لادعاء التعددية والديمقراطية، مع أن الواقع هو تسريع الخطى نحو ارساء مجتمع غير ديمقراطي مجتمع الشرطة والسلطة والمحاكم، لا مجتمع المؤسسات المدنية والفصل بين السلطات، أما اليوم فالشرعية المطلوبة ليست شرعية النضال لكنها شرعية الالتزام بأنظمة السلطة وقوانينها واحترام تعهداتها.

في ظل سلطة كهذه، كيف يمكن للحزب السياسي ان يقوم بمهماته؟ وكيف يمكن أن يلعب دوره في الدفاع عن القضايا الوطنية والاجتماعية في ظل سيادة منقوصة محكومة الان ولاحقا بقيود وشروط والتزامات الاتفاقات؟ وستبقى الاصابع والبصمات الإسرائيلية جلية سواء في الأنظمة والقوانين، وأبرزها قانون الأحزاب، أو في جوهر الخارطة السياسية الفلسطينية خصوصا فيما يتصل بالدور والمهمات السياسية والوطنية لهذه الأحزاب.

فمع أن النظام الدستوري قد كفل حرية تشكيل الأحزاب إلا أنه اشترط عدم تعارض نشاطاتها مع مواد النظام واشتراط كيفية ممارسة نشاطاتها بالطرق السلمية، وجاء مشروع قانون الأحزاب ليضع مزيدا من القيود بشأن التعددية الحزبية من جانب، وليفرغ أي حزب ملتزم بالاهداف الوطنية من مضمونه، حين اشترط في مادته الأولى أنّ على الحزب أن يعمل فقط بوسائل مشروعة وسليمة، واشترط عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه وأساليبه مع مقومات الوحدة الوطنية والسلام الجماعي والعلانية في مبادئه ووسائل عمله وعضويته وغير ذلك من الاشتراطات، بما ينسجم واتفاقات السلطة مع الطرف الإسرائيلي، في ظل هذا الواقع ستجابة الأحزاب مبكرا هذا الواقع وقيوده، وستكون أمام امتحان عسير مطلوب دفع استحقاقه فورا ولن يستطيع أحد التهرب منه – وسيضع الامتحان هذه الأحزاب أمام خيارين، فإما أن تتخلى

هذه الأحزاب، عن جزء أساسي وجوهري من برامجها ووسائل نضالها وأساليب عملها بما ينسجم ويتوافق ويخضع لأنظمة السلطة وسعيها لضبط الحركة السياسية في مناطق الحكم الذاتي وفق قانون الأحزاب واما أن تتخلى عن بعض الامتيازات التي توفرها لها ظروف العمل العلني، أي تقليص الهامش العلني أو شبه العلني لصالح بنى أكثر سرية قادرة على الصمود أمام مضايقات ورقابة سلطة الحكم الذاتي، دون أن يعني ذلك التخلي عن الهامش العلني الذي انتزعته عبر نضالها في ظل الاحتلال. أما امكانية الحفاظ على الأمرين كليهما فيبدو امرا غير واقعي في ظل بنى ونمط الأحزاب السياسية الراهنة، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية ومن منطلق تعاملها مع السلطة كواقع لا يمكن تجاهله، وحتى تتجنب محاولات السلطة للتخريب عليها ومعاقبتها واغراق الساحة بالأحزاب والتشكيلات السياسية ستجد بعض الأحزاب نفسها وقد دخلت في اللعبة التي تريدها السلطة من خلال:

- استبدال الشرعية النضالية بالشرعية القانونية المحكومة بسقف أوسلو وقانون الأحزاب واحداث تغييرات في بناها لتتلاءم وأنظمة السلطة.
- تغييب قضايا سياسية أساسية من برامجها وأدبياتها لتغدو مقبولة "وروح العصر".
- طغيان المهمات الديمقراطية والاجتماعية في برامجها على القضايا السياسية.
- مغادرة أشكال النضال التي ظلت تعتبرها حتى الامس الشكل الرئيس أو على الأقل شكلا رئيسيا للنضال "الكفاح المسلح".

وستكون أحزاب كهذه بغض النظر عن تلاوينها وانتماءاتها الأكثر انتشارا في الساحة السياسية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة، وفي اعتقادي إن أحزابا كهذه ستنجر عاجلاً أم اجلاً إلى لعبة السلطة والديمقراطية والمشاركة فيها والمعارضة من الداخل لضمان ما تعتبره انجازات لجمهورها ولاستسهال هذا

النمط من العمل، وستشكل هذه الحالة أرضية خصبة لتدخلات عربية واقليمية ودولية في الخارطة السياسية الفلسطينية.

وإن الدور الذي ينتظر الأحزاب السياسية لاحقا سيكون أكثر تعقيدا من حيث ظروف العمل والأنظمة والرقابة، وكذلك البنى التنظيمية التي تدخل بها المرحلة هذا الواقع سيجعل من هذه الأحزاب حال تكيفها مع الواقع والتسليم به -هكذا منحى الامور لدى جزء كبير من الأحزاب- أحزابا اصلاحية اجتماعية لا حركات ثورية، وبالطبع سيتم وبسرعة تحول الحركات والأحزاب والتجمعات التي تقام بتشجيع من السلطة إلى مجرد حركات اجتماعية تبتعد عن أية مهمات سياسية وطنية.

مقابل هذا فإن قدرة أحزاب أخرى على التكيف مع الواقع، وابتداع أساليب عمل كفاحية تتلاءم والمرحلة من جانب وتصون هويتها وبرامجها من جانب آخر، سيجعل من هذه الأحزاب قادرة على توسيع صفوفها عبر الاستجابة لتطلعات وأهداف الجماهير التي تتناقض مصالحها اليومية المباشرة من جانب، والوطنية من جانب ثان، وسعيها لاقامة مجتمع ديمقراطي من جانب ثالث، خصوصا اذا ما توفرت البنى التنظيمية الملائمة -يرى البعض في صيغة الشين فين (الجيش الجمهوري الايرلندي) صيغة ملائمة.

ومن المؤكد ان التفاعلات الجارية في الساحة الفلسطينية -ما بعد أوسلو ما زالت تتواصل لتعزز البنى والأحزاب والتجمعات التي تمثل التحالفات الطبقية الجديدة في المجتمع الفلسطيني، ومن المتوقع بل من المؤكد ان جزءا غير قليل من الحركات والأحزاب سيختفي عن الخارطة السياسية، اما لصالح تجمعات حزبية ائتلافية أكبر تضم في صفوفها الأحزاب والقوى والفعاليات التي تلتقى على برنامج سياسي، وعلى أسس عمل لتحقيق هذا البرنامج أو لصالح انبثاق أحزاب جديدة تتصدى للمهمات الوطنية أساسا والديمقراطية والاجتماعية حال

عدم قدرة الأحزاب أو التجمعات القائمة على مواصلة حمل هذا البرنامج والنضال من أجله، وفي هذا السياق يجب أن تحتل مسألة السعي لتشكيل قطب ديمقراطي اهتماما خاصا وجهودا تتناسب واهمية التصدي للمهمات الوطنية والديمقراطية في هذه المرحلة الحاسمة والمميزة من تاريخ شعبنا.

تصورات وتساؤلات بإتجاه برنامج وطني جديد

وليـــد ســالم

يعترف الجميع في اوســاط قوى المعارضـة الديمقراطيـة ، بأننـا دخلنـا كشـعب وكمنظمة تحرير فلسطينية مرحلة جديدة من النضال إثر توقيع أعـلان المبـادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي المسمى على سبيل الاختصار "باتفاق اوسلو".

وقد دبجت مقالات ودراسات متعددة، وصيغت وثائق في تحليل هذه المرحلـة ، وتحديد الاجابات على الاسئلة والمهمات الجديدة التي تطرحها. ولكن التحليلات والاجابات سواء بسـواء جاءت وفق أسلوب الخطـاب السـابق، ولـم تحمـل مـا يعكس القدرة على هضـم واستيعاب التغيرات التـي نشـأت بحجمهـا الحقيقـي والكامل، ولا القدرة ايضا على توفير الحلول، فجاءت الاجابات إمـا مجـردة وعامـــه تتحـــدث عـــن الديمقراطيـــة الســـياســـية والاجتماعيـــة بـــدون تحديـــد تجلياتهما الملموسة وسبل تطبيقهما في واقعنا الفلسطيني، وإما مختزلة مجـزوءة لا تعـالج مختلـف جوانـب القضايـا قيد البحث ومـا ينجـم عـن ذلـك مـن تعـدد للتفسيرات والرؤى، مما يعكس بدوره ارتباكـا وتخبطـات متعددة فـي الفاعليـة وفي الممارسة.

ولقد كانت الاجابات الماضية، وعلى مدار تـاريخ النضـال الوطنـي الفلسـطيني اجابات خارجية تجاه الاوضاع التي تعالجها، فلـم يتـم النفـاذ ولامـرة الـى عمـق القضايا، كما لم يتم تحليل المجتمع الفلسـطيني وبنيتـه الطبقيـة والتحـولات التـي تجري على هذه البنية كأساس لتحديد المواقف ولحراكها بمـا يضمـن اسـتجابتها للحراك الجاري في الواقع، واستنادا لذلك جاءت التحاليل والاجوبة بشأن مرحلة ما بعد اوسلو بدون حراك وبدون حياة. مجرد تحاليل جـامدة تشـعر بـالاغتراب العميق بينها وبين الوقائع.

وزاد الطين بلة لدى بعض قوى المعارضة الديمقراطية تلك المفارقة الناجمة عن التناقض بين انتقال ساحة العمل الوطني الرئيسية الى الداخل، وبقاء القيادة المقررة في المقابل في الخارج، وأتساءل في هذا السياق: كيف يمكن لقيادة تعيش حالة اللجوء، خارج المجتمع، ان تدرك بالعمق المطلوب والكافي حاجتنا الماسة في الداخل للمجتمع المدني واستقلال القضاء، وقوانين عصرية لتنظيم الحياة الاجتماعيه تضمن مختلف انواع الحريات العامة والفردية سواء بسواء وبالتالي ان تدرك وبالعمق الكافي الاليات المناسبة والضرورية لتحقيق هذه المسائل؟.

إن الجميع يعترفون بهذه المفارقة، وبأهمية النقل المتدرج للقرار بشأن قضايا الداخل الى الداخل نفسه، ولكن في المقابل ثمة ملاحظات على مدى سرعة وآلية هذا النقل، ناهيك عن مدى جدية بعض القيادات في التعامل مع هذه القضية التي تثار هنا من منطلق يجمع ما بين الحرص على وحدة الشعب الفلسطيني وفصائله في كافة أماكن تواجده، وبين ضمان آليات مناسبة للاستجابة لمستجدات الواقع بسرعة ودقة، وتحديد الاجابات السليمة بشأنها، ويقتضي هذا توزيع المسؤوليات والصلاحيات على الساحات المختلفة بشكل متناسب، وترك شؤون مكة لأهلها الذين هم أدرى بشعابها.

وعدا ما تقدم فقد جاءت الاجابات المطروحة تجاه المرحلة الجديدة كإجابات للذات تنطلق من المكاتب السياسية واللجان المركزية الى القواعد، بحيث يصل بعضها ولايصل البعض الاخر لهذه القواعد. أما الجماهير فلا يصلها شئ من ذلك، ناهيك عن ان ما يصل اليها عبر البيانات هو شعارات مكررة او جمل مختزلة مجزوءة. في تحليل الواقع الجديد وبدون شروحات او وضوح.

وانطلاقا مما تقدم تأتي هذه الورقة لتعالج بعض التصورات والتساؤلات البرنامجية، وبهذا الصدد أستدرك مشيرا الى ان الحديث لايدور حول البرامج والاهداف الاستراتيجية، فهذه يقع نقاشها بدرجة معينة خارج نطاق

هذه الورقة، هذا وان كان نقاشنا القادم في هذه الورقة للبرنامج المرحلي سيمس من بعض الجوانب مفاهيم تتعلق بالاهداف الاستراتيجية، وكيفية استيعابنا لهذه المفاهيم والاليات المطروحة من قبلنا لتحقيقها.

والنقاش هنا هو نقاش ينطلق من الاحساس بالحاجة الملحة لبناء القطب الثالث وتعزيز دور القوى والشخصيات الديمقراطية وبشكل خاص داخل الوطن. وعلى طريق ضمان انتقال هذه القوى والشخصيات من حالة المعارضة الى تشكيل البديل الوطني القادر والمتمكن.

ولكي يتأسس هذا القطب على هذا النحو، فلا بد من ان يمتلك اجابات دقيقة. وعلى هذه القاعدة جاءت هذه التساؤلات والتصورات المتواضعة.

من الازمة الى الاسئلة التي تثيرها:

جاءت أزمة القوى الديمقراطية انعكاسا لعوامل وأمور متعددة، وبدون إطناب في هذه العوامل يمكن القول ان الازمة هي أزمة بنيوية، تتضمن غياب القدرة على طرح اجابات ايديولوجية معمقة بعد انهيار "اشتراكية" الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، وكذلك العجز عن توفير قراءة دقيقة معمقة للمرحلة الجديدة منذ مؤتمر مدريد وحتى اليوم، وبالتالي عدم وضوح وتشوش المواقف التكتيكية وآليات العمل تجاه هذه المرحلة.

والى جانب ذلك تضمنت الازمة جانبا تنظيميا تمثل في البيروقراطية ومركزة القرارات، وضعف المتنفسات الديمقراطية في الحياة الداخلية لهذه القوى، وترافق ذلك مع أزمة في العلاقة مع الجماهير تمثلت في الانعزال عنها وعدم القدرة على قيادتها وربط صلات قوية معها.

وبإيجاز اكثر فان الازمة قد انعكست في العجز عن التطور، وغياب القدرة على الاستجابة للوقائع المستجدة، واستبدال ذلك بالمحافظة على الخطاب القديم والاساليب القديمة في الادارة والتنظيم.

ولاشك ان للازمة اسبابا موضوعيه تبدأ منذ كامب ديفيد، ثم هزيمة الثورة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٢، وما تلاها من سقوط للاتحاد السوفياتي، وضرب للعراق، وجفاف الموارد المالية للمنظمة بشكل عام، وللقوى والفصائل الديمقراطية بوجه خاص، الا ان العامل الرئيسي للازمة هو عامل ذاتي يتمثل فيما تقدم.

وانعكس عن الازمة تبدد واسع في العضوية واستنكافات وترك، ونشوء امزجة متباينة في التعاطي مع المستجدات السياسية، واغتراب بين القواعد والقرارات، واحباطات ويأس، وغير ذلك ، وقد طال ذلك حركة فتح أيضا التي تشهد حالة انفلاش وخلخلة وتراجع منذ عام ١٩٩٢يعزوه عرفات الى ما يسمية بالطوفان الجماهيري لفتح بعد نشوء السلطة الفلسطينية، ومرورها بمرحلة انتقالية سيعقبها تحديد مهمات جديدة لها في ضوء الوضع الجديد الناشئ (١).

ولكن انعكاس الازمة على الفصائل والقوى الديمقراطية كان أكبر من فتح، فقد حافظت فتح على وزنها الجماهيري، فيما تشير استطلاعات الرأي العام الى تراجع مستمر في وزن وشعبية القوى الديمقراطية، ولاشك ان ذلك يقرع جرس الانذار، فالقوى الديمقراطية عجزت حتى الان عن ان تشكل البديل بسبب اخطائها طيلة مسيرتها الماضية، وبات عجزها اليوم يهدد حتى وجودها نفسه .... ونتساءل ماذا سيكون مصير الديمقراطية الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني اذا تبدد وجود هذه القوى المهمة لصيانة الديمقراطية والمجتمع المدني؟

ان البديل عن الاحزاب والقوى هو طغيان ونهوض العشائرية من جديد، وها هي قد بدأت تنهض، مما يقتضي ان تتم المسارعة في معالجة الازمة وتوفير عوامل النهوض،وفي المقدمة منها توفير اجابات صحيحة على المسائل المستجدة، ولا بأس في هذا السياق من ان نوجه لانفسنا اسئلة صعبة وأن نبذل

جهودا متتالية من اجل الاجابة عليها وخاصة فيما يتعلق بالسؤال الرئيسي وهو:

هل لازال الشعار الوطني المرحلي الذي يتحدث عن "حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" ... هل لازال هذا الشعار صائبا، ام ان ثمة حاجة للتدقيق فيه وإعادة صياغته في ضوء الوقائع؟

دعونا نناقش مركبات هذا الشعار واحدة بعد الأخرى:

فيما يتعلق بحق العودة، فقد نشأت مع اتفاق اوسلو والاتفاقات اللاحقة مجموعة من المستجدات من ضمنها:

١-عودة ٢٥ الفا الى قطاع غزة واريحا، وثمة توجه لترسيم الاقامة غير الشرعية ل ١١٢الفا في الضفة والقطاع بعد اتفاق طابا، هذا عدا من عادوا وفق طريقة "جمع الشمل" من الكويت ويبلغ هؤلاء زهاء ٧٠ الف شخص، ويعني هذا ان مسألة " حق العودة " قد تحولت جزئيا الى مسألة استيعاب يجري حاليا بقيود اسرائيلية، ولكن من المتوقع لهذه القيود ان تتقلص مع نشوء الكيان الفلسطيني كنتيجة للحل النهائي، وبالتالي تعزيز الاستيعاب، بما يتناسب مع القدرة الاستيعابية للضفة والقطاع، وهي قدرة محدودة كما هو معروف.

٢-اشتداد مشاريع التوطين خاصة لقطاع اللاجئين الفلسطينيين في الخارج وما يرتبط به من طرح اعطاء الجنسية الفلسطينية لبعض اللاجئين في بعض البلدان كتعويض لهم عن عدم العودة.

٣-بروز موقف أسرائيلي تفاوضي رافض بجلاء لاي عودة واسعة للاجئين الفلسطينيين الى داخل إسرائيل وهو انعكاس لموقف اسرائيلي تاريخي بهذا الصدد.

هذه المستجدات وسواها باتت تتطلب اخراج شعار " حق العودة " من نطاق العمومية وتحديد ترجمات ملموسة له تضاف للخطاب الفلسطيني التقليدي بشأنه، واذا ما استدعى الامر تعديل بعض جوانب هذا الشعار في ضوء المستجدات ، فلا بأس في ذلك ايضا.

أما على صعيد تقرير المصير، فهنالك ما يجري في غزة واريحا وحاليا في بقية انحاء الضفة الفلسطينية من بناء لمؤسسات الحكم الذاتي والمجتمع الفلسطيني، حيث ينبغي أخذ هذه المستجدات بعين الاعتبار ورؤية انعكاساتها على مسألة حق تقرير المصير، وهنالك من يرى بهذا الخصوص بأن ما يجري هو تحقيق جزئي لمبدأ حق تقرير المصير(٢) وقد يسير هذا التحقيق الجزئي نحو الاكتمال اذا ما أدت المفاوضات الراهنه الىدولة مستقلة، وهذا امر مستبعد حسب رأي هذه الورقه.

أما بشان الدولة المستقلة فان هذه الورقة ترى، ويرى كثيرون (٣) ومنهم الدكتور عزمي بشارة، بأن الحل المرحلي المذكور قد ظل يتمرحل حتى وصلنا الى اتفاقات اوسلو – القاهرة - طابا، وان ما جاءت به هذه الاتفاقات لن يقود الى دولة مستقله، بل الى كانتونات وكيان مرتبط وتابع لاسرائيل.أي ان البلاد ستتوحد تحت سيادة اسرائيلية منفردة، وستعيش الكانتونات الفلسطينية في كنف هذه السيادة، وسيستدعي ذلك برنامجا نقيضا يهدف لإعادة توحيد البلاد على اسس ديمقراطية، وسيساهم في تنفيذ هذا البرنامج قوى فلسطينية – يهوديه متحالفة على أسس معادية للصهيونية ومناهضه للطابع اليهودي المنفرد لدولة اسرائيل.

وفيما يتعلق بالمنظمة وقيادتها للدولة الفلسطينية المستقلة، فعن أية منظمة نتحدث؟ فقد نشأت السلطة الفلسطينية، وسيفاوض مجلس الحكم الذاتي المنتخب (وليس المنظمة) اسرائيل بشأن قضايا الحل النهائي الذي سيقود غالبا كما أسلفنا

الىكيان مرتبط باسرائيل تقوده سلطة ليست هي المنظمة ... فما العمل بشأن المنظمة؟

لقد طرحت قوى المعارضة الديمقراطية شعار "اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية " والذي يبدأ بإجراء انتخابات شعبية او تمثيلية للمجلس الوطني في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، ومن ثم اعادة انتخاب باقي هيئات ومؤسسات المنظمة، ولكن اسبابا متعددة لامجال للتطرق لها هنا قد حالت دون ذلك، وها هي السلطة الفلسطينية تقوم بتهيئة الاجواء لجعل اعضاء مجلس الحكم الذاتي أعضاء في المجلس الوطني في الوقت نفسه، هذا ناهيك عن سعي السلطة لعقد المجلس الوطني بعد انتخابات مجلس الحكم الذاتي لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني أي ان المجال لبناء المنظمة بما يحافظ على الميثاق والبرنامج الوطني الفلسطيني قد أغلق حتى الان بفعل مبادرة السلطة وعجز المعارضة، واصبحت المنظمة بالتالي ملحقة بسلطة الحكم الذاتي، وتستخدمها هذه الاخيرة لاقرار ومباركة مصالحها وتوجهاتها.

وخلاصة القول هنا بشأن الحل المرحلي هي:

١-العودة ستختزل الى عودة محدودة للضفه والقطاع دون العودة الى داخل اسرائيل، وسيرتبط ذلك بقدرة الضفة والقطاع على الاستيعاب، وبالقيودالاسرائيلية المفروضة على هذا الاستيعاب.

٢-حق تقرير المصير والدولة المستقلة سيختزلان غالبا في كيان فلسطيني تابع لاسرائيل، هذا إلا اذا برزت عوامل لم تكن في الحسبان تمنع وصولنا لهذه النتيجة وتؤدي بدل ذلك الى قيام دولة فلسطينية مستقلة ويعني كل ذلك ان الحل المرحلي بصورة تطبيقه الراهنة وضمن الحل النهائي المطروح غالبا لن يؤدي الى ما هو أكثر من ولادة كيان مشوه لن يتمكن من حل مشكلة اللاجئين المستعصية، ولا الوصول الى حق تقرير مصير كامل... فما العمل؟ وهل علينا والحالة هذه ان نستمر في التمسك بهذا الشعار كقوى

معارضة؟ قبل الاجابة على هذا السؤال دعونا نتمعن قليلا في الواقع الجديد الناشئ بعد اوسلو.

معطيات الواقع الجديد:

وبعد، فإن الواقع الجديد الناشئ في ضوء تطبيق اتفاق اوسلو في الضفة والقطاع هو واقع يشهد بأن الحل المرحلي لم يعد هوالحل المناسب:

- فالفصل الذي أعلنت عنه إسرائيل لا يعدو كونه فصلا بشريا وأمنيا ، والتهيئة في المقابل لضم القدس و١٢ الى ٥٠٪ من مساحة الضفة الفلسطينية الى إسرائيل (٤) واخضاع الضفة والقطاع للالحاق الاقتصادي، وفصل قطاع غزة عن الضفة، وشمال الضفة عن جنوبها(٥).

أي ان الفصل هو في الحقيقة توحيد للبلاد تحت السيادة الاسرائيلية المنفردة وتجزئة للضفة والقطاع بما يضمن هذا التوحيد ويحقق غاياته.

- والتكدس السكاني الهائل في قطاع غزة، جعل حتى شولميت الوني الوزيرة في الحكومة الاسرائيلية الحالية تقترح توسيع القطاع نحو النقب، فما بالك في ان يتمكن القطاع من استيعاب اعداد متزايدة من الوافدين من الخارج؟

والحال ذاته بالنسبة للقدرة الاستيعابية للضفة الفلسطينية، فهي قدرة محدودة اذا لم يتم ترحيل المستوطنين منها، وحتى اذا رحل المستوطنون، فلماذا يحرم اللاجئون والمهاجرون الفلسطينيون، من حقهم في العودة الى وطنهم بما في ذلك الى داخل اسرائيل؟

- وبالنسبة لمسألة القدس، واذا كان الاتجاه السائد يسير نحو جعلها مدينة مفتوحة، فإن ذلك يعني ضمن ما يعني طرح حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القدس الغربية وإيجاد حل ما لقضية الاستيعاب في شرقي المدينة،

وبالتالي فإن جعلها مدينة مفتوحة يتناقض بدرجة معينة مع شعار تقسيمها الى قسمين منفصلين يمثلان عاصمتين لشعبين.

- واذا راجعنا اتفاق باريس الاقتصادي، وسياسة البنك الدولي في الضفة والقطاع، فإننا لا نجد سوى الحدود المفتوحة، واستمرار العماله الفلسطينية داخل اسرائيل.

أي اننا نسير فيما يبدو نحو حل آخر غير حل الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب اسرائيل، وعلى العكس من ذلك يقوم هذا الحل على اساس توحيد البلاد تحت السيادة الاسرائيلية وامامنا بهذا الصدد خياران: فإما ان نجعل هذا الحل يجري ويتم تحت السيادة الاسرائيلية المنفردة تاركين الامور للعوامل الموضوعية ولمشيئة القدر وبدون أي تدخل منا، واما ان نعمل منذ الان لجعله يكون حلا ديمقراطيا يضمن بلادا مفتوحة للجميع، والسيادة فيها للجميع، مع مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وانفتاح على محيط عربي ديمقراطي متحرر.

وقد شهد يزيد صايغ بأن الدولة الفلسطينية، ستجابهها ثلاث مشكلات هي:-

- مساحة مقلصة من الارض وربما تكون على شكل جيوب غير متواصلة.
- ابقاء خليط من التجمعات السكانية الفلسطينية والاسرائيلية داخلها.
- قيود على عودة اللاجئين الفلسطينيين وتسليم القدس الشرقية للسيادة الفلسطينية.

أي انها ستكون اشبه بحكم ذاتي موسع ذي سيادة اسمية شكلية، منها للدولة المستقلة، وبالتالي ستنقاد هذه الدولة نحو التبعية الاقتصادية وغير الاقتصادية لاسرائيل من جهة، ونحو الارتباط الكونفدرالي مع الاردن من جهة أخرى.

ورغم هذا الوضوح النسبي الكبير حول طبيعة الدولة "المستقلة" التي يمكن ان تنجبها الاتفاقات الراهنة، فان هنالك من يقول بأن علينا ان نتقدم بطرح "الحل

الديمقراطي في كل البلاد" كحل تبشيري حاليا فقط، وهؤلاء لايقصدون ولا يعنون بالطبع إهمال القاعدة التي بدأت تتوفر لهذا الحل منذ الان في كلا المجتمعين، صحيح انها قاعدة محدودة و قليلة، ولكنها قابلة ومهيئة للاتساع في المرحلة المقبلة في ضوء اتضاح نتائج تطبيقات اوسلو(٧).

والى جانب ذلك فإن هنالك من يقول من داخل القوى الديمقراطية بأن علينا ان نناضل لتحويل الكيان التابع الى دولة مستقلة، وبالتركيز على مسائل القدس وازالة المستوطنات وعودة اللاجئين والاستقلال الاقتصادي النسبي، ومقابل ذلك نقدم بعض المرونه من طراز القبول بحدود مفتوحة وقدس مفتوحة ومشاريع اقتصادية مشتركة.

وخطر هذا الطرح في تقديرنا يكمن في أنه يقود للتصالح مع الصهيونية، او الوقوع في شرك التبعية والالحاق بها خاصة على المستوى الاقتصادي، ناهيك عن أنه من الوهم في تقديرنا السعي لتحويل الكيان الذي سينشأ بفعل مفاوضات الحل النهائي الى دولة مستقلة، فهو لن يتحول ولا يملك امكانية لان يتحول بهذا الاتجاه، كما لايستطيع حل مشاكل القدس واللاجئين وغيرها

وإلى جانب هذا وذاك هنالك فئة ثالثة تعتقد انه يمكن انتزاع الدولة من براثن اتفاق اوسلو مستفيدين من ايجابيات تضمنها الاتفاق منها: اعتراف اسرائيل بالمنظمة، وتضمن الاتفاق لبنود تشير للانسحاب واعادة الانتشار، والتزامه بجدول للمواعيد واستعداد الدول المانحة للدعم المالي، واحالة اسرائيل لصلاحيات واسعة للسلطة الفلسطينية (٨).

وبدون استفاضة فإن هذه الرؤية لن تقود لما هو أكثر من الكيان الذي تحدثنا عنه، التابع لاسرائيل، والذي يعيش على الصدقات غير المضمونة للبنك الدولي والدول المانحة.

وهنالك فئة رابعه وأخيره ترى بأن اسرائيل قد تكون مستعدة لاعطاء دولة للفلسطينيين مقابل فتح العالم العربي امامها، ويكمن قصور هذه الرؤية في تقديرنا في أنها تخفي الحقيقة القائلة بأن قسما كبيرا من الدول العربية يرفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي ستطبع تطبيعا كاملا مع اسرائيل بدون قيام هذه الدولة.

وعليه، فان الصورة الراهنة لا تقود ـ إذا بقيت على حالها ـ فقط الى كيان فلسطيني مرتبط باسرائيل، وانما تقود ايضا الى كونفدرالية اقتصادية ثلاثية اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية تسيطر عليها اسرائيل، وكونفدرالية سياسية ثنائية فلسطينية ـ اسرائيلية، وهذا ما نادى به شمعون بيرس، وسيكون هذا المشروع جزءا من النظام الاقليمي الجديد ومشروع الشرق أوسطية الذي يتضمنه (٩).

واذا كان البرنامج السياسي يشتق من قراءة ملامح المرحلة، فإنني اقترح ان يعاد صياغة البرنامج السياسي لقوى المعارضة الديمقراطية انطلاقا من "الحل الديمقراطي في كل ارجاء البلاد، وهوشعار مضاد للصهيونية، ويؤسس لمجتمع ينفتح ديمقراطيا على العالم العربي، وليس بوسائل الهيمنة وسلب الثروات الذي تنفتح من خلاله اسرائيل على العالم العربي ذاته، وستستجيب اعادة الصياغة هذه في حال حدوثها لتوقعات جورج حبش حول ان برنامج المعارضة الديمقراطي سينتقل الى الهجوم لدى بروز نتائج الحل النهائي، وفي تقديري ان الهجوم لن يحصل اذا ركزنا على العمل لتحويل الكيان التابع الى دولة، وسيكون من الخطأ الفادح ان نسعى ونعمل بهذا الاتجاه، فذلك سيكون بمثابة جهد لا طائل تحته، والاجدى والافضل ان يكون عنوان الهجوم متمثلا في الانتقال للبرنامج الاستراتيجي، أي للحل الديمقراطي المضاد للصهيونية في كل ربوع البلاد، والمنفتح على العالم العربي وفق برنامج نقيض لبرنامج الشرق اوسطية.

كما ان هذه الطرح يتجاوب بشكل واضح مع الطروحات الاصلية للجبهتين الشعبية والديمقراطية لدى انطلاقهما، هذا مع اكساب هذا الطرح مضمونا جديدا، مرتبطا بالمرحلة الراهنة وافرازاتها، ناهيك عن ضرورة بلورة آليات جديدة لهذا الطرح، غير تلك التي كانت مطروحة في الستينيات وفي مقدمتها آلية "حرب التحرير الشعبية" التي لم تعد آلية مناسبة، والمطروح هنا هو استبدالها بآلية النضال الفلسطيني - اليهودي المشترك والمعادي للصهيونية.

إن طرحا من هذا الطراز من شأنه ان يخرج المعارضة الديمقراطية من موقف المعارضة الى موقف البديل.

ففي ظل الموقف الراهن للمعارضة الديمقراطية فإن الفرق بين مواقفها ومواقف السلطة الفلسطينية هو فرق كمي مسافي فقط، حيث تتحدث السلطة عن الحكم الذاتي لمرحلة انتقالية نحو الدولة، فيما تتحدث المعارضة الديمقراطية عن ان الحكم الذاتي لن ينجب سوى كيان سنسعى وسنناضل لتحويله الى دولة، والى جانب ذلك يتفق الجانبان على المرحلية ونهج التفاوض من أجل الوصول الى الاهداف أما الخلاف فهو لايتعدى اسلوب وآليات التفاوض والمرجعيه لهذا التفاوض.

وإذا كان لاداعي لتغيير موقف المعارضة من مسألة التفاوض، فإنه من الضروري ان تميز نفسها برنامجيا عن السلطة، والحل الديمقراطي يتيح المجال لهذا التميز.

وإلى جانب ذلك فان للحل الديمقراطي ميزات متعددة منها أنه يفتح المجال امام عودة مشرفة ولكل انحاء البلاد لكل من يرغب في العودة من اللاجئين الفلسطينيين، كما انه ينهي كون قضية القدس عقبة، ويعالج مشكلة التكدس السكاني في قطاع غزة، ويفتح الباب امام اندماج اليهود في المنطقة العربية من موقع المساواة لا موقع الهيمنة المطروح راهنا، وهكذا.

ان هذا الحل يتضمن الحفاظ وإعادة بعث وحدة الشعب الفلسطيني، بعدما قام اتفاق أوسلو بتجزئة هذه الوحدة، فبدأ فلسطينيو ١٩٤٨بالسعي لتحويل دولة اسرائيل الى دولة لكل مواطنيها ولضمان حقوقهم في اطار هذه الدولة، وسار فلسطينيو الضفة والقطاع نحو الحكم الذاتي فالكيان التابع لاسرائيل، فيما تعززت مشاريع الدمج والتوطين للاجئين الفلسطينيين خارج الوطن.

أي لقد نشأت وقائع متباينة لمختلف اجزاء هذا الشعب بحيث باتت تفرض برامج متباينة تغطي هذه الوقائع.... فما هو اذن البرنامج الموحد للشعب الفلسطيني والذي يعيد تجميع اجزائه ؟

وما عدا ذلك فإن " الحل الديمقراطي" ليس حلا سحريا للازمة البرنامجية للمعارضة اذا لم يقترن بالعمل من أجله وتوفير الآليات المناسبة لذلك وفي مقدمتها:

١-نضال فلسطيني - يهودي تقدمي مشترك ومناهض للصهيونية، يبدأ كتنسيق ويتبلور لاحقا في جبهة مشتركة موحدة، تؤمن بالانفتاح على المنطقة العربية والتوحد معها.

٢-التوجه للجماهير الفلسطينية وتحريك مختلف اشكال مقاومتها الفعالة. فالجماهير هي "مادة الثورة" المعترف بها منذ زمن، ولكن لم يتم ترجمة الاعتراف الى برنامج ملموس تجاهها حتى إبان الانتفاضة.

٣-فرض علنية العمل من أجل هذا البرنامج وكل التحركات المؤدية لانجازه، وذلك لضمان سعة المشاركة الجماهيرية وزخمها.

مهمتان : آنيه وبعيدة المدى:

إن هذا الطرح يستثير السؤال حول كيفية الجمع بين المهمات الآنية في مواجهة أستحقاقات تطبيقات اوسلو الجارية على الارض، وبين المهمة الأبعد مدى والمرتبطة بطبيعة النظام الذي سيقوم في هذه البلاد.

وغير خاف بالطبع ان تركيز العمل على الحل بعيد المدى وحده ، انما سيقود الى الهروب من مواجهة استحقاقات اللحظة السياسية الراهنة، ومن ضمنها البرنامجان الديمقراطي والوطني لهذه اللحظة بما يحتويانه من مسائل جوهرية كالقدس والاستيطان وعودة اللاجئين، وانتخابات مجلس الحكم الذاتي، وغير ذلك من المسائل.

أما تركيز العمل على المسائل الراهنه وحدها فيقود الى فقدان الأفق، وبالتالي فإن الحل انما يكمن في الجمع ما بين مواجهة استحقاقات المهمات الراهنه من جهة، وبين البدء في التحضير وتعزيز النبتات التي لازالت ضعيفة للحل الديمقراطي من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز هذه النبتات فإن برنامجا قديما للمعارضة الديمقراطية عنوانه "اختراق الشارع اليهودي والتأثير فيه" لايزال برنامجا ينتظر التطبيق، وتقتضي الضرورة البدء بأسرع وقت ممكن في تنفيذ هذا البرنامج المؤجل، كون تطبيقه يمثل ضرورة حيوية لنجاح التبشير بالحل الديمقراطي وتوسيع القاعدة المؤيدة له.

ان ما هو مطروح هنا ليس حلما، بل هو محاولة لاستقراء الواقع الذي سينشأ بعد الحل النهائي.... محاولة مطروحة للتفكير العميق بها، ولرؤية انعكاساتها على برامج عملنا وتوجهاتنا، ومخطئ من يريد فقط الاستجابه للمهمات اليومية بدون ان يبذل جهدا في بلورة وتوضيح المهمات البعيدة المدى وإيجاد أدوات لهذه المهمات منذ اللحظة الحالية.

ان ما هو مطروح هنا هو برنامج يحتاج الى نضال كثير ضد الطبيعة الصهيونية لدولة إسرائيل، وهو لايتسق بأي حال من الاحوال مع الافكار التي طرحت قبل عشر سنوات حول اندماجنا في أسرائيل على أمل ان نتحول الى أغلبية ديمغرافية فيها بعد فترة من الزمن، فتلك الافكار تميزت بالسلبية وشطب البعد النضالي كما أنها قد استندت الى وهم ان الاغلبية الديمغرافية بمجرد

تحققها ستقود الى سلطة يسيطر عليها ممثلو هذه الاغلبية، وكأن الصهيونية يمكن ان تسلم حياتها الى نقيضها بسهولة وبدون أي نضال!.....

وختاما:

وقبل كل ذلك لا بد ان يتبلور القطب الثالث، ويبلور برنامج عمله المشترك، والذي يتضمن برامج العمل الراهنه تجاه تطبيقات اوسلو الجارية على الارض، ومن ضمنها مسائل الانتخابات والبرنامجان المجتمعي والوطني، وغير ذلك مما كان بودي ان أعالجه، إلا ان سياق الورقة لم يسمح بذلك. وعزائي عن ذلك ان المتحدثين الآخرين قد تطرقوا لهذه المسائل الغائبة من ورقتي هذه، كما ان تلك المسائل قد كانت حاضرة في العديد من الاوراق والمقالات السابقة التي كتبتها بصددها.

المراجـــع والهوامـــش

١-حول النقاشات والتحولات داخل حركة فتح، راجع:

- **مجلة الرائد الاقتصادي**: "حركة فتح والبحث عن قواسم مشتركة جديدة"، عدد ١ (كانون الاول، ١٩٩٣) ص٣٨-٤..
- وفاء ابو عمرو: " فتح الداخل: حوارات صريحة مع قادة ميدانيين". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ٢١ (شتاء ١٩٩٥)، ص٦٤-٧٨.

٢-د. مضر قسيس " الانتخابات الفلسطينية: اشكاليتها وقضايا تقرير المصير". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ٢٣ (صيف١٩٩٥) ص٢.-٣٤.

٣-AZMI BISHARA: Only Two alternatives Remain ; The Bantustan Plan or the Bi-national Option. *News From Within*. vol. xi, No7. July 1995.

٤-مقالة يوسي الفر حول " المستوطنات والحدود تجدها في:

- خليل الشقاقي، **المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، مارس ١٩٩٥. ص ٥٣-٩٨

٥-جواد الجعبري، **خطة الفصل الاسرائيلية ١٩٩٥**، القدس: الجمعيه الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ط١: تموز ١٩٩٥.

٦-يزيد صايغ "اعادة تعريف الاساسيات: السيادة والامن بالنسبة للدولة الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص١٢-٣..

- زاجع من ضمن هذه الاراء طرح إيهود كيدار (مستشار سابق لبن غوريون) حيث نشر هذا الطرح في **جريدة الصنارة**، عدد ١٩٩٥/٦/٦بعنوان " الولايات المتحدة الفلسطينية - الاسرائيلية".

- اطروحات حركة متسبين، والدكتورة تانيا راينهارت ومجموعتها في جامعة تل ابيب، وآخرين.

٧-اطروحة وليد الخالدي مقتبسة من رد عليها في مجلة **كنعان**، عدد ٦٨ (أيلول ١٩٩٥)، ص٢٥-٢٩.

٨-من أجل دراسة مشروع النظام الاقليمي، راجع:

جميل هلال، **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط** ، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥. وشمعون بيرس، **الشرق الاوسط الجديد**، عمان، دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

"الحـزب السياسـي والديمـوقراطـية"

سـري نسـيبة

أبدأ بالفصل أولا بين مسألة فرضيات ثبات المرحلة التي نعيش، وهي مسألة سياسية تتضمن، مثلا، نقد اتفاقية السلام برمتها، أو طرح بدائل شمولية لها، أو طرح الحجج التي تبين عدم ثباتها واستقرارها أصلاً، وبين مسألة مواضيع أخرى تقع ضمن اطار الفرضية القائلة بثبات هذه المرحلة. وهذه مسألة من نوع آخر تماما، حيث انها تخاطب قضايا قد تسمى جزئية أو تفصيلية. والفرق بصدد حديثي هذا هو مثلا بين التساؤل حول شرعية قانون الانتخابات المطروح أصلا، وبين التساؤل حول شرعية خصوصيات أو جزئيات هذا القانون.

ولا تعني المناقشة ضمن اطار فرضيات معينة التسليم بصحة هذه الفرضيات، أو عدم التسليم بنقيضها، فالمناقشة ضمن أُطر معينة وعلى أساس فرضيات معينة هي مناقشة مشروعة ومفيدة، وتركز المجهود الفكري وتقلص من امكانية أو فرص تشتته.

ومع ان النقاش حول أسس العملية السلمية هو نقاش مهم وضروري الا انني اود ان اناقش اليوم موضوعا هو "الديموقراطية ودور الاحزاب"، مما يعني انني سوف اسلم جدلاً على أقل تقدير بأن العهد الذي نعيش، وهو عهد سلام أوسلو، سوف يمتد الى سنوات مقبلة على أقل تقدير، وسوف يشهد صيرورة الكيان الفلسطيني في هذه المنطقة بغض النظر عن شكل هذا الكيان، وهي صيرورة متعددة الجوانب، تشمل فيما تشمل، الى جانب الشكل، جانباً يتعلق بنوعية أو مضمون الكيان قيد الكينونة والنمو، وأعني تحديداً تلك العناصر

والشروط والمقومات التي سوف تتبلور من خلالها وعلى أساسها ماهية النظام السياسي في المجتمع.

وأعتذر بأن مداخلتي هذه قد تبدو نظرية وبدهية معاً، في وقت يشعر البعض فيه بأننا أحوج ما نكون الى ابداء مواقف سياسية/لحظية، كاصدار الحكم مثلا على ضرورة الخوض في الانتخابات او الامتناع عنها، او على اسلوب التمهيد لاجراء الانتخابات، وغيره من أمور ملحة، ولكنني أعتقد بأننا اذا ما نظرنا الى ما وراء هذه اللحظة السياسية، واذا ما استرجعنا ذكر مفاهيم ومبادىء أولية، فاننا سوف نتمكن من خلال ذلك من تقييم المواقف والتحالفات والتحركات الآنية من منظور أكثر ثباتا وشمولية.

كما أود ان أضيف، بأن ملاحظاتي آتية الذكر، وان كانت تبدو نظرية وبدهية كما قلت، فانه يمكن منها مباشرة استخلاص عبر عملية بخصوص وضعنا السياسي الحالي، وقد تكون العبرة الاساس، ان مجتمعنا يفتقر الى مقومات الديموقراطية، وأن الحاجة اليها علىكافة المستويات يؤكد بأن الاطراف السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، سواء أكانت فصائل تؤيد العملية السلمية، أم فصائل تقف ضدها، انما تحتاج جميعا الى انتفاضة منهجية جذرية، لا يُعفى أحد من الحاجة اليها، ولا يخفيها التشدق بالديموقراطية التي يتميز بها سواء بسواء معارضو العملية السلمية، الذين يزينون معارضتهم للسلطة، ولديهم الهدف الاساس، بشعارات جميلة عن الديموقراطية، ومؤيدو العملية السلمية، الذين يزينون تأييدهم للسلطة والانتخابات، ولديهم الهدف الاساس، بكلام عن الديموقراطية يضاهي جماله كلام الفئة الاولى عنها.

وكما سوف نرى، فاننا بحاجة الى تغيير جذري في هوية الفصائل والاطراف المتواجدة على الساحة، أكان ذلك على مستوى صياغة برامج سياسية/اجتماعية جديدة تخاطب الواقع الذي نعيش، أم على مستوى صياغة مناهج وأساليب عمل

تعكس فعلاً وحقيقة، وليس مجرد قول، تطبيق مبادىء الديموقراطية على حقيقتها. والانتخابات القادمة انما يمكن أن يستفاد منها كمدخل أو معبر لتحقيق تلك الغاية، وان لم تكن بذاتها ووحدها كفيلة أو كافية لتحقيقها.

وحيث ان موضع حديثي هو الديموقراطية والاحزاب، فانني أريد ان أميز أولا بين الديموقراطية كنظام حياة وكنظام حكم. كنظام حياة فاننا بالعادة نفكر حينما نفكر بالديموقرطية بأمور متنوعة كالمجتمع المدني والحريات الفردية والجماعية او الاحترام في المعاملات الانسانية، اكانت هذه العلاقات رسمية ام غير رسمية، كما ونفكر في التعددية والتسامح، وفي غيرها من الامور.

اما كنظام حكم، فالديموقراطية مهما تنوعت أشكالها فهي تعني في النهاية مشاركة المجموعة في اتخاذ القرارات التي تعنيها في حياتها السياسية والمؤسساتية.

وكان أفلاطون اول من بادر الى انتقاد الديموقراطية كنظام حكم، وذلك لاعتقاده، كما نعرف، بأنه اذا كان المقصود تحقيق غاية للمجموعة، وهي الوضع الافضل او الامثل، فان المؤهلين فكريا او علميا لتحديد تلك الغاية ولتحديد السبل الكفيلة للوصول اليها هم فقط الذين يجب ان يكونوا في دفة الحكم. وعندما علق تشرشل بان الديموقراطية هي أفضل الانظمة السيئة، فانما كان يستند في تعليقه هذا جزئيا على ذلك المنظور الافلاطوني، ولكن جزئيا أيضا على الاعتقاد الاضافي بأن الديموقراطية، وان لم تكن الوسيلة الفضلى لتحقيق غاية الجماعة الفضلى، فهي تحد على الاقل من استبداد القلة بالجماعة، وبالتالي من فرص التدهور بالجماعة للوضع الاسوأ، وذلك لعدم ضمان توفر تلك الصفات الحميدة في القلة الحاكمة التي كان يتوخاها افلاطون في الحاكم.

وأسوق هذه الاشارات السريعة كمقدمة فقط لكي ابرز مكامن ضعف الديموقراطية كنظام حكم، ولكي أفصل بالتالي بين ملاحظاتي عن الديموقراطية

كنظام حياة، وعنها كنظام حكم، حيث انني اعتقد ان ملاءمتها كنظـام حيـاة هـو أمر لا يرقي اليه شك، ولا تقيده أية شروط، حسبما سوف أبين، بل نحن ان تصورنا الامر برمته وكأنه بناء مترابط الاجزاء، فتكون الديموقراطية كنظام حياة تشكل حجر الاساس في هذا البناء، بينما قد نعتبر ان الديموقراطيه كنظام حكم تشكل الطبقات الخارجية او العلوية او حتى الزخارف والاشكال التي تلصق بالاساس، والتي بدونه لا تعدو كونها سرابا، وهي على أية حال كأشكال خارجية او طبقات علوية عرضة دائما، او يجب ان تكون، للتقييم والصقل والتطور حسب الفائدة والحاجة.

ومن الضروري الاخذ بعين الاعتبار هذا الفهم للبناء الكامل للديموقراطية، أكنا نتكلم عن نظام الحكم، ام عن الانتخابات كمظهر من مظاهر نظام الحكم الديموقراطي، ام عن العمل الحزبي كمقوم أساسي من مقومات العملية الانتخابية، على ما سوف يأتي ذكره.

فأبدأ بالقول اولا ان الديموقراطية بالمعنى العام والجامع للمعنيين، أي كنظام حكم ونظام حياة، هي مبادئ ومسالك، فان كانت المعاملات البشرية عموما، او الانتخابات والاحزاب خصوصا، هي من ضمن ما تشمله ما أسميته بالمسالك، فان المبادئ اثنان لا ثالث لهما، وهما الحرية والمساواة، وتتحقق أي تتوفر العدالة بتحقيقهما، وعنهما الان حديثنا.

فأعني بالقول ان الحرية والمساواة هما مبدآن للديموقراطية بمعناها العام والجامع ان كلا منهما يرتبط ارتباطا وثيقا عرويا بجوهر الانسان، على ما سوف أحاول أن أبين، وان ارتباطهما هذا وبالحيثية المبينة هو الذي يمكن تأسيس شرعية الديموقراطية عليه، او قل هو الذي تستمد شرعية الديموقراطية منه. فالحكم، أو الحزب، الذي يعوز هذين المبدئين كمحركين أساسيين لا يكون حكماً او حزبًا ديمقراطياً وذلك حسب التعريف.

ولتوضيح ذلك أقول بدءاً ان الحرية حق طبيعي للانسان، بمعنى ان الحرية، وهي حسب تعريفي لها الآلية أو القدرة التي يمكن للانسان بها ان يسعى لتحقيق وضعه الافضل، انما هي حق له لان تحقيق وضعه الافضل هو حق له كانسان، سواءً كانت تلك الحرية متوفرة لديه فعلا ام لا، ذاتياً ام موضوعياً. وكونها حقاً يتأتى تحديدا عن كونها ما يتأتى عنها تحقيق الافضل، ولكون الافضل أحق كوضع للانسان من غيره من الاوضاع الممكنة له. ولكي أكون أكثر ضبطا في العبارة، ولو على حساب الاسهاب والشرح، فأقول ان الحرية بذلك تكون حقاً بشرط، هو تحقيق الافضل من بين الممكنات، حيث أحدد الشرط كجزء من الوصف او المحمول وليس كجزء من الموصوف او الموضوع، لاعتبارات ليس هذا موضع تفسيرها.

فاذا كانت الحرية حقا لي كانسان، بحيث أكون بها أو من خلالها قادراً على تحقيق وضعي الافضل، فهي لنفس السبب كذلك لغيري من الناس، والتعليل واحد في الحالتين، كما هو بين، واذ كانت العلة واحدة، فان استخراج المبدأ الاخر منها، وهو المساواة، يتأتي بشكل طبيعي مباشر، وكأن المبدئين وجهان لعملة واحدة.

وأعني بالمساواة تحديدا ان يكون الحق الاول، وهو الحرية، متوفراً لكل من الأنا والآخر على قدم المساواة، لكون كل واحد منا انساناً، وبحيث تصبح المساواة بذلك حقاً هي الاخرى، ولكن بالنظر الى المجموع، أي الى أكثر من واحد. ولأن المساواة بذلك تكون حقاً يجب توفره بالنظر الى المجموع، خلافاً للحرية التي تكون حقا يجب توفره بالنظر الى الفرد، فقد يقال ان الحرية تكون بذلك حقاً اولياً، اي بسيطاً، بينما تكون المساواة حقاً ثانوياً، اي مركباً. ولكن مهما كان الامر، فالواضح ان الحرية والمساواة وجهان لنفس العملة، أو قل لنفس العلة، وأساس القول بأنهما حق ارتباطهما عروياً بجوهر الانسان، حيث ان الانسان ليس نقطة هامدة جامدة، بل هو تاريخ وواقع واحتمالات، وهو عقل

وارادة، والتحرك الارادي العاقل نحو تحقيق الافضل من بين هذه الاحتمالات المبسوطة امامه هو التحرك نحو تحقيق ما هو حق له، والارتباط بين الحق والافضل ارتباط مفهومي ولغوي، ليس هذا موضع تعليله.

وأرجو ان يكون واضحا أن تحديدي هذا للحرية، ومن ثم للمساواة، وإن لم يكن تحديدا مألوفا، فهو تحديد مفيد خاصة في باب الكلام عن الديموقراطية كنمط مجتمعي عنصره الانسان، فرداً وجماعة.

ولا حاجة في رأيي للنظر فيما بعد ذلك في المبادئ الاولى في هذا السياق، أي في سياق الكلام عن الديموقراطية بمعنييها، السياسي والحياتي، اذ اننا اذا قبلنا بهذين المبدئين، نكون قد وضعنا حجر الاساس لكل ما سوف نأتي عليه من كلام، بدءاً بالكلام عن المسالك والمعاملات الانسانية التي يجب إن تحكم العلاقات بين الافراد والفئات، وانتهاءً بالنظم والمؤسسات وأساليب العمل فيها. وفي جميع الاحوال، فاننا اذا عدنا الى البناء بصورته الكلية الشمولية التي صورناها، فسوف نجد أن الديموقراطية كنظام حكم، والانتخابات كنسق عضوي في هذا النظام، والعمل الحزبي كمقوم أساسي من مقومات العملية الانتخابية، انما تقع جميعا في الجزء العلوي من هذا البناء، ويدنوها وترتفع بها ما أسميناه بالديموقراطية كنظام حياتي، أي المعاملات البشرية علىمختلف أنواعها، كتعامل الزوج مع زوجته، أو الأب مع ولده، أو الاستاذ مع طالبه، أو الموظف الرسمي، أي الخادم المدني مع المواطن، ثم يلي ذلك كله وعلى مستوى حجر الاساس ذلك المبدآن، وهما الحرية والمساواة، اللذان بهما يرتفع البناء كله.

اذن فاننا اذا أردنا تلخيص القول واجماله تمهيداً للكلام عن الديموقراطية كنظام سياسي وعن دور الحزب فيه، فنقول اننا اذا بحثنا عن تلك العلل المنطقية لنمط معين من المعاملات البشرية الذي قد نصفه بالنمط الديموقراطي، فاننا نجد هذه

العلل تحديدا في تعريفنا للانسان ليس كعنصر ثابت وانما كديناميـة مقوماتها الواقع والممكن، وبالتالي الافضل والاسوأ، حيث تلعب الحريـة والمسـاواة كحقوق طبيعية دورا أساسيا لا يمكن فصله عن الانسان كنسق متطور هادف، وحيث مـن الواضـح ضـرورة ضـخ هذه الحقـوق الاساسـية فـي شـرايين نسـق العلاقات الانسـانية بمجملهـا، أكنـا نتكلـم عـن المعـاملات الحياتيـة ام النظـم السياسية، ونحن وان كنا من هذا الباب نورد ما أسميناه بـالتعليل المنطقي لهذا النمط من العلاقات البشرية، فانما نفعل ذلك ونحن واعون لوجود دوافـع نفسيه منزرعة في طبيعـة الانسـان، تدفعـه الـى اقامـة مثل هذا النمـط مـن العلاقـات أصلا، أريد أن أجملها دون تفصيلهـا بمـا أسـماه ابـن خلـدون بالعصبيـة، او مـا أسماه دافيد هيوم بالغريزة العاطفية (Sentiment)، وهي تشكل على أدنـى حـال الجـانب او الكـف الاخـر للغرائـز الذاتيـة التـي تكلـم عنهـا فلاسـفة كجـون لـوك وروسو وهوبز وغيرهم، في معرض حديثهم جميعا عن الميثاق الاجتماعي.

وأعود للتركيز علـى انـه اذا كـانت الديمقراطيـة كنظـام حكـم جـزءا مـن البنـاء العلوي في المعاملات البشرية عموما، فان الديموقراطية كنظام حياة جـزء مـن البناء التحتي او الأكثر أساسـا، بحيث إن مجتمعـا تعـوزه الديموقراطيـة كنظـام حياة لا يمكن وصفه بأنه ديموقراطـي مـن منظـور نظـام الحكـم، اذ ان الاخير يجب أن يكون مظهرا او افرازا للآول، وحيث لا توجد ديموقراطية فـي البيـت او المدرسـة وفـي المعـاملات البشـرية العاديـة بشـكل أعـم، فانـه لا توجـد ديموقراطية في نظام الحكم، حتى ولو قيل بأن النظام الحاكم أتـى عـن طريـق الانتخابات.

أما الآن وقد أوردت ما سـبق كمقدمـة لا بـد منهـا للحديـث عـن الديموقراطيـة، فأنتقل الان الى الحديث عن الديموقراطية كنظام حكم، وعن دور التنظيمات في هذا النسق العلوي في البنـاء، فقد أصبـح مـن الواضـح أن تعليل الديموقراطيـة كنظام حكم هو تحقيق غاية معينة هي الأفضل للانسان، وذلك من خلال توفـير

الحرية للفرد أي توفير القدرة للنمو نحو الافضل، وبالتالي المساواة بين الافراد في هذه الحرية، وان كان يعنى هذا الامر بدءً احترام الغير كالنفس، والتعايش السلمي في خضم التباين في الآراء والمواقف، فهو يعني في نهاية الامر اعتماد ميكانيكية سلمية لنخلص الى مواقف واحدة تحكم تحركات المجموع وتحركات الفرد ضمن المجموع، جرت العادة والتجربة بتحديدها كانتخابات عامة، تجري بشكل دوري، وتوضع من خلالها الهيئة الحاكمة تحت طائلة المسؤولية المستمرة لاعمالها أمام المجموع.

لكن التواصل المطلوب بين الفرد والهيئة الحاكمة، وبين الهيئة الحاكمة والفرد، وهو التواصل الذي يضمن حق النمو للافضل، ليس أمرا بسيطا يمكن تحقيقه فقط من خلال الاقتراع الدوري المتباعد الفترات، بل هو نمط يتطلب ايجاد وتفعيل حلقات او عناصر او مقومات اضافية تضمن فعاليته واداءه لدوره المطلوب، ومن أهم هذه الحلقات او العناصر او المقومات : التوعية والمشاركة المستمرة من خلال المؤسسات الجماهيرية والاستفتاءات الشعبية، كما ان من أهمها أيضا الاحزاب السياسية، حيث تشكل هذه الاحزاب حلقة اضافية تتوسط حلقتي الفرد والهيئة الحاكمة، وتضفي بتوسطها هذا آلية يتحقق من خلالها توسيع دائرة التأثير الذي يمارسه الفرد على الهيئة الحاكمة، وتوسيع دائرة المساءلة المستمرة بين تلك الهيئة والفرد، خاصة ان أخذ بعين الاعتبار تسلسل الحلقات الحزبية على مستوى الدوائر والدرجات، وتواصل اللقاءات والنقاشات التي يمكن للفرد الاسهام بها، من أجل صقل المواقف وبلورتها وطرحها امام المجموع.

ومن الواضح اننا اذا كنا ازاء نظام حكم ديموقراطي، وإزاء هيئة حاكمة يجري تحديدها وتحديد نُظم عملها وفق اسس ديموقراطية، فإن الحزب المعني في كلامنا يجب أن يكون هو الآخر كذلك. أي ان تنتظم مؤسساته وسبل عمله وفق أسس ديموقراطية مماثلة، وبشكل يضمن التفاعل المستمر بين الفرد

والهيئة الحزبية الحاكمة، ويضمن كذلك التمثيل الانتخابي لهذه الهيئة ومسؤوليتها المستمرة امام الفرد الحزبي. والعلة لكل هذا ظاهرة، إذ إن الحزب كالسلطة هو مجرد آلية هدفها خدمة الفرد من خلال توفير الحرية له، أي القدرة على نموه نحو الافضل، والفرد انما يتمكن من القيام بذلك من خلال مجموع ما، مما يتطلب توفير المساواة بين أفراد هذا المجموع، الأمر الذي يعني تطبيق الديموقراطية على الحزب كنهج في التعامل، تماما كتطبيقها على النظام السياسي الأعم. وكما اوردنا القول سابقا عن عدم جدية الديموقراطية كنظام حكم في ظل غياب الديموقراطية كنظام حياة، فإننا نقول هنا ايضا بعدم مصداقية نظام الحكم الديموقراطي في ظل غياب الحزب، وأيضا بعدم مصداقية الحزب في ظل غياب النمط الديموقراطي فيه، أكان هذا النمط يخص العلاقات الداخلية في الحزب، أو يخص علاقته الخارجية مع المجموعات الاخرى والافراد، حيث ان مبدأي الحرية والمساواة، وبالتالي احترام الحزب لغيره، واعتبار شرعيته متساوية مع تلك الموجودة لغيره، أو ما قد يسمى بمبدأ التعددية، هو امر اساسي، كما بينا سابقا، لوجود النظام ككل أصلا. وعندما نقول بعدم مصداقية نظام الحكم الديموقراطي في ظل غياب الحزب الديموقراطي، فكل ما نقوله هو ان اداء نظام الحكم الديموقراطي لوظيفته المعللة بالحرية والمساواة كحقوق أساسية، إنما يرتقي نوعا، ويزداد صقلا وتهذيبا، ويحاكي النموذج المطلوب غاية، كلما ترسخ الحزب الديموقراطي نهجا أو حلقة أو عنصرا أو مقوما، يضاف الى مجمل الحلقات الاخرى في البناء الشمولي على نحو ما بيناه.

أما التعددية في الاحزاب فلامر بديهي مررنا عليه مرورا ولم نمحصه، وهو تباين المفاهيم حول الافضل الذي هو من حق الفرد والمجموع، وهنا فلا بد من الاشارة الى ان الانتخابات كحلقة من حلقات نظام الحكم الديموقراطي، وكمظهر علوي من مظاهر نظام الحياة الديموقراطي، إنما تؤدي وظيفتها ان

كانت وسيلة لتحديد المسار نحو الافضل من بين الأنماط الممكنة، ولتوجيه المجتمع نحو تحقيق تلك الغاية، حسب مفهوم الافراد او المجموعات لها، ولكنها لا تكون تؤدي دورها ديموقراطيا إن كانت مجرد تظاهرة عاطفية أو شخصية أو قبلية عابرة، أو قل إنها لا تكون تؤدي دورها في هذه الحالة على الوجه الذي يجب أن تؤديه. فإذا كان الامر كذلك، وكان الفرد يسعى من خلالها لممارسة حقه في الانتقال بنفسه من خلال مجتمعه للوضع الافضل، فإن عليه أولا ان يحدد هذا الوضع لنفسه، وأن يحدد سبل الانتقال الى ذلك الوضع، أي المراحل المختلفة التي يجب اجتيازها للوصول الى ذلك الوضع، ثم عليه أن يحدد الآليات التنفيذية المناسبة للتعامل مع كل مرحلة من هذه المراحل وذلك لاجتيازها بأنسب الوسائل والطرق. وكأني في هذا التمييز الثلاثي أستذكر وأسترجع ما أورده الفارابي في معرض توصيفه للحاكم، أو للهيئة الحاكمة، أو للقيادة بمعناها الحقيقي، وهو التمييز بين تحديد الهدف الاستراتيجي للمجتمع نظريا، وتحديد الاهداف المرحلية انتقاليا، وتحديد وتفعيل الآليات المناسبة لتحريك المجتمع وفق هذا المنظور عمليا، مع الفارق، طبعاً، وهو الفارق الجوهري في معرض حديثنا هذا، وكنا قد أشرنا اليه في مطلع هذا المقال باستحضارنا لأفلاطون وتشرشل، بأننا أمام مفاهيم متباينة بخصوص تحديد هذا الافضل، أكان ذلك على مستوى تحديد الهدف الاستراتيجي، أو تحديد المراحل، أو تحديد الآليات.

ومن هنا، وبسبب ضرورة توظيف نظام الحكم الديموقراطي كآلية لتحقيق المنظور الخاص بما هو الافضل للمجتمع، وبسبب ضرورة ايجاد الحزب الديموقراطي كحلقة مفصلية يمكن من خلالها الدفع بذلك الاتجاه، وثم بسبب تباين المفاهيم المتعلقة بتحديد هذا الأفضل، أو بسبب تباين المناظير المشار اليها، فينتج ويتضح من كل هذا ضرورة صقل وتهذيب هذه المناظير المختلفة، ومن ثم جمعها وطرحها، أي عرضها من خلال ما جرت تسميته ببرامج

مختلفة، تحدد التباين بين الاحزاب والافراد. فالحزب إذن ليس حزبا دون برنامج حسبما تم تبيينه، والتعددية بين الاحزاب لا تكون تعددية إن لم تكن في الاساس تعددية برامج، وشتان بين هذه التعددية والتعددية القبلية او تعددية الاشخاص، كما وشتان كذلك بين حزب البرنامج وأحزاب القبائل أو الاشخاص، وبين الوضع النموذج والوضع الماثل أمامنا الآن.

ومجمل القول إذن هو اننا اذا أردنا أن نتكلم عن الانتخابات كممارسة للديموقراطية، وعن الديموقراطية كنظام حكم، وعن الاحزاب كحلقات مفصلية في نظام الحكم الديموقراطي، فإن علينا النظر الى البناء بمجمله، بطبقاته العلوية والسفلية، وبأساسه الذي هو الانسان، وبحق الانسان في الحرية والمساواة، فإن لم تجر هذه الحقوق الاساسية في شرايين هذا البناء، وان لم تكن كل طبقة فيه محكمة التواصل مع غيرها بشكل يسمح لتدفق الحقوق الاساسية في كافة أرجائه، فما يتبقى لدينا يكون الاسم دون الجوهر، والشكل الزائف دون الاساس.

لقد وضعت حتى الآن اسسا نظرية للنظام النموذج، ومن الواضح ان هذا النظام النموذج لا يمت الى تفاصيل الواقع الفلسطيني بصلة، أو ليس بشكل واضح وعملي. حيث ان مجتمعنا الفلسطيني يفتقر وبشكل ملموس الى الديموقراطية بمعناها الشمولي، بالرغم من تغنينا بالديموقراطية لفظاً، وبالرغم من كوننا أكثر ديموقراطية كمجتمع من بعض المجتمعات المحاذية، وافتقارنا للمسالك الديموقراطية سوف ينعكس مباشرة على الانتخابات المقبلة، حيث لا تتوفر فيالساحة الفلسطينية تلك المنهجية الحزبية بالمعنى الحقيقي، وبالتالي لن تعدو البرامج التي سوف تطرح أو التسميات الحزبية كونها فراقيع سطحية تدنو شكلا ولكن ليس جوهرا من المطلوب.

ومع ذلك فسوف تكون هذه الانتخابات، بإذن الله، فاتحة عهد جديد، عهد العمل الديموقراطي، الذي من المؤكد لن يتحقق الا تراكميا، وذلك من خلال عملية

نضوج وإنضاج تدريجية، ترتقي بالعمل من نقطة البدء الى نقطة في المستقبل المنظور، وقد يكون البعيد المنظور، حين تتوفر مواصفات نظام الحكم الديموقراطي بالشكل الذي حددناه سابقاً.

اذن، فاننا اذا استرجعنا ما قلناه سابقا عن المسألة ضمن الواقع الذي نعيش كفرضية، واذا ميزنا الثائر عن المثالي والمستسلم بالقول ان الثائر، خلافاً للمثالي، يتعامل مع الواقع، وانه، خلافاً للمستسلم، انما يتعامل مع هذا الواقع لكي يفرض تغييراً عليه، فلا يمكن أن نتصور عملية انضاج للديموقراطية بمعناها العام الا اذا تكرست جهود القوى المحبة للديموقراطية في مشروع الانتخابات، على أن يستفاد من هذه الانتخابات كخطوة نحو تطوير مناهج وبرامج القوى السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، وصولا الى ما يحاكي النظام النموذج. وأما مسألة الفرضية نفسها، فقد تكون مشروعاً وطنياً ولكنها لن تكون مشروعاً ديموقراطياً. أو، لن يكون مشروعاً ديموقراطياً بالمعنى الذي تم تحديده في هذه المداخلة.

ولكن ومن أجل استثمار نقطة البدء للانطلاق فعلا نحو تحقيق ذلك الشكل دون غيره من الاشكال، فمن الضروري نقد المرحلة التي نعيش نقداً صادقاً، ولدي في هذا المجال بعض الملاحظات المختصرة، أوردُها كخاتمة لحديثي هذا:

أولا: إن الانضمام الى عملية الانتخابات يستلزم البدء في بلورة المنظور أو البرنامج في أبعاده الثلاث الذي يحدد الافضل ضمن الممكن، وان كان الافضل يعني الافضل للمجتمع من بين الاحتمالات القائمة، أو على ارضية الخريطة السياسية المرتسمة، فإن الممكن يعني بالطبع إطار عمل المجلس الذي سوف ينتخب، وإطار عمل السلطة التي سوف تتشكل بعد انتخابه، فان انضم البعض على ارضية مغايرة، كالقول مثلا برفض هذه الخريطة أصلا، وبطرح مناظير لا علاقة لها بالخريطة المرتسمة بحيث تبدو تلك المناظير وكأنها توجيهات أو ارشادات طريق من خريطة أو عالم آخر، فإن المجتمع لن يجني من ذلك فائدة،

ولا يكون الطرف المعني قد استثمر العملية الديموقراطية، أو أثمرها، أي أسهم في تطويرها بالشكل التراكمي الذي أشرنا اليه سابقا، ولن يتعدى المطروح في هذه الحالة كونه تزييفاً خطابياً، من الناحية الموضوعية وإن لم يكن من الناحية الذاتية، يضاف الى مجمل التزييفات الخطابية المعهودة في الساحة الفلسطينية، والتي تثلج الصدور ولكنها لا تعبد الطرق.

ثانيا: لكن المجتمع الفلسطيني يجب ان ينظر بعين الحذر والشك إلى أي منظور أو برنامج قد تتم بلورته وصياغته لحظياً، وذلك لخلو التجربة الفلسطينية الحديثة من مصداقية ارتباط أو التزام صاحب البرنامج ببرنامجه، فإذا كان غياب آلية المساءلة سابقا يعني الانفصام التام بين العهد والعمل، وإذا كانت حالة التشتت والتشرذم وعدم الاستقرار تضفي مقبولية أو شرعية ولو بدون قصد على ذلك الانفصام، فإن حالة التلاحم والتمأسس الآن تستوجب فرض المساءلة والمتابعة المستمرة لإلزام الواعد بوعده، والقائل بقوله، وذلك في سياق عملية ترسيخ تراث مصداقية ارتباط البرنامج بصاحبه، وكما ينطبق هذا القول على البرامج، فإنه ينطبق ايضاً على المناهج، وخاصة على المنهج الديموقراطي، إذ لا مصداقية اليوم لقائل بالديموقراطية، أو لمنتقد في هذا الخصوص للسلطة الوطنية، ما لم تثبت مصداقية هذا الناقد، فردا أم طرفاً، من خلال التجربة المؤسسية المستقبلية، ويبقى الحاكم والمسؤول في كل هذا هو الفرد، أي المواطن، أي الشعب.

ثالثا: ومما سبق، فكأنني في واقع الامر أقول، وبسبب غياب تلك العناصر والمفاصل والمقومات التي بها يكون المدخل الى عملية الانتخابات مكتمل النضوج ديمقوقراطياً، فان الواجب يقضي ان يستفاد في عملية الانتخابات نفسها، كهذه الدورة او تلك المقبلة، أو التي بعدها، كمدخل أو معبر لإنضاج تلك العناصر والمفاصل والمقومات، فتكون العملية بينهما جدلية، تؤثر هذه في إنضاج تلك، وبالعكس، حتى يكتمل التحول المطلوب، وتصبح الاطراف

المتنافسة على الساحة أحزاباً بالمعنى الذي بيناه سابقا، وتتم صياغة هويات جديدة، وذلك بدلا من الهويات التي بها يتم التحرك حالياً، والتي هي هويات تحمل في طياتها رواسب الانفصام، بل تكاد تكون هويات وهميةً سياسياً، يتوسم الفرد فيها طمأنينة ودفء الانتماء للافراد الاخرين ليس ارتكازاً الى برنامج الواقع والمستقبل، وانما الى الحلم المشترك وتأخي الزمن الغابر. ولا أميز في حكمي هذا بين هذا الفصيل او ذاك، من فصائل منظمة التحرير، بل اعتبرها جميعا في خندق، او مأزق، واحد. وان كنت أدرك أن التمنيات في هذا السياق لا تعدو كونها تأوها، فكم كنت أتمنى أن تتمكن فتح تحديدا من استباق الاحداث، فتمهد لهذه المرحلة مع انطلاقة اللجان السياسية، بما حملته في حينها تلك اللجان من أفكار حول العمل الحزبي، والديموقراطية كمبادىء ومسالك، والحرية و المساواة، وفكرة الانتخابات الداخلية (primaries) التي تمهد لانتخابات المجلس. وذلك بدلاً من أن تتعرض هذه التجربة الفريدة للانقضاض الايديولوجي الرجعي من حملة بل عبدة الفكر المتحجر ولا زلت عند اعتقادي بأن فتح الجديدة، ذات الهوية الجديدة، لن تتمكن من اجتياز اختبار المرحلة ان لم تُعد صياغة نفسها على ذات الاسس التي قامت بها اللجان السياسية في حينها.

وان لم تفعل فتح ذلك، وان لم تحاكِ فتح في هذا بقية الفصائل والاطراف، أي ان لم تقم جميعها في اعادة صياغة هوياتها، فسوف يعيش شعبنا حالة انفصام خطيرة ستؤدي في النهاية الى انتفاضة عارمة ثانية، تكون في هذه الحالة انتفاضة الشعب على قيادته السياسية.

رابعا: أختتم قولي بالاشارة الى ضرورة المصارحة مع أنفسنا كشرط من شروط العملية الديموقراطية، بكل ما تشمل وتتضمن تلك المصارحة، بما في ذلك الاعتراف بوجود وهيمنة النمط الفكري ذي البعد الواحد، على تعدد مضامين وأشكال هذه الانماط، والعمل على نبذه، أيا كان المضمون، ويتلخص

هذا النمط الساري في شرايين الذهنية الفلسطينية بثقة القائل المطلقة بقوله، وتمسكه الاعمى به، وهو مطلق بمعنى ان صاحبه لا يعتقد بامكانية صدق نقيضه، وهو أعمى بمعنى ان صاحبه لم يسبر غوره، ومن مظاهر وانعكاسات هذه الذهنية ان "التسامح" أو "التعددية"، ان وجدت، فهي مجرد "منة" على الغير، او تحمل له، ومن مظاهرها أيضاً القفز المفاجيء من رأي الى آخر، دون مقدمات أو تواصل منطقي، كشخص يصرخ مدوياً ضد الحكم الذاتي، فاذ به يصرخ مدوياً معه. فنصبح حملة الرأي اذن هكذا، أي مجرد حملة، فلا تعرف متى او كيف سوف يضعون حملهم، ويتمسكون بحمل آخر. ويكون العاقل في خضم هذه الامواج المتلاطمة كالضائع، وصوته كذلك، اذ لا تكاد تميزه عن صخب الامواج. كما تتضمن هذه المصارحة أيضاً تسمية المسميات بأسمائها، ومواجهة الحقائق على مرارتها، كالحقيقة بأن هذا المولود الجديد هو مختلط النسب، خططت له اسرائيل قبل أن نبدأ بالتفكير به، وقادتنا اليه مع اشعارنا بأننا نحن الذين انتزعناه، وهو مع ذلك كل ما نملك، ومنه وبه فقط ننهض، ولكننا يجب أن نطلق العنان لخيارات نهضتنا هذه مستقبلا، ولقد قلت في يوم ما، وأعود اليوم لاقول، ان اليوم سيأتي حين تصبح المطالبة بالاختلاط او الانصهار التام، أكثر واقعية وعقلانية من المطالبة بالانفصال الجزئي، او المسقوف، ولكن مهما كان الامر، فالمصارحة تقتضي اعادة ذكرى شهداء أسقطوا من الذاكرة الفلسطينية، وكانوا رموز "الفكر الانفصالي" في زمن الضيق، كسعيد حمامي، وعزالدين القلق، ونعيم خضر، وعصام السرطاوي، وغيرهم من أسقط حديثا، كمحمد ابو شعبان، وأسعد الصفطاوي، وغيرهم، فاننا ان لم نفعل ذلك، ورضينا بنهجية استبدال القبعات بدلا من الاشخاص فنكون نرسخ التلون الانتهازي في المذاهب، ولا نسهم في عملية انعتاق الشعب من غيبوبة الجهل، الامر الذي هو شرط ملازم للديموقراطية.

تحـــدّيات التغـــيير والتجـــديد في مواجهـــة معطيات المرحلـــة الراهنـــة

المعارضـــة الديمقراطـــية ومفترق الطرق المصيري

غـــازي أبو جـــياب

يحفل تـاريخ نضالنـا الوطنـي بـالكثير مـن النمـاذج والشـواهد التـي تدلـل علـى الادراك المتـأخر لحقيقـة الأشـياء، والتنبـؤ العلمـي المسـبق بمـا يحملـه سـياق تطوري معين من مآلات تبدو لاحقا، أمام الوعي، بمثابة بديهيـات مفهومـة. أو كما يقـال، نـدرك، ونعـي، ونسلم بعد فوات الآوان. ولـم يندر أن نصل لهذا الوعي والادراك بعد أن تكون قد حلت بنا كارثة أو تلظينا بنيران مآساة جديدة. وما أكثر المآسي التي تطرز تاريخ قضيتنا؟! واللافت للنظر اننا عندما نمـارس العملية النقدية، بأثر رجعي، إن جاز التعبير، فهذا غالبا ما يـأتي مـن قبيـل دفـع اللائمة عن أنفسنا وهربا من دفع فاتورة الحساب عمـا جنيناه علـى أنفسـنا ولـم يجنه أعداؤنا علينا فقط. لكن الأهم من كل ذلك اننا سرعان مـا ننسـى الـدروس والعبر المستخلصة من هـذا النقـد الذاتـي، لنعـاود الكـرة مـرة أخـرى ونقـع فـي مطبات أخرى لنرتكب ذات الأخطاء. نخترع الاعذار وهلم جرا. وفي كل مـرة يخرج الكل مظفرا وطاهر الذيل ونقرأ الفاتحة على أرواح شـهدائنا، ونعـاهدهم على تقديم المزيد من القرابين.

هذه المقدمة تبدو ضرورية في ضوء اتفاق الجميع على تعريـف المرحلـة التـي يمر بها نضالنا الوطني وقضيتنا الفلسطينية بأنها تتسم بمصيرية وحراجة قل أن صادفنـا نظـيرا لهـا. وبالتـالي، فـان حجـم المخـاطر والخسـائر التـي يمكـن ان نتعرض لها، والتي قد تكون من النوع غير القابل للاصلاح هـذه المـرة، اذا لـم

نحسن قراءة معطيات المرحلة الراهنة ونجيد التعامل معها، قد لا تجعل جماهيرنا تصفح بسهولة أخطاء مصيرية تتناول وجودها ومجتمعها ومستقبلها في هذه المرحلة بالذات.

هذا الكلام موجه للجميع بطبيعة الحال، لكنه يخص بادئ ذي بدء قوى المعارضة الديمقراطية بشكل خاص التي باتت تخلي المضمار شيئا فشيئا جراء تكتيكاتها العقيمة وانعدام البوصلة الموجهة لسياسة صائبة تتعامل مع الملموس والكائن في وجدان الناس بدلا من الغرق والاغراق في المجرد والشعارات الرنانة التي تعوزها الآلية للتحقيق، وتفتقر لمداخل الاستيعاب والهضم من جانب أعضائها وأنصارها قبل الجماهير العادية غير المسيسة. وهكذا، فهي تجعل من نفسها، شاءت أم أبت شريكة للسلطة في تعميق حالة الاحباط واليأس التي أصبحت تلف قطاعات واسعة من جماهيرنا. ومن الجهة الأخرى فهي تمكن السلطة من احكام قبضتها على مقاليد مجتمعنا والتحكم في مجرى تطوره على نحو شبه مطلق وبشكل ينذر بعواقب وخيمة تبدو علائمها واضحة في الأفق.

ان جسامة التحديات المنتصبة أمام مجتمعنا الفلسطيني بشكل عام وأمام القوى الديمقراطية بشكل خاص، تلزم كل وطني وديمقراطي غيور برفع صوته عاليا، ليس فقط للتنديد بالسلطة الفلسطينية وبسياستها في العديد من المجالات، بل وأيضا لتوجيه النقد اللاذع للسياسة والتكتيكات التي تنتهجها المعارضة الديمقراطية التي لم ترتفع الى مستوى المسئولية الوطنية والتاريخية التي تفرضها المرحلة التي بلغها نضالنا الوطني.

ان هذا المؤتمر قد يشكل مناسبة جيدة لتبادل الأفكار وايصال الصوت لكل ذوي الشأن في المعارضة الديمقراطية ولشارعنا الفلسطيني بشكل عام، لعل ذلك يشكل اسهاما متواضعا من قبل المشاركين جميعا في ايقاظ هذه المعارضة من سباتها وجعلها تبادر الى اتخاذ المواقف الصائبة قبل فوات الآوان. فهامش

الوقت المتاح أمامها محدود جدا هذه المرة . اذ ان التطورات المتلاحقة التي تشهدها ساحتنا الفلسطينية في الداخل منذ اتفاق أوسلو وبعد قيام السلطة الفلسطينية – تطور المفاوضات مع اسرائيل من جهة ، وسياسة السلطة الفلسطينية وممارساتها من الجهة الأخرى – جعلت المعارضة تلهث وراء الأحداث، وعمقت من أزمتها أكثر فأكثر في ظل انعدام برنامج واقعي يترجم هذه المعارضة الى لغة الفعل الممكن والمؤثر.

فللاسف الشديد، لم يقدر على الدوام أن تفضي الحوارات والآراء الداخلية، على مستوى القاعدة والكوادر الى تبني نتائجها أو أخذها بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات على مستوى القيادات المركزية في فصائل المعارضة الديمقراطية ذاتها. فالارادة والرغبة النابعتين من الادراك العميق للحاجة الماسة للتغيير قوبلت اما بتزوير ارادة وآراء الجمهرة الواسعة من الاعضاء والكوادر، أو انها صودرت بواسطة قرارات الهيئات القيادية التي تتصرف وكأنها تمتلك الحقيقة كلها حتى لو قالت كلاما خلاف ذلك.

ان هذا العرض لا يعني بأي حال من الاحوال دعوة للخروج عن أطر الفصائل الديمقراطية أو تحطيمها بحثا أو سعيا لاقامة حزب جديد لم تنضج بعد شروط الحياة والديمومة له. فالنكوص في هذه الحالة ليس سوى سقوط في ما هو أشد ظلمة.

واذا كانت المرحلة الأخيرة قد شهدت محاولات لتشكيل تنظيمات سياسية جديدة متناثرة هنا وهناك، فان تجربة هذه التنظيمات لا تفسرها فقط محاولات السلطة لاحداث اختراقات في صفوف المعارضة. بل انها تعكس من الجانب الآخر ارهاصات ولادة الجديد الذي يأخذ هذا الشكل المشوه بالنظر الى عناد قيادات الفصائل الديمقراطية بعدم ابداء التفهم للحاجة الماسة للتغيير. وهي امعانا في عنادها تحاول اعطاء تفسيرات لهذه الظاهرة ولظاهرة انفضاض جزء من اعضائها وأنصارها من حولها أقرب للغيبية منها للواقعية السياسية.

فهي تعلل ذلك بمنطق الاستخذاء والهزيمة والتساقط، أما هي فما زالت قابضة على ايمانها في زمن التراجع والهزيمة؟! فكل شئ ما زال في نظرها صحيحا: الايديولوجيا، والسياسة، والتنظيم، ولا داعي لاعادة النظر في شئ؟! وكلما ألح علينا الواقع باعطاء اجابات ملموسة عن المعضلات الناشئة نرى جنوحا أكثر نحو الايغال في التحدث عن الاستراتيجي. وكأن المطالبة باعطاء مثل هكذا اجابات باتت ترادف الخيانة لهذا الاستراتيجي وللحق التاريخي وما الى ذلك من كلام أصبح ممجوجا وتعافه النفس، لاسيما وانه يأتي غالبا على شكل اتهامات تعوزها الدقة والانصاف.

ان الصراحة تقتضينا القول بأن لا مناص من مواصلة خوض النضال الداخلي العنيد في أطر تلك الفصائل الديمقراطية من جانب أعضائها، وكذلك من جانب جمهرة المثقفين المعنيين بمصير هذه الفصائل، وذلك من أجل الوصول لهدفين رئيسيين:

١-حمل قيادات هذه الفصائل لاجراء وقفة نقدية صادقة وعميقة أمام ماضيها وواقعها الحالي. وقفة نقدية تطال كل ما يبدو مقدسا وغير قابل للمس. ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. اذ لا يجوز استمرار الصمت أمام ما يبدو وكأنه محاولة للهروب من مواجهة هذه المسائل من منطلق المحافظة ومقاومة التجديد.

٢-تصويب العلاقات الداخلية في هذه الفصائل باتاحة قدر واسع من الديمقراطية بحيث تسهم قيادات وكوادر هذه الفصائل في الداخل بلعب دورها الحاسم في صناعة القرار، ووضع حد لهذا الوضع المشوه الذي يقوم فيه المركز الكائن في الخارج باتخاذ القرارات الحاسمة دون ان تكون لديه الاطلالة والمعطيات الدقيقة لاتخاذ القرارات الصائبة.

ان الحديث عن انتقال مركز الثقل النضالي داخل الارض المحتلة لم يرافقه أبدا نقل ثقل القرار التنظيمي للداخل. وكل ما حدث في هذه الفصائل هو مجرد

اطار ديكوري لا أكثر. وظل الكلام عن الديمقراطية الداخلية واشراك الداخل في القرار ضربا من التزوير ومخالفة الحقيقة.

هذا الواقع التنظيمي الداخلي في فصائل المعارضة الديمقراطية، وبشكل أكثر تحديدا، في الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، يجعل من بلوغ الهدفين الآنفين: تعميق الديمقراطية الداخلية وممارسة النقد الجدي لبرامج شاخت وانهارت، هي مهمة ذات الحاحية قصوى. وبدون ذلك لا يبدو ممكنا لعب أي دور ناجح في التصدي لتحديات المرحلة الراهنة وتقليص المخاطر التي تنطوي عليها، سواء من ناحية الخطر المحيق بأهداف برنامجنا الوطني أو بالمخاطر الاجتماعية الناجمة عن سلوك وتوجهات السلطة الفلسطينية.

فاذا كنا نقر جميعا بأن قضيتنا ونضالنا قد دخلا مرحلة تاريخية ونوعية جديدة، فلا بد ان يرافق هذا الاقرار استعداد عال وجرأة كبيرة لفحص أدوات تعاملنا مع هذه المرحلة. صحيح انه منذ انطلاق حركة المقاومة المعاصرة لشعبنا، شهدت ساحتنا الفلسطينية، في أكثر من مرحلة، حالات علت فيها أصوات الجدل مصحوبا بازدياد حدة التعارضات والتناقضات التي أدت الى انقسامات تلتها محاولات توافق وتوفيق نجحت في معظم الأحيان في الجسر على الخلافات الناشئة بين الفصائل الرئيسية لهذه الحركة في ظل النظام السياسي الذي مثلته م.ت.ف في حينه. لكن يبدو ان الأمور تأخذ في هذه المرحلة منحى مختلفا وجديدا. فصيغة م.ت.ف ومعها مفاهيم اعتدنا عليها من قبيل الوحدة الوطنية وبرنامج الاجماع الوطني آخذة بوتائر سريعة في احتلال موقعها في ذمة التاريخ، والنظام السياسي الآخذ في التشكل والتبلور في ظل السلطة الفلسطينية في الداخل يعمل على اهالة التراب على ذاك الماضي بالرغم من الكلام الذي نسمعه أحيانا من رموز هذه السلطة حول المنظمة واستمرار دورها. وحتى لو افترضنا ايمان وصدق هذه الرموز فيما تذهب اليه من كلام

حول الحرص على المنظمة ومؤسساتها، بيد ان الواقع العنيد يفصح بغير ذلك، والحقائق العنيدة الآخذة بالتشكل على الارض تعزز الاستنتاج الآنف.

اذن أين قوى المعارضة الديمقراطية من هذا الواقع الجديد وما هي خططها وبرامجها الآنية والمستقبلية للتعامل مع هذا الواقع؟

يمكن القول بأن المعارضة الديمقراطية ومنذ مؤتمر مدريد قد ارتكبت سلسلة من الأخطاء المريرة واتخذت لنفسها من الأعذار والشعارات ما لم يصمد أمام واقع أو اختبار. وفي مقدمة تلك الأخطاء تنحيتها لنفسها عن كل مجالات الفعل والتأثير في كل ما جرى. ومن المؤسف انها تواصل اتباع هذا النهج حتى اللحظة. لكن الخطير في استمرار هذه السياسة في هذه المرحلة ان انعكاساتها لن تبقى كما في السابق محصورة في الاطارات التي احتوتها ظروف العمل الفلسطيني والعلاقات السابقة وبالتالي كان من الممكن ان تظل أخطارها ومضارها محصورة في حدود معينة.

فليس من المقبول البتة ان تبرر المعارضة الديمقراطية مقاطعتها لمؤسسات م.ت.ف بالقول بأنها تحولت لغطاء يمرر السيد ياسر عرفات سياساته وقراراته من ورائها، وتنسى هذه المعارضة أو تتناسى أنها كانت شريكة على الدوام في هذا النظام الذي كرس قيادة الفرد، وأفرغ مؤسسات المنظمة من محتواها الديمقراطي. و أمام هذا الحال، لم يكن من الواقعي والمنطقي أيضا رفع شعار المؤتمرات الشعبية والوطنية لاعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ديمقراطية. شعار افتقر في حينه وما زال يفتقر لأية آليات لتحقيقه.

منذ مؤتمر مدريد مهدت القوى الديمقراطية الطريق وأبقته سالكا تماما أمام القيادة الفلسطينية لانتاج أوسلو والاتفاقات اللاحقة دون أي ازعاج. ومهما قيل عن حجم التأثير الضعيف على قرار القيادة الفلسطينية، أو ما أطلق عليه القيادة المتنفذة في م.ت.ف، فانه لن يبهت أبدا حجم مسئولية القوى الديمقراطية بهذا

الشأن. والخطير الذي تبدى لاحقا وما زال يتبدى حتى الآن هو استمرار تشبث هذه القوى بنفس النهج، الأمر الذي يمهد لانتاج نظام سياسي ومجتمعي فلسطيني يقضي على ما راكمته نضالات القوى الديمقراطية والوطنيين الشرفاء في الحركة الوطنية الفلسطينية عموما، من تثبيت شئ من التعددية السياسية والفكرية باتجاه افساح المجال أمام السلطة الفلسطينية القائمة في الداخل لتكريس مجتمع الحزب الواحد والفرد الحاكم وتفسخ وتآكل الكثير من المعايير والقيم المجتمعية التي خلقها وكرسها النضال الفلسطيني، هذا فضلا عن المخاطر التي تحيق بأهداف النضال الوطني لحركة التحرر الوطني الفلسطينية.

وفي حمى الانقسام وردود الفعل على اتفاق أوسلو وبعد ذلك قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية جرى رفع الشعارات التي لقيت تجاوبا عاطفيا من قبيل شعار اسقاط أوسلو ومقاطعة السلطة الفلسطينية. شعارات لم تكن قابلة للتحقيق على الأقل بالشكل الذي تصورت فيه قيادة المعارضة الديمقراطية ذلك. لم تدرك قيادة هذه المعارضة ان مواجهة أوسلو لن تتم الا باللعب على الأرض التي خلقها هذا الاتفاق، بالتصارع مع نتائجه وتطبيقاته وذلك بهدف تجاوزه وعدم تحوله الى سد يحول دون تحقيق أهداف برنامجنا الوطني. وبالمثل جرت صياغة موقف غير مفهوم حيال العلاقة مع السلطة الفلسطينية والعمل في أجهزتها. تلهينا كالصبية في تصنيف أجهزة السلطة وتحديد مستويات ومراكز العمل التي نقبل بالتعاطي معها. تم تجريم الدعوة لاستغلال الفرصة التي اتاحها اتفاق أوسلو من أجل دخول القسم الرئيسي من الجسم القيادي لهذه الفصائل للداخل كي تكون في موقع الفعل والتأثير الحقيقيين.

جرى تفويت الكثير، وتضاعف الندم مع الأيام في عدم اتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة. لكن للاسف ما زال البعض يفكر بهذه الطريقة ويعتقد ان من الممكن أن تبني المعارضة الديمقراطية لنفسها مجتمعها الخاص ونظامها

السياسي الخاص. فالجديد والنوعي لم يتم استيعابه وتمثله بشكل يلقى ترجمته في برامج عملية تجعل من المعارضة الديمقراطية شيئا لا يحلق في عوالم بعيدة عن الناس وهمومها. فمن تحالف العشرة الى برنامج الخلاص الوطني لم تجن المعارضة الديمقراطية شيئا يذكر سوى تعمق أزمتها وبهت صورتها وفعلها وتأثيرها.

قد يكون من نافل القول التأكيد هنا على ان هذا النقد القاسي للمعارضة الديمقراطية ولبرنامجها انما يأتي من منطلق الحرص على هذه المعارضة وليس بهدف التعريض بها أو هدمها.

ان المعارضة الديمقراطية قادرة على ان تنهض، ولا بد من ان تنهض، لتقوم بدورها حيال المهام الجسيمة المدرجة على جدول أعمال مجتمعنا الفلسطيني في الداخل وشعبنا الفلسطيني حيثما وجد، وهي لن تكون قادرة على فعل ذلك سوى من خلال برنامج قابل للتطبيق وقادر على خلق اصطفاف جماهيري واسع حوله، ويتطلب هذا منها اعادة النظر الجدي والقيام بعملية مراجعة شاملة لبرامجها القديمة وتنحية ما شاخ واندثر من تلك البرامج وصولا لصياغة برنامج جديد، لانه ليس ثمة مجال للحديث عن أي برنامج متماسك، جدي ومقنع، تطرحه المعارضة الديمقراطية للتعامل مع معطيات المرحلة الراهنة أو المستقبل الذي لا يمت الى ضمير الغيب.

قد يكون طرح هذا المطلب بقوة وبعلانية قد تأخر بعض الشئ. لكن لم يفت الأوان بعد وفي غمرة ذلك، وتحت الضغط المتلاحق للاحداث والتطورات تجد المعارضة الديمقراطية نفسها تبحث في الموضوع الأول والملح الآن. أعني موضوع الانتخابات. فكيف تتعامل المعارضة الديمقراطية مع هذا الموضوع الذي يضعها على مفترق طرق مصيري ؟

المعارضة الديمقراطية وانتخابات المجلس الفلسطيني

منذ تحديد العشرين من كانون الثاني لعام ١٩٩٦ كموعد لاجراء الانتخابات للمجلس الفلسطيني وصدور مشروع قانون الانتخابات، أخذت الساحة الفلسطينية في الداخل تعج وتزدحم بالنشاطات التي تدور حول موضوع الانتخابات ومشروع القانون المطروح.

وكما هو معروف، حسمت منذئذ، وقبل ذلك أيضا، الغالبية العظمى من الفصائل مواقفها باتجاه الاعراب عن استعدادها للمشاركة في هذه الانتخابات. وذلك بمعزل عن الانتقادات التي وجهت لمشروع قانون الانتخابات الذي ينطوي على العديد من الثغرات الخطيرة، وكذلك بالرغم من القرار الفردي القاضي بتبكير موعد اجراء هذه الانتخابات. هذان العنصران اللذان جاء كلاهما ليخدما طرفا واحدا هو السلطة. على أية حال ليس هذا بموضوعنا قيد المعالجة. لكن لا بد من أن نسجل في سياق تعقب وتحليل رد فعل المعارضة بشكل عام الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى: وتتعلق بموقف حركة حماس التي أحسنت صنعا عندما لم تتخذ لنفسها موقفا مقيدا منذ البدء ،وتركت تحديد موقفها من المشاركة في الانتخابات الى حين اتضاح ظروف اجراء هذه الانتخابات، وماهيتها، وما يمكن أن يترتب على المشاركة فيها أو مقاطعتها .فأثبتت بذلك أنها " تشتغل " سياسة بحق، وتتعاطى مع قضايا الواقع بشكل علمي ومنطقي. وحركة حماس باعلانها غير المباشر عن اقامة الحزب الاسلامي الجديد الذي يكاد يكون محسوما أمر مشاركته في الانتخابات، قد فعلت الشئ الصواب.

ان هذا الحزب الجديد هو الواجهة العلنية لحركة حماس دون ان يدعي بانه هذه الحركة، أو ان حماس بمجموع مكوناتها التنظيمية والايديولوجية قد ذابت في هذا الاطار. ان هذا الموقف يأتي مستجيبا للتالي:

١-فهم حماس للواقع الجديد والحاجة للتكيف معه. وليس بالضرورة ان تكون ضربات السلطة لها أومحاولة اختراقها قد لعبت الدور الحاسم في قرارها بانشاء الحزب الجديد والانخراط في لعبة الانتخابات.

٢-لقد وجدت حماس، من خلال انشاء هذا الحزب، الطريق للخروج من مأزق التناقض بين برنامجها الايديولوجي والسياسي وبين استحقاقات الانخراط في عملية الانتخابات، وبالتالي القبول باللعب على الارض التي خلقها الاتفاق الذي ترفضه. لاسيما وانها غير قادرة كحركة فتية على اتخاذ موقف مخالف لقناعات العديد من قواعدها وكوادرها. أي بكلمات أخرى، كان تشكيل هذا الحزب جوابا على عدم القدرة على اجراء تغيير ايديولوجي أو برنامجي بدون احداث هزة في صفوفها. وأخيرا فان هذا التكتيك سيحفظ لحماس مخرجا اذا ما سارت الأمور وفق سيناريو مختلف مؤداه انهيار الاتفاق ومعه ظهور فشل أو انهيار للسلطة الفلسطينية.

ولا يجدي كل ما يصدر عن الناطقين باسم حماس، وكأن لا علاقة لحماس بتشكيل هذا الحزب الجديد أو ان تشكيله كان خروجا قسريا عن حركة حماس بفعل مؤامرة حاكتها السلطة.

الملاحظة الثانية: وتتصل بما يعتمل في صفوف المعارضة الديمقراطية، وتحديدا الجبهتين الشعبية والديمقراطية، كون القوى الأخرى في هذا المعسكر قد أعلنت موقفها في اتجاه المشاركة بالانتخابات.

يتميز الوضع هنا بشئ من الارباك والارتباك، ولكن الشئ الذي يجدر التوقف أمامه والذي يحمل بعض المعاني الخطيرة:

١-ان البحث في هذا الموضوع قد جاء متأخرا بعض الشئ، وهو يأتي أيضا في ظل قرارات سابقة تدعو لمقاطعة الانتخابات. قرارات اتخذت في حينه دون أن تكون قد اتضحت الصورة كاملة، ودون أن تكون قد طرحت

مسألة الانتخابات بالملموسية المطروحة بها الآن، وبعد مضي هذه الفترة على قيام السلطة الفلسطينية وقطع شوط بعيد في تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقات التي جاءت بعده.

٢-تعجل قيادة الجبهة الديمقراطية من خلال لجنتها المركزية باتخاذ القرار بمقاطعة الانتخابات. هذا القرار الذي ربما لم يلق الارتياح التام في أوساط كافة قواعد وكوادر وأنصار الجبهة الديمقراطية في الداخل.

٣-محاولة قيادة الجبهة الديمقراطية في الخارج، من خلال القيادة المشتركة مع الجبهة الشعبية، جر الأخيرة لاتخاذ الموقف نفسه، وهو الأمر الذي يجد تجاوبا مع قناعات ومواقف جزء من قيادة الجبهة الشعبية. وما يحدث مؤخرا من محاولات يقصد البعض من ورائها قطع الطريق على استنفاد النقاش الداخلي بالطرق الديمقراطية، خصوصا في أوساط الجبهة الشعبية، ومحاولة املاء رؤية وقناعات خاصة بهذا البعض، وأعني فرض استمرار التمسك بالموقف السابق الرافض للانتخابات دون دراسة وتقييم كافة المعطيات والمستجدات، إنما يحمل دلالات خطيرة لا تمس فقط صوابية التوجه، والموقف، والسياسة فحسب، بل وأيضا صميم الوحدة الداخلية على نحو أخطر بكثير مما تتصوره قيادة الجبهة الشعبية في الخارج انه طريق الانتحار الذاتي الذي يدعو البعض للسير فيه دون إعمال أي فكر ودون الاصغاء لأي نبض.

ربما هذه هي المرة الأولى التي يصطخب فيها الجدل في أوساط الجبهة الشعبية بهذا الشكل الذي لا أرى فيه ما يعيب، بل أنه في نظري دليل عافية اذا ما قدر له أن ينتهي الى موقف موحد ينصاع لارادة غالبية أعضاء الجبهة وكوادرها وانصارها، وجمهرة واسعة من المثقفين والناس عموما الذين يرون في استمرار وضع السلطة وسياساتها وتوجهاتها ولونها الواحد ما يضعف الآمال

بحدوث تحسن ملموس، أو تغيير ما على الوضع الفلسطيني في الداخل والوضع الفلسطيني بشكل عام.

وهنا، لا بد من القول ان الموقف الذي ستتخذه قيادة الجبهتين، وبخاصة قيادة الجبهة الشعبية، هو من الأهمية والمصيرية بمكان بحيث لا أجدني أبالغ اذا ما قلت ان هذا الموقف سيسجله التاريخ إما لهم وإما عليهم.

فما الذي يمكن ان ينطوي عليه استمرار التشبث بالموقف السابق الرافض لانتخابات المجلس الفلسطيني؟ وأين تكمن خطورة موقف يحجم عن المشاركة في الانتخابات؟ وما هي الانعكاسات المحتملة لهذا الموقف؟

أولا: ان عدم رؤية المسار التشكلي الجديد للنظام السياسي الفلسطيني الوليد، بغض النظر عن مدى تشوهه، وبصرف النظر عن الحدود والقيود المفروضة على تطوره وآفاق هذا التطور سيعني الخروج من هذا النظام. ان "شرعية" من نوع معين ستنشأ وتزكي هذا النظام السياسي الجديد بعد إجراء الانتخابات. ومهما تكن الانتقادات الموجهة لهذه الشرعية، فهي ستكون أضعف بما لا يقاس من الانتقادات التي وجهت حتى الآن ل "شرعية" اتفاق أوسلو وما أعقبه، ول "شرعية" السلطة الفلسطينية، التي تحكم وتقود الآن دون أن تكون منتخبة من قبل الشعب، أو من جزء من الشعب الفلسطيني على الأقل. المطلوب هو الخروج من هذا النظام وليس الخروج عليه. فهذا الخروج على النظام بمعنى رفضه لن يكون منذ الآن وحتى اشعار آخر سوى خروج لفظي لن يغادر موقعه الى رحاب أي فعل جماهيري ملموس.

وفي هذا السياق يجدر ان يبقى ماثلا أمام العيان الخطر الناجم عن استمرار ترديد مقولة الشرعية النضالية، والشرعية المستمدة من م.ت.ف باعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا والكيان السياسي للفلسطينيين، وذلك في مواجهة شرعية منقوصة قدر ما تكون منقوصة ممثلة بمجلس فلسطيني منتخب. هذه المقولة

ستكون عرضة للفراغ والافراغ من كل محتوى. فالسلطة الفلسطينية في الداخل التي ستكون ممثلة بالمجلس ورئيس السلطة التنفيذية المنتخبين ستتمكن من ارساء منظومة من القوانين والانظمة غير الديمقراطية التي تجعل المعارضة الديمقراطية تعود سنين طويلة للوراء. تناضل من جديد كي تنتزع لنفسها وللمجتمع الفلسطيني حقوقا ديمقراطية آخذة في أن تصبح شيئا فشيئا في مهب الريح.

ثانيا: السير في اتجاه مخالف لرغبة وارادة الغالبية الساحقة من الجماهير التي تبدي حماسا للانتخابات وتلح على المعارضة للمشاركة فيها. وكافة المؤشرات تؤكد حتى اللحظة ان الغالبية الساحقة من هذه الجماهير ستذهب لصناديق الاقتراع. وهذا بحد ذاته من شأنه ان يرسم علامات استفهام خطيرة حول الدعوة لاجراء استفتاء يقول شعبنا كلمته فيه بالنسبة لاتفاق أوسلو، كما تطالب به المعارضة الديمقراطية. أوليس من الواضح ان الدعوة لاجراء مثل هذا الاستفتاء ستضعف كثيرا بعد اجراء الانتخابات والمشاركة الجماهيرية الواسعة فيها حتى وان كانت تشمل جزءا من شعبنا فقط؟ ان التكتيك السليم من وجهة نظر المعارضة الديمقراطية يقتضي الحذر من وضع الانتخابات الحالية في قالب الاستفتاء على اتفاق أوسلو، ومنطق مقاطعة الانتخابات بالشكل الذي تطرحه المعارضة يقود بشكل مباشر أو غير مباشر الى دعم وتعزيز وجهة نظر الطرف الآخر.

ليس من التناقض في شئ ان تبقى المعارضة الديمقراطية على موقفها في رفض اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة وان تطرح موقفا يعالج مسألة الانتخابات والمشاركة فيها على مستوى آخر وبدواع ومبررات أخرى لا تمس أبدا جوهر الموقف المناهض لاتفاق أوسلو. ان طرح الموقف بمثل الحدية التي تميز المعارضة الديمقراطية يعمل على طول الخط ضد منطق هذه المعارضة

ويؤدي الى عزلتها عن الجماهير التي في رأي قسم كبير منها ان مشاركة المعارضة في الانتخابات تعني عدم ترك المجال للسلطة لاستمرار تحكمها في الأمور بالشكل الذي لا يحظى بتعاطف كبير.
ويخطئ من يظن ان السلطة الفلسطينية تكترث كثيرا بموضوع مشاركة المعارضة في الانتخابات فربما ان عدم المشاركة يفيدها أكثر بكثير من الموقف الآخر.

ثالثا: تعريض وحدة هذه الفصائل للخطر. والخطر ربما يأخذ هذه المرة طابع النكوص والارتداد عن الاطار ومغادرته، بل ربما يرتدي شكلا آخر مؤداه المس بمصداقية وشرعية قيادات هذه الفصائل التي ستواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، وسترتسم علامات شك كبرى حول جدية هذه القيادات في التعامل مع ارادة قواعدها وكوادرها وجماهيرها. فليس هناك من معنى للاصرار على مواقف ترفضها الغالبية العظمى من هذه القواعد والكوادر والجماهير سوى ان هذه القيادات لا تعيش تفكير ومزاج الناس، ولا تتلمس بدقة التغييرات الحادثة.
لم يعد بالامكان اقناع أحد بأن استمرار التمسك بالشعار القديم هو شئ ينم عن ثورية أكبر أو حرص أكثر على البرنامج الوطني. فالخطاب القديم عندما يظل على قدمه، بكل العناصر التي يحملها، فانه لا يؤدي سوى الى حالة من الانفصام والانفصال عن الواقع. هذه الازدواجية قد يتمكن البعض القليل من الاستمرار في التعايش معها، نخبة قليلة فقط، لكنها تفقد الغالبية في نهاية الأمر للخروج منها بحسم قناعاتهم باتجاه ضبط ايقاع حركتهم مع حركة الواقع دون الانحناء والاستكانة أو الاستخذاء أمام وقائع تشوه صورة نضالنا كله وتهدد مكتسبات نضال شعبنا.

رابعا: ان المشاركة في الانتخابات، وفي هذه الحالة ليس بالضرورة ان تصل هذه المشاركة الى صناديق الاقتراع، بل بمعنى الانخراط الكلي في معركة

الديمقراطية واتخاذ الموقف الصائب من المشاركة في الاقتراع في ضوء معطيات اللحظة: المعركة حول قانون الانتخابات .. الاصطفافات وموازين القوى .. نزاهة العملية الانتخابية .. عدم وجود اشتراطات مقيدة تمس بجوهر الموقف، وما الى ذلك، ستتيح لقوى المعارضة الديموقراطية فرصة رص صفوفها وشحذ طاقات أعضائها وأنصارها وشرح برنامجها ومواقفها للجماهير.

ان هذا الموقف يجب أن يأخذ نقطة انطلاقه من تأييد العملية الانتخابية الديمقراطية مع ابداء التحفظات على القيود التي تجري هذه الانتخابات في ظلها، لا أن يجنح هذا الموقف لفرضية خوض الحملة من أجل مقاطعة الانتخابات. ثمة فرق جوهري بين كلا وجهتي النظر هاتين. فوجهة النظر الأخيرة لن يكون لها نصيب من النجاح في اقناع الجماهير بصحة موقف المعارضة الديمقراطية حتى لو وجدت نفسها مضطرة لمقاطعة صناديق الاقتراع.

أخيرا فان حسابات الفوز والخسارة مترجمة الى لغة المقاعد التي قد تكسبها المعارضة الديمقراطية، والمعارضة بشكل عام يجب ألا تكون العامل المقرر في خوض هذه الانتخابات حتى النهاية. لكن في كل الاحوال فان الموقف من هذه العملية سيحمل في ثناياه رسم ملامح المستقبل بالنسبة لموقع المعارضة الديمقراطية على الخارطة السياسية، موقعها وتأثيرها في أوساط الجماهير، وشكل ومحتوى النظام السياسي الآخذ بارساء قواعده سريعا ولن ينتظر طويلا لانجاز مراجعات تتسم بالبطء وانعدام التقدير لقيمة اللحظة السياسية.

في العلاقة بين الاجتماعي والوطني

محاولة لفهم أزمة الأحزاب السياسية الحالية

اصلاح جاد

كثر الحديث في الآونة الأخيرة -وخاصة بعد نجاح السلطة الفلسطينية في توطيد نفسها- بأنه لكي تخرج الأحزاب الفلسطينية الايديولوجية من مأزقها الحالي يجب أن تركز على بعض الشعارات الاجتماعية التي تهم الشرائح المختلفة، اذ لم يعد الشعار السياسي الوطني كافيا في حد ذاته لاجتذاب الجماهير، وبالتالي لتوسيع قاعدة تلك الاحزاب جماهيريا. والمقصود هنا بالطرح الوطني، طرح تلك القضايا المتعلقة بمرحلة التحرر الوطني التي تعني - في الحالة الفلسطينية - حق تقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين. اما ما يقصد بطرح "الجوانب الاجتماعية" تاريخياً، فكان يعني الدفاع عن حقوق قطاعات أو فئات اجتماعية معينة مثل العمال، والنساء، والطلاب ... الخ. وكان المقصود دائما من قبل الأحزاب الايديولوجية اليسارية ان قضايا تلك الفئات والشرائح ستحل عندما تحل القضية الوطنية بالانتصار وتأسيس الدولة. وهذا لا ينفي استهداف هذه القطاعات بشكل محدد ولكن اساسا لدفعها للفعل السياسي وتأطيرها من أجل هذة الغاية.

اما الحديث مؤخرا عن "زيادة جرعة المطالب الاجتماعية" لاجتذاب الجماهير كأحدى آليات خروج الأحزاب اليسارية الايدولوجية من أزمتها، فما هو الا تكريس لهذه الازمة بدلا من الخروج منها. فهذا الفهم الميكانيكي للعلاقة بين المطلب الوطني والمطلب الاجتماعي يكمن في احد اسباب ازمة تلك الاحزاب.

فالمطالب الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فئات وشرائح اجتماعية تحتاجها وترفعها كشعار لها، مثلها في ذلك مثل الشعار الوطني العام الذي يمس في هذه الحالة شرائح اجتماعية واسعة تكون متضررة جميعها من وضع تفقد فيه استقلاليتها على الفعل والتطور. كذلك لا تنفصل هذه المطالب الاجتماعية، ليس فقط عن شرائح اجتماعية تحملها، ولكن ايضا عن وجود حرية حركة وفعل وتعبير لهذه الشرائح في تنظيم نفسها وطرح برامجها وقيادة حركتها لتحقيق انجازات في المجتمع، وايضا في علاقتها بالسلطة السياسية.

ان عدم فهم هذه العلاقة بين البرامج الاجتماعية والحركات الاجتماعية يطرح اشكالية امام الاحزاب اليسارية الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧. وتبرز هذه الاشكالية بشكل واضح اذا فحصنا العلاقة بين تلك الاحزاب اليسارية وبين منظماتها الجماهيرية التي انبثقت عنها في معظمها في اواخر السبعينيات.

وبدون الدخول في التفاصيل التي حدت بتوسع عمل وتشكل منظمات جماهيرية مختلفة لتأطير الطلاب، والنساء، وايضا العمال، ابتداء من منتصف السبعينيات، سنجد أن هذه المنظمات الجماهيرية عملت على توسيع القاعدة الشعبية للأحزاب اليسارية خاصة كاحدى آليات زيادة الاصطفاف الوطني لمواجهة الاحتلال. وقد ميز هذه المنظمات او ما اصبح يطلق عليه اسم "الاطر الجماهيرية" انها من نتاج الأحزاب السياسية اليسارية، وبدعم منها، ويقودها كوادر رئيسية منها وخاصة من الشباب.

وبالرغم ان هذه المنظمات او الاطر الجماهيرية لم تدرس بعد بشكل دقيق خاصة في اطار علاقاتها بالأحزاب السياسية التي أوجدتها، إلا انه من الصعب القول ان تلك الاطر الجماهيرية كانت حركات اجتماعية منظمة تعبر عن مصالح الفئات والشرائح التي تحمل اسمها، اذ سرعان ما وجدت نسخ تنظيمية متشابهة بين كل قطاع اجتماعي سواء للطلاب او للنساء او للعمال مع عدم

وجود فروقات حقيقية في برامجهم الاجتماعية، وسرعان ما اظهر الهدف الحقيقي من نشأتها وهو ان تكون واجهة جماهيرية علنية للاحزاب السياسية السرية في ذلك الوقت.

وهنا نرى ان من احد مظاهر الغنى التي تميز الحركات الاجتماعية انها لا تنتهي او تتوقف عند تحديد مميزات ومظاهر محددة لها بشكل مغلق ونهائي مثل الاحزاب الايديولوجية في برامجها السياسية عامة، ولكن تحمل الحركات الاجتماعية في طياتها مفهوم التطور المستمر الذي يعطيها القدرة على تعديل هياكلها وبرامجها عند ملامستها للواقع اليومي في معرض مواجهتها للجمهور الواسع وكذلك للدولة. وهو الشيء الذي يولد باستمرار ممارسات اجتماعية جديدة تعدل وتعيد تعديل نفسها باستمرار وفي دينامية واضحة، وهذا هو مربط قوة الحركات الاجتماعية

لكن عندما ندقق النظر ونرى ما الموانع التي حالت دون تطور تلك الاطر الجماهيرية لحركات اجتماعية تعبر عن مصالح جمهورها نرى عددا من العوامل منها:

- ان المرجعية السياسية والادبية للاحزاب السياسية اليسارية لم تكن لجماهيرها ولا للشرائح الاجتماعية المختلفة المنضوية تحت لوائها او القريبة منها. فنظام التزكية او الكوتا المتبع بين الفصائل السياسية المختلفة عند تصارعها على مراكز القوة والقرار السياسي جعل تمثيل كل حزب او فصيل مضمونا بغض النظر عن مستوى شعبيته او جماهيريته. ولذا مهما زادت فاعلية الاطار الجماهيري في استقطاب اعداد اكبر من الجماهير، فالمردود الاساسي لهذه الشعبية كانت زيادة الوزن الحزبي على الساحة السياسية في مواجهة التصارع على القوة مع الاحزاب الاخرى، ولم يكن يعني ابدا زيادة وزن الجماهير ومطالبها على برامج الحزب السياسي وشعاراته الجماهيرية.

- ان اعتماد الاطر الجماهيرية في تمويل انشطتها -بالاساس- على الحزب السياسي رهن قيادات تلك الاطر - والى حد ما شعاراتها - بإرادة وتدخلات الحزب السياسي. اذ من الصعب تصور ظهور قيادة جماهيرية - غير مؤطرة حزبيا- لقيادة تلك الاطر اذ عادة ما كانت تفرض قوائم القيادة من أعلى.
- ان التمترس وراء الشعار السياسي والضعف النظري لفهم وتحليل الواقع بالاضافة للقناعة الراسخة بضرورة تفوق الشعار السياسي على كل ما عداه في مرحلة التحرر الوطني منح عدد من القيادات الحزبية أو قيادات الاطر الجماهيرية من الاصغاء لنبض الشارع، وجعل هناك مناعة من عدم وصول مطالب واحتياجات الجماهير اليومية الى رأس التنظيم السياسي أو الجماهيري، وبالتالي منع ذلك تحولها الى برامج وشعارات اجتماعية مختلفة.

ان هذا الفهم لعلاقة الأطر الجماهيرية بأحزابها السياسية قد يفسر لنا حالة الضعف التي واجهت بها تلك الاطر وايضا الاحزاب السلطة الفلسطينية عند استقرارها على أرض الواقع، وبدء وضع برامجها وسياساتها لتنمية وتطوير اوضاع المجتمع الفلسطيني. فعلى الرغم من تداخل مراحل التحرر الوطني مع مراحل البناء الاجتماعي لا نستطيع ان نفسر غياب طرح برامج ومطالب الفئات الاجتماعية المختلفة بالرجوع لهذا التداخل فقط. فغياب علاقة ديمقراطية بين الأحزاب السياسية اليسارية وبين جماهيرها بشكل عام ومنظماتها الجماهيرية بشكل خاص، ترك تلك الاخيرة في حالة عدم القدرة على التأثير على سياسات السلطة الفلسطينية الحالية. ومع ان السلطة الفلسطينية لم تعلن عن سياساتها بوضوح -قد يكون لعدم رغبتها او لعدم قدرتها على بلورة سياسات- الا ان هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية [اتفاقات باريس الاقتصادية بالاضافة لتقارير البنك الدولي عن تنمية فلسطين] وكذلك

الاجتماعية [التركيز على جباية الضرائب دون بلورة نظام ضمان اجتماعي يعمل على سد احتياجات المواطنين في الامان الاجتماعي مثلا] التي تستدعي التنبه والحذر من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والتي تحملت اساسا عبء التضحية والنضال الوطني سواء من العمال او فقراء الفلاحين او النساء والطلاب.

وقد يكون خارج نطاق قدرة هذه الورقة تحليل وفحص العلاقة بين الاحزاب السياسية اليسارية وبين كل الاطر الجماهيرية التي مثلت شرائح اجتماعية مختلفة منذ بدء تشكلها وحتى الآن، ولكن لغرض هذه الورقة سيتم فحص العلاقة عن قرب أكثر بين تلك الأحزاب اليسارية وبين أطرها الجماهيرية النسوية. فالتركيز على الأطر الجماهيرية النسوية يوضح بدرجة أكبر تداخل – وتعقد العلاقة احيانا– بين الشعار الوطني والشعار الاجتماعي، فالشعار الاجتماعي عندما يرتبط بالنساء ينظر له دائما كشعار خاص مرتبط بعالم النساء الخاص، ولا يرقى الى مستوى الشعار العام ولا بالطبع لمستوى الشعار الوطني العام.

اذا ركزنا النظر الآن على فحص العلاقة بين الحزب السياسي والاطار النسوي، سنجد ان معظم الاحزاب السياسية اليسارية كانت في معرض فهمها وتحليلها لقضية المرأة –التي تمر بمرحلة التحرر الوطني– تتبنى فهما "نصياً". بمعنى أنه تم اللجوء للنصوص لتفهم ما هو الموقف الذي يجب تبنيه. لذا كانت كتابات ماركس، وانجلز ولينين هي البوصلة التي تحدد خط سير الحزب مع الاطار النسوي. وفي هذا الاطار فهم ان قضية المرأة لن تحل إلا بعد انتهاء مرحلة التحرر الوطني، ورتبت اشكال القهر التي تعاني منها النساء بالقهر الوطني ثم الطبقي ثم الجنسي، ولن يحل الاثنان الأخيران إلا بعد التحرر الوطني. وعندما بدأت الأطر النسوية نفسها –بعد تبلورها– تبحث عن اقتباسات جديدة، وجدت كتب روزا لكمسبورج، والكسندرا كولونتاي، وايما

جولدمان التي وصفت كيف ستحل قضايا المرأة بعد الوصول للاشتراكية وانتفاء القهر الوطني والطبقي.

ان سيادة هذا الفهم في قلب الأحزاب السياسية اليسارية وأيضا في قلب الاطر الجماهيرية النسوية التابعة لها منع الامكانية النظرية لان يتحول شعار نسوي ما الى شعار عام في مرحلة البحث عن التحرر الوطني. وقد لا يكون هذا شيئا مقتصرا فقط على حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بل شاركها في ذلك العديد من حركات التحرر الوطني الاخرى سواء في افريقيا او في دول امريكا اللاتينية. اذ رفعت حركة مثل الساندنيستا في نيكاراجوا شعار "معاً في كل شيء" لكي لا تفصل النساء عن الرجال في مطالبتهم بالتحرر والثورة. وكذلك عملت منظمة AMNLAE –منظمة نساء ينكاراجوا والتي دعمها الساندنيستا لتكون ذراعهم بين النساء –على توسيع مشاركة النساء في العمل الثوري، وتشارك نفس الأهداف الوطنية للحركة. كذلك نظرت الساندنيستا لقضية النسوية "Feminism" كظاهرة "غربية" ابتدعتها الامبريالية لتفرق بين الرجال والنساء لتمنعهم سويا من تغيير أوضاعهم للأفضل.

إلا أن ملاحظة الساندنيستا وكذلك منظمة "نساء نيكاراجوا" ان العمل بين النساء يقتصر على نساء أساسا من الطبقة الوسطى المتعلمة ولا يصل الى قطاعات النساء الواسعة، أدى لمراجعة موقف المنظمة النسائية وايضا موقف الحزب. اذ وجدوا ان النساء في الطبقات الشعبية مكبلات بالاعباء المنزلية وايضا بعلاقات القوة الذكورية التي تهيمن على سلوك النساء وتمنعهن من النشاط والفعل. ان هذه المراجعة ادت الى الاحتفاظ بـ *AMNLAE* كمنظمة نسوية يوجد احتياج لها نسويا بعد ان كانت تهاجم كمنظمة تعمل لفصل النساء داخل جيتو، وأيضا لتبنيها برامج نسوية تتعلق بتغيير علاقات القوة في المجتمع، وهو الشيء الذي انعكس على سياسات الساندنيستا قبيل اسقاط نظام سوموزا وايضا بعد تأسيس الدولة الجديدة.

واذا عدنا للوضع الفلسطيني وحاولنا المقارنة -بالرغم من الاختلاف الجذري بين حركة الساندنيستا وحركة التحرر الوطني الفلسطيني -نجد أن امكانيات التأثير من الاطر النسوية الجماهيرية على الحزب السياسي كانت مغلقة. فبالاضافة لاسباب الهيمنة والتسلط التي مارستها الاحزاب السياسية اليسارية على منظماتها الجماهيرية والتحكم المالي والايديولوجي بها والتي تم الاشارة لها سابقا، كان للاعتناق الميكانيكي لسياسة المراحل الماركسية دور في تأجيل أي مطالب نسوية لما بعد التحرر. كذلك قد يكون للاصول الاجتماعية لشرائح مثل صغار المالكين في الريف والمدن، وتجار، وموظفين، واداريين، وطلاب وجزء من المثقفين -والتي تعتمد على مساندتهم معظم الاحزاب اليسارية- دور في تبني ايديولوجيات اجتماعية محافظة اما لا يريدون مواجهتها او متخذين موقف دفاعي عن انفسهم -كشيوعيين- ان هذا التزاوج بين شعبوية راديكالية ونظرة اجتماعية محافظة - عادة - ما يعكس ثقة أكثر على النساء.

لعب في هذا الاتجاه ايضا الدور الذي قامت به آليات التحكم والاخضاع بفعل الاحتلال، والذي جاء على رصيد من آليات الاخضاع التقليدية السابقة. فالبطريركية كنظام اخضاع اجتماعي للنساء لم تكن تتعارض مع الاحتلال، اذ يهدف الاثنان للحد من حرية الحركة والاختيار للنساء، كما يهدفا لبث وتثبيت قيم ذكورية تمنع النساء من حرية العمل والفعل، ويهدفا أيضا لسيادة علاقات تدرجية جوهرها التحكم والاخضاع والتدجين. لذا دعمت سلطة الاحتلال منذ يومها الأول هذه البنى التقليدية سواء بالابقاء على سلطة المخاتير وتشجيعها او بالتراخي عن تطبيق القانون واشاعة عدم الأمن، وهو الذي أبقى وقوّى ايضا القضاء العشائري، كذلك بترويج قيم تعمل على تقوية القيم التقليدية دائما خاصة فيما يتعلق بالحد من حرية الحركة والفعل للنساء (التأكيد على أن من تسجن تفقد شرفها، والتركيز على قضايا الاسقاط بفعل الاستغلال الجنسي خاصة اثناء الانتفاضة وهو ما أصاب الكثيرين بالهلع وحد كثيرا من حرية الحركة لعدد من النساء).

ان هذا التزاوج بين سياسة الاحتلال وبين واقع اجتماعي يستدعي التغيير، لم يساعد الفهم الماركسي -المشار له سابقا- على تحليل الواقع بحيث يتم استخراج وفهم آليات التحكم والسيطرة وطنياً واجتماعيا وخاصة على النساء، وبالتالي لم يرفع شعار محاربة البطريركية أو العشائرية كشعار وطني أو اجتماعي في أية فترة محدودة. بل تم الاكتفاء بازاحة العشائرية وعلاقات الدم عن ساحة السيطرة السياسية التي احتلتها الاحزاب السياسية في وقت مدها الجماهيري قبل الانتفاضة واثناءها وتركت الساحة الاجتماعية والثقافية - الى حد كبير - لتأثير العشائرية وقيمها. ان السهولة النسبية التي سيطرت بها حركات الاسلام السياسي على القيم الثقافية والسلوك والقيم الاجتماعية للأفراد، قد يفسر لنا هذه الفجوة بين السياسي والاجتماعي لدى الاحزاب السياسية اليسارية.

ان الامر قد يستدعي هنا فحص دقيق لآليات بناء ودمج المرأة في الايديولوجية الوطنية. وهل انتقدت الايديولوجية الوطنية البنى والايديولوجيات الابوية التقليدية. قد يكون المطلوب هنا فحص الأسس التي تم استدعاء النساء في النضال الوطني عليها.

فالملاحظ أن هذه الأسس تقوم على شروط ايديولوجية تفضل الرجل كعنصر فاعل في السياسة والثقافة والاقتصاد، وتنظر للنساء كحاملات (وليس فاعلات) للعادات والتقاليد[1]. في هذا الخصوص قد يحق القول ان الوطنية الفلسطينية كمفهوم كان -وما زال- منحازا ذكورياً، وان هذا المفهوم لم يتحدَ -او حتى

١ في لقاء مع وكيل وزارة الداخلية مع طاقم شؤون المرأة بخصوص طلب الوزارة من النساء الراغبات في عمل جوازات سفر فلسطينية أخذ موافقة الزوج أو ولي الأمر اذا كانت عزباء وبرر ذلك بان مجتمعنا تقليدي والنساء يقمن بدور اساسي في حمل وحماية هذه التقاليد التي لا يجب اضاعتها لكي لا تنهار الاسرة وينحل المجتمع. لقاء في ١٩٩٥/١٢/٥.

ينافس بجدية- سيطرة الرجل على البنى السياسية والايديولوجية التي تميز ايضا الحكم في فترات السيطرة والاحتلال.

لذا عندما يرفع شعار محاربة العشائرية الآن -بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية- يجب ان نتساءل هل يرفع كشعار سياسي هدفه استرجاع المساحة السياسية التي بدأت تحتلها القيادات العشائرية بدلا من الأحزاب السياسية التقليدية، أم يرفع لأنه تبلور فهم جديد يربط بشكل جدلي بين الوطني أو السياسي والاجتماعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

ازمة الحـزب السـياسـي الفلسـطيني بين المتـاح والمطلـوب

جمـال منصـور

مقدمـــة:

ان الحياة والتعددية الحزبية تعتبر من الظواهر الاجتماعيـة والسياسية الحديثـة[1] التي عرفتها المنطقة تأثرا باوروبـا[2] او تقليدا لها، حيث ان هذه الظاهرة في وطننا العربي لها من السمات الخصوصية والملامح مما يجعلها تختلف الى حد كبير عن نظيراتها في موطنها الاصلي، اما الحياة الحزبية الفلسطينية فهي ذات خصوصيـة وتمـيز اكـبر لاعتبـارات الظـروف والنكبـات وقيـود الاحتـلال وانعكاسات ممارساته على بنية شعبنا واطره الحزبية والفصائلية ، ومن هنا فانني ساتعرض خلال مسـاهمتي هذه الى جملة محاور في اطار عنوانها ، انطلاقا بعرض التعريف والدور التقليدي الديمقراطي للاحزاب مرورا بلمحة حول الحياة الحزبية العربية وصولا الى ازمة الحزب السياسي الفلسطيني على ضوء تناقض المهمات والمطلوب مع حاجز وعوائق المتاح.

١+٢ عرفت أوروبا الحياة والتعددية الحزبية الحقيقية منذ العام ١٨٥٠م، أما المنطقة العربية ومجمل بلدان العالم الثالث فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٥٠م - وليد نويهض "الحزب والسلطة الحديثة" في **فكرة الحزب في أوروبا والوطن العربي**، ص ١٤٨-١٤٩.

تعريف الحزب السياسي ودوره في الحياة السياسية:

تعريفات كثيرة تشملها الكتب غير اني وجدت اقرب التعريفات التي تحدد مقاصد العمل الحزبي في مجتمع يعيش حياة ديمقراطية هو " تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول الى الحكم والاحتفاظ به، منفردا او بالائتلاف او التنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية اخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية او متوقعة[٣] . " ويتمم جوانب مبهمة في التعريف تعريف اخر جاء في اخره " تنظيم يتنافس مع جماعة او جماعات اخرى تعتنق اراء مختلفة من اجل الظفر بالمساندة الشعبية "[٤].

مما سبق نلحظ ان الملامح الاساسية للحزب السياسي ودوره في المجتمع الديمقراطي هي:

تجمع وتنظيم له صفة الرسمية: بمعنى انه يستند الى اقرار رسمي من مؤسسات المجتمع السياسية العليا ممثلة في تشريعات وقوانين تنظم العمل الحزبي او تكفلها القوانين الاساسية للدولة.

١-له اهداف محددة معلنة ومعروفة على هيئة برامج ومشاريع سياسية يسعى لتحقيقها من خلال المشاركة في الحياة السياسية ومؤسسات الحكم بمعنى الوصول للحكم بالطرق القانونية.

٢-لا يكتمل دور الحزب السياسي الفعلي الا بوجود تنافس انتخابي حقيقي مع تنظيمات حزبية اخرى، ففي التنافس في البرامج والطروحات هو الذي يطرح الخيارات امام الشعب ليختار بحرية ، ويلحظ من التعريفات مشروعية الاختلاف في الآراء والرؤى والمشاريع والا يكون المجتمع جامدا غير متفاعل يحكمه تسلط حزب او نظام.

---

٣ كمال المنوفي، **اصول الانظمة السياسية المقارنة**/الكويت / الربعان للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص١٨٣-١٨٥.

٤ نفس المصدر

ويظهر جليا مما مضى ان عماد مفهوم الحزب السياسي هو السعي للمشاركة في الحياة السياسية والوصول للسلطة لوضع برنامجه وافكاره ومشروعه موضع التنفيذ، وبهذا يتميز الحزب عن جماعات الضغط والمصلحة التي لا تعدو مهمتها التاثير على عملية صنع القرار السياسي.

الحياة الحزبية العربية:

شهدت المنطقة العربية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية انماطا من الحياة الحزبية كانت تدور في مجملها حول نمط الحزب الواحد الذي لا يسمح بالمعارضة، وان توسع فانه يعتمد اسلوب الحزب المسيطر او الحزب القائد ، ويشذ البعض عن القاعدة ليتسع لنظام الحزبين المختلط كما حدث في الائتلاف الحكومي بين حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي في السودان في الخمسينيات والستينيات ٦٤-٨٩ ، وصولا الى نمط نظام تعدد حزبي مختلط كما هو الحال في لبنان .

غير ان التجربة العربية الحزبية تميزت بسمات عامة تغلفها السلبية في معظمها ، حيث ان الاستبداد بالسلطة والتفرد والديكتاتورية حيث الاجواء العامة مفعمة بكبت الحريات، وتسود في الساحة السياسية العربية عقلية الرجل الفذ الملهم والرمز مما يجعل محور الحياة السياسية ذلك الفرد ، فهو الاول في كل شيء ويقاس الصواب والخطأ بمدى موافقته لراي القائد وحزبه ورايه السديد فلا حياة سياسية حقيقية ولا يوجد حزب سياسي عربي حاكم على استعداد لاجراء انتخابات حرة تفقده السلطة، اما التعددية الحزبية التي بدات تنتشر في بعض البلاد العربية فهي تعبير عن اللاتعددية، حيث لا يسمح للاحزاب بتداول السلطة وهي ليست مدعوة للمشاركة في السلطة الا حسب رغبة ورضى الحزب الحاكم باعطائها دورا رمزيا هامشيا ليمرر لعبة

الديمقراطية ، والاحزاب بهذه الطريقة ليست الا جماعات ضغط ومصلحة وليس ادل على زيف لعبة التعددية العربية مما حدث في الجزائر حيث بات واضحا انتقال السلطة بحكم صندوق الاقتراع والتفويض الشعبي لحزب معارض حيث اوقفت الانتخابات وعلقت التجربة التعددية برمتها.

اما العلاقة مع المعارضة العربية فهي امام خيارين، اما الرضى بفتات السلطة في اتاحة هامش شكلي بشروط النظام وموافقته، او انتهاج معارضة فعلية لسياسات مفروضة وغير ديمقراطية من قبل السلطة، وهذا يؤدي حتما الى الصدام العنيف وكلا الخيارين لا يمثل التعددية.

وما تعرضنا لما سبق من توصيف للحياة الحزبية العربية الا لانها تلقي بظلالها القائمة وتعبيراتها على حياتنا نحن الشعب الفلسطيني، وما يسود من تخوفات مشروعة لدى معظم النخب المثقفة في مجتمعنا الا قياسا وتطبيقا لما استقر في وجداننا من سياق سلبي للحياة الحزبية العربية، وهذا الاستئثار الخطير بالسلطة بمنطق الديكتاتورية وتلك الصورة المقيتة عن الفصام النكد بين اركان المجتمع على خلفية توجهات السلطة وصراعها مع المعارضة وعدم وجود مخرج للحلقة المفرغة في هذا المجال.

ولا ننسى الاشارة الى ما اصطلح على تسميتهم في الساحة المصرية بترزية القوانين لضمان تفرد جهة ما بالسلطة والقضاء على التعددية الحزبية وتناوب السلطة.

ازمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب:

ان المتاح هو الارضية الرئيسية للتحرك، وهو الميدان الذي تلعب به الاحزاب وهو الهامش الذي يصوغ امكانيات الحركة واخذ الدور في معادلة الحياة السياسية في المجتمع، وحتى لا نستنبت في الهواء ولا نرسم الرسم الصيني

على غير ارضية، فان الواجب يحتم علينا تشخيص الامكانيات المتاحة امام التعددية الحزبية في مجتمعنا الفلسطيني في الوقت الراهن وفي المدى المنظور. ومن هنا لا بد من رؤية امكانيات الفعل والحركة للاحزاب في مراة المتاح والمتوفر من الظروف:

ا- **المطلوب:** ان ما تعرضنا له من تعريف للحزب السياسي ودوره فيما مضى من حديث يصلح الاساس لهذه الفقرة، غير انه من الواجب علينا الاستنباط والوصول الى المهمات الخاصة للحزب السياسي في حالتنا الفلسطينية، ففي ظل المتغيرات والمستجدات في ساحتنا فرضت الكثير من التعقيدات على الحياة الحزبية ودور الحزب الساسي، خاصة في ظل تداخل المراحل وتنازعها بشكل خطير يهدد باختلالات في ادراك المهمات الحزبية الراهنة، حيث برزت اشكالية تداخل مرحلة التحرير الوطني للشعب الفلسطيني على اساس الوحدة الوطنية والاجماع على خوضها بادواتها المعتمدة على مدى ربع قرن مع تفاوت طفيف في البرامج، تداخل هذه المرحلة على اثر الاتفاقيات ودخول السلطة التي ابرزت وبقوة الحاجة الى دور مهم في مرحلة البناء المدني والديمقراطي الشوري لشعبنا في وجه نزعة العسكرة لدى السلطة القادمة بحكم الاتفاقيات، وهذا يثير اشكالية التوفيقات الصعبة لدى الاحزاب المعارضة عموما في الجمع بين النظرة الشاملة للمهمات الوطنية مع المهمة البرامجية والتصدي للتحديات المجتمعية وتجليات الواقع المفروض.

ويثير هذا تساؤلا مركزيا في المرحلة الراهنة عن مدى امكانية الجمع او الموافقة على السير في طريق خوض التعددية السياسيى الى اخر الشوط لدى المعارضين الى درجة المشاركة في الحكم وتناوب السلطة في ظل ما يرفضون من اتفاقيات .

المتـاح في حياتنا الســياسـية:

تتمثل محاور ومفردات المتاح من وجهة نظري بالاتي:

١-موروثات الحالة الحزبية السابقة.

٢-الحالة السياسية الراهنة.

٣-محددات العمـل الحزبـي السياسـي، قوانيـن واتفاقيـات، ولان اسـاس حديثـي قانون الاحزاب ساختصر في النقطتين الاولى والثانية.

١- موروثات الحالــة الحزبيــة الســابقة

موروثات الحالة الحزبيـة السابقة علـى المرحلـة الراهنـة، ممثلـة فـي الازمـات الحزبية الذاتية التـي قـامت فـي مجملهـا سـابقا علـى اسـاس الفصائليـة، والعمـل السري، والعسكرة لكل المظاهر الحزبية على اعتبار طبيعة المرحلة الممثلة في برنـامج التحـرر الوطنـي، مـن حـق العـودة وتقريـر المصـيـر، واقامـة الدولـة والانعتاق من الاحتلال ، والحالة الحزبية الراهنة سيرحل اليها ولو مؤقتا الكثير من الازمات الموروثة بحكم الامتداد الطبيعة للتشوهات المرافقة للسرية والقمـع والانقطاع عن الحياة الديمقراطيـة الداخليـة بسـبب الظـرف الضـاغط الخـارجي الذي كان يبرر مجمل الاجراءات الاستثنائية، فبعض هذه الازمات مستمدة مـن حالة شعبنا الاستثنائية في التشـتت والتجـزيء فـي البنيـة الاجتماعيـة والتفـاوت الناتج عن ذلك والحاجة لاستيعابه في البرامج ، كمـا تـبرز قضيـة توحـد البنيـة التنظيمية وتشتتها بين داخل وخـارج ، وبعضهـا نـابع مـن الاشـكالية التنظيميـة وامتداداتها بالاضافة الى التشرذم والانقسام مع وجود ازمة ثقة من قبل الشـعب تجاه الحياة الحزبيـة لاعتبـارات الارث والممارسـة والعلاقـة التقليديـة بيـن الاحزاب ومجمل الشعب .

٢- الحالة السياسية الراهنة لشعبنا:

ان الحالة السياسية الراهنة تتسم بسمات لم تشهدها الساحة الفلسطينية من قبل، تحديدا ذلك الشرخ العميق من قمة الهرم وصولا الى قاع الشارع السياسي، والذي اجتاح نسيج المجتمع الفلسطيني بقواه وافراده وكافة مكوناته، وهذا الشرخ انعكس على منظومة المفاهيم والافكار واسس المجتمع، واعاد ترتيب الاولويات واحدث اصطفافا جديدا للقوى، وافرز قوى جديدة ناشئة من رحم حاله الاختلاف على خلفية الاتفاقيات، حيث يشهد الشارع السياسي مراجعات شاملة لكل الاساسات التي بنى عليها المجتمع نسيجه السياسي والاجتماعي في فترة ومرحلة التحرر الوطني بمفهومه السابق .

ودون اسهاب في تشخيص الحالة الراهنة والتي تشكلت فيها حالة شاذة وغير طبيعية تتمثل في اعادة ترسيم الخنادق ومعسكرات الاعداء والاصدقاء والشركاء، فخندق معارض يحمل مشروعا بالوان مختلفة لكنه مجمع على ان ما تم من اتفاقيات والتزامات قد كبل حاضرنا ومستقبلنا على مستوى الحقوق الاساسية للشعب بقيود خطيرة وثقيلة وبالتالي تعتبر مرحلة التحرر الوطني والنضال ضد الاحتلال بالمعنى المتعارف عليها ما زال مشروعا بل هو الاساس للوصول الى الحقوق مع اقرار بعض اركان هذا الموقف بجدوى الحل السياسي، ولكن على اسس كفاحية غير ما هو عليه الوضع على الطاولة الان مقابل ذلك قطاع مهم وقيادي في الشعب والفصائل المترجم من خلال الاتفاقيات المجحفة بالتصدي لمن يخرج على هذا الالتزام متمثلا ذلك بتسمية المقاومة بالقوة للمحتل ارهابا، وعليه ادانتها والتصدي لها ومن ورائها وبهذا اصبح في خندق مجابه بحكم الاتفاقات -للمعسكر الاول وظهره للطرف الاسرائيلي صاحب المعسكر الثالث، وحالة الاصطفاف الجديد هذه فرضت معادلة حساسة وخطيرة على كل مكونات الحياة السياسية وجعلت الساحه تمر في مرحلة يمكن

تسميتها بالجراح الحتمية حيث كل الخيارات مؤلمة، وكل مجالات التحرك فيها مخاطر، وهذا يطرح تحديا اسمه هاجس المواجهة العنيفة والحرب الاهلية.

هذه الصورة بكل تجلياتها وتداعياتها مع واقع مجيء السلطة بكل مقوماتها والجهات الداعمة لها داخليا وخارجيا فرضت حالة من التناقض تحمل من جانب وقائع عنيدة لايمكن تجاوزها، وفي المقابل بارضية مستندة الى شرعية اتفاقيات مرفوضة وفرض هذا ازمه لكل اجسام الحياة السياسية القديم منها والجديدة، وشكل تحديا ومعضلة للتوفيقات الصعبة لادارة الحياه السياسيه التعددية، واعتقد ان هذه الوقائع تتطلب تحديدا سليما للخيارات، ودراسة راعيه للبدائل في التعاطي معها اذ ان الامور لم تعد امنة على المستوى الوطني تجاه أي مسألة، وهذه ازمة خطيرة وشائكة تضع الجميع المؤيدين والمعارضين امام تحديات تفكيك رموز هذه الاحجية، ووضع مخرج معقول لهذه التناقضات في الواقع الذي قادتها اليها الاتفاقيات، وطرحت تساؤلات مطلوب من الاحزاب السياسيه والفصائل والقوى الاجابة عليها، ومنها شرعية السلطة ووحدانياتها، وشرعية قوانينها وتمثيلها للشعب الفلسطيني، وشرعية العمل الجهادي والكفاحي ضد الاحتلال ما هو الثابت والمتغير في المسائل، اين الخطوط الحمراء؟ كل هذا وغيره يشكل ارضية وازمة مطروحة على الجميع للتعاطي معها بحكم التطورات السياسية وحالة تفريخ الاحزاب بدرجة ازدحام الساحة السياسية، بدعم واضح من السلطة تزيد الازمات تعقيدا.

ولعل هذه الحالة سالفة الذكر هي الخلفية الذهنية والتحليلية للبدائل التي قادت للبحث عن مخرج من خلال الذي يدور الحديث عنه الان بين حماس والسلطة الفلسطينية، وذلك تحت ثقل الاحساس بالخطر على الشعب والالتزام بالمسؤولية تجاه القضية.

٣- قانون الاحزاب والانتخابات واثرهما على الحياة الحزبية:

في ظل الموروث من الازمات وما تؤمنه الاتفاقيات والمناخ السياسي من معوقات خطيرة تربك امكانية نشوء مجتمع تعددي ديمقراطي بالمعنى الصحيح والمطلوب جاءت مشاريع القوانين التي وضعتها سلطة الحكم الذاتي متسمة في عموميتها بتكريس العقبات، واخص بالذكر مشروع قانون الاحزاب الذي طرح على الجمهور للمناقشة في البداية لمدة ٣ اسابيع لاتصلح لتصفح القانون والتأمل فيه، ثم مددت لثلاثة اشهر، وفي حينه نوقش المشروع مناقشة تليق باهميته وحساسيته وخطورته، وهأنذا اتعرض لاهم المفاصل في هذا المشروع باعتباره في حالة اقراره سيشكل الاساس والسند القانوني لتشكيل الاحزاب وترخيصها وتحديد الية عملها ومهماتها العامه ومسؤولياتها...الخ.

ولان محور مداخلتي على ما اتاحه مشروع قانون الاحزاب من هاجس واطار للحياة الحزبية ومفهوم التعددية فانني ساتحدث في اهم ما ورد فيه لخدمة موضوع المداخلة.

في البدايه فان المشروع يتسم بسمات عامة نجملها فيما يلي: جاء في ظل غياب السيادة الحقيقية ولم يراع الخصوصية الفلسطينية باعتباره نسخا حرفيا في كثير من مواده عن قوانين عربية مجاوره، وفي حالة تنفيذه لن يصلح ان يشكل ارضية لمجتمع ديمقراطي، بل هو تهديد صارخ للديمقراطية يعمق الخلاف، ولايؤسس للتفاهم وتجاوز الازمة السياسية الراهنة وبعمومية نصوصه، هو قانون مصوغ بعقلية عرفية عسكرية تقوم على اساس اساءة الظن في قوى المجتمع واحزابه وتعمل على الاعاقة لا التسهيل .

محاور الملاحظات:

١- ما ينتجه مشروع القانون لمفهوم الحزب ودوره:

اشتملت مواده ٣،٢،١ على تعريف الحزب، الحق في تاليف الاحزاب والانتماء لها ودور الاحزاب وجاءت كما يلي:

جاء في التعريف "هو كل تنظيم سياسي يتالف من جماعة من الفلسطينيين وفقا لاحكام هذا القانون بهدف المشاركة في السياسة، وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة"

وفي المهمات جاء في المادة (٣) "تسهم الاحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي على اساس الوحدة الوطنية"

اضافة الى اعتبار الحزب شخصية اعتبارية تخوله من الادعاء والدفاع باسمه والقيام باي عمل يجيزه نظامه الاساسي م (١٣ - ا).

بناء على ما تقدم وهو كل ما اتاحه القانون من مساحة للحياة الحزبية والتعددية بمفهومه وهو يتمثل حسب نصوصه في:

- **المشاركة في السياسة:** وجاء اللفظ معمما هكذا دون تحديد لمدلول الكلمة، فما معنى المشاركة في السياسة؟ فكل عمل سياسي من حضور اجتماع الى توزيع بيان الى المشاركة في الانتخاب هو مشاركة في السياسة ولماذا لم يات النص على الاقل كما ورد في القانون الذي تم نسخ التعريف عنه، وهو القانون الاردني الذي جاء بلفظ المشاركة في الحياة السياسية؟

وحتى هذا اللفظ في القانون الاردني ياتي مراعيا الحالة السياسية القائمة في الاردن التي لا تسمح بتداول السلطة والتغيير السلمي للنظام الحاكم من خلال الحياة الحزبية والانتخابات والحياة البرلمانية، فكيف سوغ القائمون على وضع نصوص المشروع لانفسهم تجاوز هذه المسالة التي هي لب العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية؟ ان اغفال هذه الامر يعد خطيرا سواء كان بقصد او

بغير قصد، ذلك ان هذه المسالة من الاساسيات التي لا تغيب عن أي مهتم في الحياة الديمقراطية والشورية، فضلا عن واضع القوانين لاختيار ما يصلح لحالتنا وبهذ اعتبر هذا الاستهلال في المادة الاولى باغفال هذا الجانب نذير شؤم لما بعده .

تحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

لا ندري مصدر هذا التحديد والتعريف لمهمات الاحزاب الا القانون الاردني حرفيا، غير انها الفاظ عامة تصلح للتفسير من كل جهة حسب قناعاتها وهواها، ومع ذلك عبارات تحمل بعض الايجابية في فتح المجال للنشاط والتحرك للاحزاب في هذه المجالات، غير اننا سنجد ما يناقض بعض ما هو متاح في الفاظها مثل منع النشاط الاقتصادي للحزب بما يعود عليه بصفته الاعتبارية بالدخل الذي يسمح بتطوره (م١٧)، وهو وارد في القانون الاردني بصيغة معقولة لانه هو اصل التعريف كما اشرنا، فقد جاءت عباراتها منسجمة " للحزب استثمار امواله وموارد دخله بالطرق التي يراها مناسبة على ان تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق أي كسب او مصلحة شخصية لاي من اعضاء الحزب (م-١٩-٣).

ويدل هذا على القراءة الانتقائية وغير الواعية للقوانين المستند عليها في مشروعنا والا لما كان هذا التناقض.

تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي على اساس الوحدة الوطنية :

ويصدق على هذا المجال ما صدق على سالفه وتحديدا عبارة الوحدة الوطنية، وما هو مدلولها وحدودها؟ وهل يمكن ان تؤخذ سندا للتقييد والتضييق على الاحزاب لمخالفتها حسب النص للوحدة الوطنية بمفهوم الجهة المعترضة على نشاط الحزب؟ هذه من الالفاظ المعممة والفضفاضة والتي قد تنسف المجال المتاح (م ٣) من القانون.

هذا هو مجمل المتاح، اما باقي القانون وللاسف الشديد فهو يتراوح بين الاجراءات الصعبة وصولا الى العقوبات، منتهيا الى اسلوب الحل الجزافي ومصادرة حقوق الحزب، وتحتاج منا الى وقفة معها لئلا يضيع منا مؤشر المتاح في القانون: عقبات وموانع وعقوبات:

١- **شروط التاسيس:** تاتي الشروط وهي الواردة في مادة ٤ وتقع في عشرة بنود لتضع اسس التاسيس والتي بعضها تقليدي وهي قليلة.

البند ٢ يطالب الحزب بالا تتعارض مبادئه واهدافه وبرامجه وسياساته مع احكام الدستور - غير الموجود اصلا - ومقومات الوحدة الوطنية والسلام الجماعي " وهما لفظان عامان غير محددين قانونيا وليس لهما مفهوم محدد يتفق عليه الناس، ويحمل مخاطر الاستناد عليه لاعاقة الاحزاب وشطبها.

(واثناء كتابتي لهذه الفقرة اذاع الراديو في اخبار السابعة والنصف صباحا تقديم ٥٢ عضوا من حزب البعث الموريتاني للقضاء بتهمة مخالفة احكام قانون الاحزاب الموريتاني بتشكيل حزب مخالف للقانون).

البند ٥ يشترط الا يكون قائما على اساس التفرقة بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة.

هذا الشرط لو كان في غير منطقتنا وعلى ارضية التطبيقات العملية للقوانين في البلاد العربية لاخذناه بحسن نية، واعتبرناه تحذيرا مقبولا في سياقه العام، غير ان الانظمة العربية التي اخذ منها النص القانوني وهي بعض دول شمال افريقيا اعتمدت هذا النص كاداة اساسية لاغلاق الساحة الحزبية السياسية امام أي حزب سياسي يقوم على اساس ديني، بمعنى انه يعتمد الفهم الديني للحياة ويسعى لصوغها على اساسه بطرق قانونية، وهذا الامر اوردت حالة من الانفصام وحالة من العنف والعنف المضاد التي اجتاحت هذه الاقطار، اجواء الصراع والاحتكام للقوة وزرعت ازمة ثقة بين النظام والمجتمع، ومثل هذه

المادة كانت مقترحة في مسودة قانون الاحزاب الاردني وتم شطبها بعد نقاشها رسميا وشعبيا، وتعتقد باحقية ومشروعية مخاوفنا تجاه هذه النقطة التي لا يوجد في حدود علمي لمثيلاتها في القوانين الديمقراطية في العالم .

البند ٦ حول عدم انطواء وسائل الحزب على اقامة تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية.

تحتاج منا جميعا وقفة تامل وتساؤل حول ضرورتها مع تداخل المراحل النضالية لشعبنا، وخصوصا ايمان قطاعات واسعة ذات ثقل وحضور لاستمرار مرحلة التحرر الوطني ونرى عدم ضرورة هذا البند على الاقل في الظروف الراهنة، ويبدو كانه مشتق من روحية الاتفاقيات المجحفة.

البند ٧ الذي يشترط الا يكون الحزب قائما كفرع لحزب او تنظيم سياسي في الخارج ولا يرتبط او يتعاون مع اية احزاب او تنظيمات اوجماعات او قوى سياسية تعادي الشعب الفلسطيني، وقد اخذ هذا البند تحديدا جدلا واسعا واعتراضا كبيرا من مجمل المثقفين والاكاديميين والسياسيين والفصائل حيث ينطوي على مضامين سلبية جدا وذات انعكاسات مؤذية للحياةالسياسية وبكلمة نقول : ان هذا البند لا يراعي خصوصية الحالة الفلسطينية والاستثنائية والتاريخية لنضال شعبنا، وهي تهدد مشروعية الكثير من الاوضاع التي اخذت شرعيتها من الشعب مباشرة ومن خلال مواكبتها لماساة شعبنا مثل الفصائل بين الداخل والخارج وكذلك تحكم بقطع العلاقات، وحتى التعاون مع أي احد او تنظيمات تمثل امتدادا طبيعيا لاحزابنا وشعبنا، ولكن النص يحاول تجميل وتبرير هذا النص الشاذ بقوله (تعادي الشعب الفلسطيني).

فمن هذه الجهات التي تعادي الشعب بعد الاتفاقيات التي قلبت المفاهيم واعادت ترتيب معسكر الاصدقاء والاعداء، وحسب فهمي فلم يبقَ لشعبنا – على الاقل رسميا – أي اعداء، فاسرائيل اصبحت شريكة، وامريكا صديقة، وكذلك كل

الدول وهذه اللفظة على حد تعبير البعض تنتمي الى مرحلة الحرب الباردة وتعبيرات الجهات الاجنبية والخارجية ....

وهذا قيد اخر على الاحزاب، وتضييق جديد في مجال التحرك والعلاقات مع مناصري شعبنا عربيا واسلاميا وعالميا.

البند ٨ والذي يلزم بعلانية عمله، ومنها علانية المراسلات وهذا يناقض البند ١ من م ١٥ والتي تحظر مراقبة المراسلات والوثائق ووسائل اتصالاته الا بقرار قضائي.

لجنة شؤون الاحزاب السياسية دور كبير وصلاحيات واسعة وتضييق على الحياة الحزبية:

تنص(م ٢) على تشكيل هذه اللجنة بتركيبة رسمية يسيطر على جوها العام السلطة التنفيذية، حيث تضم ثلاثة من الرسميين منهم وزيران، ولا تكون الاجتماعات رسمية والقرارات نافذة الا اذا حضرها هؤلاء حسب م ٩ بند ١، والقرار بالاغلبية والتساوي يحسم بالرئيس وهو وزير العدل وحتى الاشخاص العاديين ممن يكملون عضوية اللجنة يعينهم رئيس السلطة التنفيذية .واعطيت هذه اللجنة صلاحية النظر في كل المسائل المتعلقة بقانون الاحزاب بدءا بالتسجيل ووصولا الى الحل.

فهي جهة الاختصاص في تسجيل الاحزاب، ولها حق الرفض او الموافقة وعدم ردها على الطلب خلال ٤٥ يوما يعني الرفض وهذا مخالف للعرف والمعمول به وهو عكس ما جاء في هذا القانون م ١١ بند ١.

ويعطي القانون لطالبي تاسيس الحزب المرفوض تسجيله حق الاعتراض للقضاء، ويتم ذلك خلال اربعة اشهر، وهذا ايضا سبيل للتضييق في المجالين

الاول ان مسؤولية التسجيل يجب ان لاتكون لجهه مثل لجنة الاحزاب الرسمية بل لدى جهه اختصاص وتفرغ قضائية هي التي تستلم الطلبات وفي حالة عدم مطابقته للشروط المنطقية القانونية يتوجه المسجل للقضاء لطلب رفض الطلب، ولايرفضه من تلقاء نفسه، وهذا اعدل واسلم من وضع مصير الاحزاب بين الجهة التنفيذيه، هذا الشكل من التسجيل معتمد في قانون الاحزاب الاسرائيلي الذي اوكل مهمة التسجيل لشخص فيه شروط الجاهزية ليعين قاضي محكمة مركزية ليكون مسجلا للاحزاب والذي يعين القاضي وزير العدل اما البت بالرفض فلا يتم الا بالرجوع الى المحكمة العليا والمدة الزمنية لاعلان الحزب فقط ١٤ يوما.

وموانع تسجيل الحزب في القانون الاسرائيلي محدودة جدا وهي مسائل متفق عليها وطنيا في اسرائيل وهي ثلاثة موانع فقط، وهي نفي وجود دولة اسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، او التحريض على العنصرية او ثبوت اتخاذ الاحزاب كغطاء لنشاط غير قانوني.

م. ١٥ التي جاءت كضمان للاحزاب بعدم المراقبة والمداهمة والمصادرة وكذلك التفتيش اعطت استثناءات تسمح بخرقها مثل ما سمي في القانون بالتلبس والجرم المشهود.

م. ١٦ تسمح باصدار الحزب لصحيفة او اكثر، غير انها مختومة باعتبار رئيس الحزب مسؤولا مع رئيس التحرير عما ينشر من مادة في الصحيفة، وهذايجعل رئاسة الحزب تحت طائلة الملاحقة على أي مادة تنشر، وهو تهديد لاستقرار الاحزاب، والامثل انفراد رئيس التحرير بالمسؤولية كما ورد في قانون المطبوعات .

التمـــويل:

م١٧ تتعرض للموارد المادية للحزب وهي سلسلة تعقيدات وتضييقات رغم اعفائها لمقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية، الا انها تحرمه من وجود مصادر معقولة لتمويل مثل تلقي تمويل حكومي، وكذلك الحرمان من النشاط التجاري الخاص بالحزب، وليس هناك الية او توصيف لمسائل التبرع، وما معنى اجنبي خصوصا في وضع شعبنا وظرفه المدمر اقتصاديا والمترابط مع الشعوب العربية والصديقة؟ وما معنى هذا النص؟ وهل تمويل السلطة يقوم على التبرعات والهبات من الاجانب اعداء الامس وكذلك همة بيريس في جمع التمويل للسلطة؟.

هذا تضييق اخر لتبقى الاحزاب اما مجففة المصادر ان خالفت نهج السلطة، او تلتحق وتتلقى التمويل مثل احزاب التفريخ في الاشهر الاخيرة .

العقوبات :

م ٢٠ وهي مادة تحدد العقوبات والحبس والتغريم، وهي مادة بوليسية عرفية تصلح لنظام ديكتاتوري لا نظام تعددي يراعي حالة شعب مثل شعبنا، وخصوصا ما يتعلق منها بعضويةاحزاب مرخصة او تمويلها وهي مادة خطيرة تضع الاحزاب وتفرعات تنظيماته السياسية في خانة الاتهام والملاحقة، وهي تستند الى ان الاتفاقيات انهت حالة العمل السري وغير المعلن باي حال، وان مرحلة العمل العلني المرخص فقط هو المشروع وغير الملاحق، وهذا من استحقاقات المرحلة التي تحدثنا عنها، ولهذ التوجه اثار مدمرة خاصة اذا اثير التساؤل عن تنظيمات وفصائل العمل الفلسطيني التقليدية، ففي القانون الاسرائيلي مثلا بعد اخراج حركة كاخ من القانون فقط حيل بينهما وبين

الاشتراك في الانتخابات، لكنها لم تتعرض للملاحقة والسجن والمحاكمة على خلفية الانتماء او المساعدة.

للاسف لم اجد في نصوص القانون الاسرائيلي أي عقوبات بهذا المعنى وتنص العقوبات على مجالات التزوير الانتخابي في الانتخابات الداخلية للحزب او الانتخابات العامة وكذلك التصرف غير الصحيح في الاموال والتبرعات.

الحل والالغاء وتوقيف النشاطات الاحزاب:

م ٢١ تعطي الحق للجنة الاحزاب باصدار قرار بحل الحزب، وتصفية امواله قبل رفع الموضوع للقضاء للبت، وهو اجراء شاذ وغير طبيعي يضع الاحزاب في خانة التهديد بالالغاء على الاقل لاشهر حتى تعيد لنفسها الحق بمزاولة النشاط – ان استطاعت – من خلال رفع القضية للقضاء .ثم يجيز البند ج ولمقتضيات المصلحة القومية ؟؟!! وقف اصدار صحف الحزب ونشاطه او أي قرار او تصرف مخالف اتخذه الحزب، وذلك اذا ثبت للجنة خروج الحزب او بعض قياداته اواعضائه عن المبادىء المنصوص عليهار في هذا القانون.

غريب امر هذا القانون وهذا التفرد من لجنة الاحزاب التي تملك صلاحيات شبه مطلقة على الاحزاب، وتقرير مصيرها حسب قناعاتها، حيث انها تقرر اذا ثبت لها خروج الحزب، أو بعض قياداته، او اعضائه عن المبادىء المنصوص عليها في هذا القانون والصحيح ان القانون لا ينص اطلاقا على مبادىء – بالمعنى القانوني – يمكن الاحتكام عليها قضاء او تحكيما حتى، وهناك الفاظ مبهمة وحسب مثل الوحدة الوطنية ، والسلم الجماعي، ومقتضيات المصلحة القومية ، ما معنى هذه الالفاظ وهل هذا له مدلول محدد مفهوم، ام انها مصيدة كبيرة وتعميم لفتح الباب امام القرارات الخطيرة بالحل والوقف ...الخ.

وذلك بمجرد القناعة بخروج حتى بعض القيادات – ما معنى هذا؟ – او حتى اعضائه عن هذه المباديء اذن الحزب مهدد بمجرد خروج عضو عما تراه لجنة شؤون الاحزاب مصلحة قومية او وحدة وطنية او سلم جماعي .

قانون الاحزاب والاتفاقيات المستند اليها:

اشير فقط الى ان قانون الاحزاب والمستند الى الاتفاقيات (اوسلو / القاهرة / طابا) يعرض حياة حزبية مسقوفة بادوات وممارسات حزبية تتيحها الاتفاقيات، وهذا يجعل ممارسة الحياة الحزبية والتعددية الحقيقية امام نوع من الوهم في ظل السيادة الاسرائيلية، ولا تستطيع الاحزاب تبني امال ومطالب الامة بشكل صحيح بعد تحديد سقف الامال، ثم جاء قانون الاحزاب بشكله المطروح والمحكوم بالاتفاقيات ليجعل الاحزاب وبهامش محدد فقط تتحرك على سكة حديد الاتفاقيات، ولا ديمقراطية بدون سيادة ولا سيادة حقيقية في الاتفاقيات وهذا تضييق ليس هذا مجال التفصيل به ، ويكفي الاشارة الى ان للجنة الانتخابات المركزية اعلان عدم اهلية مرشح القدس الذي لا يعلن التزامه بالاتفاقيات م ٦ من ملحق الانتخابات لاتفاق طابا بند ٤ الحملة الانتخابية .

ختاما أقول:

ان الحالة الفلسطينية الراهنة وفي المدى المنظور محاطة بالكثير من المعوقات والعقبات والتضييقات التي تجعلها في ازمة مركبة ابتداء من الازمات الذاتية والموضوعية الموروثة من المراحل السابقة، والازمة الناتجة من الظرف السياسي المعقد، والتازم على كل المستويات وصولا الى الشروط والمعطيات المتعلقة بالقوانين الحاكمة للعمل الحزبي .

وهذا يستدعي اكبردرجات الوعي والاحساس بالمسؤولية لاجراء حوار وطني شامل لازمة الساحة الفلسطينية على المستوى الحزبي والسياسي، للخروج بافضل ما هومتاح من ارضية مشتركة لاحزاب شعبنا وقواه في ظل التعقيدات السائدة، والا تنفرد أي جهة مهما كانت بترسيم الحدود بين الجائز والممنوع سياسيا او ديمقراطيا، وبضمنها القوانين والانظمة وكل المؤسسات الديمقراطية لشعبنا .

ونحن بحاجة عموما الى استنباط عقد اجتماعي جديد لكل الشعب يحفظ التوازن بين الامال والحقوق والمواقف والمباديء، وبين المتاح والمفروض وحتى المرفوض لاخراج شعبنا من ازمته الراهنة وارى ان الحوار المطروح ثنائيا وجماعيا هو احد افضل السبل مرحليا لتحقيق هذا الهدف .

تعقيبـــات

اسـهام في النقـاش حـول

أزمـة المجتمـع السـياسـي الفلسـطيني[1]

عمـاد السـبع

١-حتى يبقى النقاش الدائر حول أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، أو أزمة العمل الحزبي بشكلٍ أكثر تحديداً، متسقا من الناحية المنهجية، لا بد من التأكيد على أهمية النظر الى هذه الأزمة، بتعبيراتها المختلفة، ضمن سياق تاريخي. ولا أقصد حصراً ضرورة السعي الى تجاوز التشخيص الوصفي لواقع الأحزاب والعمل السياسي ككل في الوقت الحالي، بحيث تبدأ المعالجات التحليلية التي تتقصى الجذور وتكشف عن تناقضات المرحلة الجديدة بكل ما يكتنفها من تعقيد، بل أشعر أيضاً بإلحاحية التأكيد على الطابع الانتقالي للمرحلة التي نعيشها، والى المظاهر التي ترافق عادةً مثل هذه الفترات التاريخية البالغة الصعوبة، خاصة وأننا متفقون على ان الواقع الحالي هو نتاج لهزيمة تتمثل في خروج الجناح الأكبر في منظمة التحرير ومعه فصائل صغيرة وهامشية، من دائرة برنامج الدولة، وكل ما أعقب ذلك من اتفاقات نرى ترجماتها الواضحة على الأرض. ان تراجع الأحزاب التي تحمل في مثل هذه الحالات "البرنامج الآخر" هو قانون عام، ينعكس في تضاؤل عضويتها ونشوء التناقضات في صفوف هيئاتها القيادية، وصولاً الى بروز تيارات تصفوية داخلها تشكك في جدوى استمرارية هذه الأحزاب وتمسكها ببرامجها التي يقولون أنها هُزمت

---

١ تمت الاستفادة في اعداد هذه الورقة من الأوراق التي سبقتها في جلسات النقاش التي عقدت في مؤسسة مواطن، وبالأخص مساهمة عزمي بشارة التي تحمل عنوان: ورقة أولية حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني. لكون آخرين قد تناولوا العديد من العناوين المرتبطة بموضوع النقاش العام من زوايا متعددة فقد اخترت أن أعالج بشكل

وباتت تستدعي المراجعة الكلية. وعلى المستوى العام، تنتشر ظاهرة العزوف عن الحزبية، ويشتد الميل نحو العمل ذي الطابع العام والانغلاق على الهم الذاتي الضيق، مثلما تنتعش الأفكار الغيبية وتجد رواجا واسعا، ويظهر جلياً ان مرجعية قيميّة وأخلاقية ومعنوية كانت تعطي المجتمع طابع التماسك قد انهارت دون ان يتوافر البديل القوي والمقنع. وحتى إن وُجِد في صيغة دعاوية-نظرية فإنه يكون ضعيف الحضور والتأثير، وبالتالي لا يُتَبَنّى من قبل القطاعات الواسعة من الجمهور، ولا يتحوّل الى موجّهٍ ومؤطّرٍ عملي لها، الى حين على الأقل[٢].

لسنا استثناءً لقانون عام إذن، وبالتالي فإن التشخيص والنقاش يجب ألا يظلا حبيسي اللحظة بالمعنى الأكثر ضيقا. فمؤدى ونتائج مثل هذا التفكير أو المقاربة للأزمة قد أوضحته ورقة عزمي بشارة، وسياسياً تجد أحد تعبيراتها حسبما أرى في حركات جديدة قد تكون جادة ولكنها أقرب في برامجها وتوجهاتها العامة الى المنظمة غير الحكومية او المؤسسة الحقوقية، دون أن تملك آفاق تقديم البديل للسلطة وبرامجها من ناحية، وللأحزاب التي تقف بدرجات متفاوتة في مواجهة السلطة والواقع الذي أفرزها من ناحية أخرى. انني أشير هنا الى اتجاه تعبّر عنه "حركة البناء الديموقراطي" على سبيل المثال، وإذ لا يشكك المرء في جدية مؤسسي الحركة وبعدها التام عن ان تكون مجرد فقاعة أخرى من فقاعات السلطة، فإن الحركة تبقى منشغلة بهموم، وتحدد لنفسها مهام، هي أقرب الى تلك التي تشكل مادة عمل المؤسسات غير الحكومية او الحركات الاحتجاجية في أحسن تقدير، والتي يأتي دورها مكملاً

٢ يشهد التاريخ الفلسطيني ظروفا مشابهة وإن كانت أقل وطأة وعمقاً من الوضع الذي نعيش (ما بعد الـ٤٨ والـ٦٧، الفترة التي أعقبت ضرب المقاومة في الأردن وتصفية مجموعات العمل المسلح في قطاع غزة، ومن الذاكرة القريبة سنوات ما بعد حرب لبنان في ١٩٨٢). حول الفترات الانتقالية انظر: عبد الرحمن منيف الكاتب والذاكرة (١٩٩٣، دار الفكر الجديد، بيروت)

في العادة للأحزاب او للحركات الواسعة العضوية والواضحة الهوية الطبقية[٣] إن للانغلاق على اللحظة هذه النتائج، بينما الأفق المفتوح والأهداف بعيدة المدى لا توجد أشكالاً تنظيمية أخرى فحسب، بل وحركات سياسية تحمل في تصديها للمهام اللحظية البعد المستقبلي أيضاً. إذ يجب الا نرى البؤس وحده، بل والآفاق التغييرية التي ينطوي عليها ويحتضنها مثل هذا الواقع. إن اللحظة السياسية الراهنة ليست أبدية، وهي بداهةً لحظة هزيمة، وبعد إستنفاد طاقة الحكم الذاتي بما ينطوي عليه من معطيات في غضون سنوات، سوف يطالب الشعب لا محالة بما هو اكثر من هذا المشروع، فيما هذا "الأكثر" هو ضروري وحيوي لشعبنا كي يضمن وجوده وتطوره. فالمشروع التحرري – التنموي – الاستقلالي لم يُنجَز، والأوهام المبنية على التسوية الجارية سوف تتبدد بما يمهّد لعلو الموقف النقدي وانفجار الموقف الشعبي ثانية. ومن هذه الزاوية، فإن الأمر الأهم هو أن تكون الأحزاب اليسارية قد نجحت في اجتياز اللحظة الصعبة الحالية بأقل الخسائر، وأن تكون قد حافظت على أنويتها الأساسية وبدأت بترسيخ علاقةٍ من نمط جديد مع جمهورها وقاعدتها الاجتماعية، إضافةً الى امتلاك الجاهزية التنظيمية المدروسة والمُعَدّ لها للانتقال الى أشكال وصيغ جديدة في العمل حينما تبدأ بوادر انقلاب الوضع القادم بالتراكم وبالتعبير عن نفسها. إن هذا لا ينطوي على انتظارية، أو على ما وصفه جورج جقمان بـ "الاستنكاف والاستقالة من العمل السياسي"، بل يشير الى جانب ربما يكون قد أُغفل تحت تأثير الأزمة الحالية لقوى المعارضة وسائر القوى السياسية الفلسطينية.

---

٣ المقاربة هي بين هذه الحركات، التي تشكلت مؤخراً بسقف سياسي محدود وبرامج الثقل الأكبر فيها هو لقضايا الحريات والديموقراطية، وبين ما اصطلح على تسميتها بـ "الحركات الاجتماعية الجديدة" في الأدب الأكاديمي الغربي. انظر بهذا الخصوص:

Pieterse, Jan Nederveen. (1992) "Emancipations, Modern and Postmodern", in Pieterse, J.N. (ed) *Emancipations, Modern and Postmodern*, pp. 5-41. London: Sage Publications.

٢-ان القول بانتقالية المرحلة وطغيان المظاهر ذات الصفة القانونية لمثل هذه الظروف، لا يعني التقليل مطلقاً من أهمية التحرك السريع من جانب القوى السياسية المنظمة بغرض إعطاء إجابات أولية وعملية-ميدانية على الأسئلة الأكثر إلحاحا التي من شأنها أن توفر ولو دليلاً بسيطاً على وجود "البديل" لما هو قائم. فأحد الانتقادات الأكثر انتشارا هو ان القوى المعارضة (سواء انتمت الى "طريق ثالث" يحتاج أصحابه الى بذل المزيد من الجهد للبرهنة على مبرر وجوده، أو الى معسكر الرفض الصريح للتسوية التي أُبرمت في ظل اختلال هائل في ميزان القوى) لا تملك حتى البديل الدعاوي/النظري للسلطة، إن كان سياسياً أو مجتمعياً أوديموقراطياً. وبغض النظر عن صحة هذا الحكم أو درجة دقته، فإنه يكشف حقيقة ان البرامج البديلة، حتى لو كانت مجرد صياغات اولية يشوبها النقص والارتباك، لم تجد طريقها الى التعميم والى الانتشار، مما أفقدها القيمة التعبوية التي يُفترض ان تحملها.

لقد كانت تحليلات قسمٍ من اليسار الفلسطيني فيما قبل اوسلو بسنوات، تشدّد على ميل القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الى الاستسلام أمام الاختلالات المتزايدة في ميزان القوى والخضوع السلبي للأمر الواقع، مُبرزةً في تحليلها هذا، التحولات الطبقية التي طرأت على قيادة المنظمة (وهو ما أكده عرفات بصريح العبارة قبيل توجهه الى واشنطن للتوقيع على اتفاق إعلان المبادىء، عندما لخص المسألة بالقول "إننا نبحث عن موطىء قدمٍ في النظام العالمي الجديد"). لقد قادت تلك التحليلات أصحابها الى التفكير جدّياً بموضوعة قيادة المنظمة، وضرورة السعي المنهجي والمُبَرمَج من أجل إحداث حراكٍ حقيقي في تناسب القوى بين قيادة المنظمة واليسار، وبالأخص في ساحة الداخل. وقد اكتسب هذا التفكير اندفاعاً إضافياً في سنوات الانتفاضة، بحكم الفرصة الموضوعية التى وفرتها حالة المد الوطني والمشاركة الشعبية الواسعة، فوجد تعبيراته في محاولات صياغة بدائلٍ شاملة لما كانت تمارسه وتدعو له القيادة

المتحكمة بمنظمة التحرير. لقد طالت تلك المحاولات كافة المجالات، دون أن تقتصر على الجانب السياسي وحده، غير أنها لم تنجح في جعل نفسها مرئية بوضوح، وهي المعضلة التي عبّر عنها جورج حبش في حينه، عندما تحدث عن فشل اليسار في تقديم نفسه كـ "بديل" أمام الجمهور، بحيث يصبح التمايز بين المعسكرين، أو القطبين، في القضايا المالية والمجتمعية والمنظورات العامة في الاقتصاد والمسائل النقابية والتعليمية والعمل المؤسسي والمرأة وسواها، محددا وتسهل ملاحظته. بيد ان هذا الوضوح النظري في استشراف المستقبل، والموجبات المترتبة عليها بالتهيؤ وبناء الأدوات وصياغة الذهنية البديلة، لم يكتسب عند المنعطف المهم الذي تمثل في مؤتمر مدريد والمفاوضات التي تلتها، البعد العملي والملح الذي كان يقتضيه. ورغم إدراك حقيقة ان الزمن في العمل السياسي يكتسب **تكثيفا** هائلا في لحظات معينة، بحيث لا يعني التأخير ضياع الفرص فقط بالمعنى البسيط، وانما التراجع الحاد وفقدان المصداقية والقدرة على التأثير، بالمعنى الأكثر تركيباً، فإن الجهد لم يتركز جديا على الاستعداد للتغيير المتوقّع، وهذا ضمن الإمكانات الفعلية لتلك القوى وليس بمنطقٍ إرادي يفترض انه كان بمقدور اليسار إحداث انقلابٍ في الواقع القائم. ويصعب القول ان الأحزاب التي تعتبر نفسها بديلاً قد تفاجأت (والمفاجأة بالنسبة لأي حزب تعني فشلاً نظرياً وسياسياً جسيماً!)، إلاّ انها لم تقرن التقدير الصحيح للمستقبل بالتهيؤء العملي، وبما يتطلبه ذلك من اهتمامٍ بشن حملة دعائية واسعة النطاق، والشروع دونما تباطؤ في ترتيب تحالفات واصطفافات متعددة الأشكال والمستويات، تصب جميعاً في بوتقة تجميع القوى السياسية والمجتمعية ذات المصالح والغايات المتقاطعة بهذا القدر أو ذاك في مواجهة التسوية ونتائجها.

ان التأخير يسحب نفسه على الحاضر أيضا، والفارق بين اليوم وبين سنة ١٩٩١ أو ١٩٩٢، أو حتى ١٩٩٤ ، هو أن القوى قد أستُنزفت أكثر وفقدت

المزيد من طاقاتها العملية، فجملة الأسباب التي أسهمت في إضعاف الأحزاب بدأت تفعل بشكلٍ مركب تجعل لكل واحدةٍ منها مُضاعَفات وآثارا تراكمية. إن غياب البرامج التفصيلية، لا يعني مع ذلك غياب الخطوط العريضة، أو العناصر الأساسية المُكوّنة للبرنامج، حتى وإن كان الربط المُحكم فيما بينها يحتاج الى بلورةٍ أوضح، وحتى إن كان شيئا من الإرباك أو عدم الانسجام يتخلل العلاقة بين هذه العناصر.

٣-إن النقطة السالفة تثير موضوعين مترابطين. فإذا كنا نقر بأنه لا يمكن الفصل آلياً بين قضايا التنظيم والسياسة، بمعنى ان الأشكال التنظيمية، والقرارات المتعلقة بالتناسب فيما بين السري والعلني وأين يكمن الثقل في العلاقة بينهما، هي دالة للموقف السياسي الأساس ولنوعية وطبيعة المهام التي يأخذ الحزب مسؤوليات التصدي لها وحلها على عاتقه، فإن المسألة تنسحب تالياً على الأساس النظري الذي يحكم صياغة البرنامج السياسي والمواقف الأساسية للحزب في كل مرحلةٍ من المراحل. بالنسبة للأحزاب اليسارية، فإن التعامل الساذج مع المرجعية النظرية المعتمدة، أي الماركسية، كان يوحي للأعضاء بأن المعرفة [عن الواقع المُعاش في مرحلةٍ تاريخية ما] "تصدر عن الحزب كما الدمع عن العين"[٤] . إن مثل هذا الادّعاء المضلِّل، أو هذا الوهم بتماهي الحزب والمعرفة العلمية، بحيث يغدو الحزب مالكاً لكافة الإجابات، يفسّر جزءاً من الإحباط لدى أعضاء وأنصار القوى اليسارية مثلما يحصل دائماً لدى نشوء التباعد بين التوقعات والحاصل فعلاً.

إن المسافة بين ما هو متوقع، بالنسبة للأعضاء، وما هو حاصلٌ بالفعل، قد أسهم في إضعاف الثقة بالأحزاب، باعتبار أنها لم تنجح في صياغة البرنامج

٤ فيصل دراج الحزب والنظرية في فكر مهدي عامل: مداخلة نقدية في: **النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل: ندوة فكرية** (١٩٨٩، مركز البحوث العربية/دار الفارابي، بيروت) ص٨٩.

التفصيلي، الذي يستطيع أن يفعل فعل البوصلة العملية للتعامل مع أهم المستجدات ولاستخراج المواقف اللحظية والتكتيك اليومي استناداً إليه. إن قسما من هذا الفهم المغلوط، الذي ينظر الى الحزب كجهاز لإنتاج المعرفة العلمية لمجرد كونه حزبا يحمل هوية طبقية محددة ومرجعاً نظرياً محدداً أيضاً، يعود الى إغفال الشروط العينية التي تقرر ماهية وشكل الممارسة النظرية لأي حزب في لحظة تاريخية محددة. وتشمل هذه الشروط، على سبيل المثال، "العناصر النظرية الضرورية لمقاربة تشكيلة اجتماعية – اقتصادية محددة، شكل استقبال النظرية داخل حزب الطبقة العاملة، والبنية الاجتماعية لهذا الحزب، وممارسة الديموقراطية فيه، [و] علاقة القيادة بالقاعدة"[٥] . ولتحديد الإنتاج النظري أو المعرفي للحزب، فان للبنية الاجتماعية ولمدى ممارسة الديموقراطية داخل الحزب أهمية خاصة. وللتحديد الدقيق لبنية الحزب الاجتماعية، ولأثر ذلك على حالة الجدل الداخلية، ضرورتها من حيث إنها تكشف عن الجذور الاقتصادية – الاجتماعية لمختلف المواقف داخل الحزب. وبالنسبة للحزب اليساري، فإنه ليس مُفرغاً هو الآخر من الصراع الطبقي، ولا يشكل "لحظةً بروليتارية خالصة"[٦]، أو إن شئتم فإن التجانس لا يبلغ قدراً تنتفي معه الاختلافات في المواقف تبعاً للتباينات في مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكوّن منها الحزب نفسه. وأكثر من ذلك، فإن التحدد النظري للحزب اليساري يكمن في "مدى اقترابه أو ابتعاده عن ممارسات السيطرة والإخضاع (...) ففي شروط المرتبية الحزبية وغياب الديموقراطية يتحول الجزب الى مرجعٍ مُكتَفٍ بذاته، فيُرجِع النظرية الى سلسلة مقولاتٍ

---

٥ المصدر السابق، ص ٨٩.

٦ المرجع السابق، ص٩٠.

معيارية بعيدةً عن الحقيقة الموضوعية التي ترضي جهازاً مغلقاً"[٧]. ان ملخص الأمر، ارتباطاً بالأزمة التي تواجهها الأحزاب اليسارية، هو في التشديد على هذه العلاقة الداخلية الجوهرية فيما بين الديموقراطية الممارسة في الأحزاب نفسها، بما في ذلك تجسيد مقولة أن الحزب هو "متّقف جمعي"، بما يقتضيه من ايجاد آليات حقيقية لمشاركة الأعضاء بمختلف مستوياتهم، وكذلك إشراك الجمهور المحيط بالحزب والدائرة الأوسع ممن يحتك بهم الحزب خلال عمله الجماهيري الذي يفترض ان يأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة. وهناك ما يشير الى أن هذا الجانب قد خضع، ويخضع لمراجعة عميقة للتجربة الماضية، بالانتباه الى أوجه الخلل التي قامت في علاقة الأحزاب اليسارية بالأطر الجماهيرية المحيطة بها. وفي هذا المجال، تندرج علاقة الأحزاب بالمتقفين الذين لم تستوعبهم السلطة أو المؤسسات القربية منها. فهؤلاء يستطيعون أن يسندوا الأحزاب في فترة تراجع تمر بها تؤثر على قدرتها الفعلية على مواكبة كافة المستجدات وعلى أخذ دور عملي مباشر وملموس في معالجتها، عدا عن

٧يشرح فيصل دراج هذه الفكرة على النحو التالي: "في مسار النضال من أجل الاشتراكية تكون النظرية علاقة داخلية مستمرة فيه. إذ ان الاقتراب من الاشتراكية يساوي حل مسائل عملية من وجهة نظر حزب الطبقة العاملة، وحل المسائل العملية يتضمن ممارسة النظرية وتجديدها، أي يبرهن على وجود حزب بروليتاري ذي آثار فاعلة: إن رجوع حزب الطبقة العاملة الى النظرية من أجل حل المشكلات المستجدة (...) يجعل من المعرفة علاقة داخلية في الممارسات الحزبية الشاملة: يتجدد الحزب في تجديد النظرية، أو تتجدد النظرية في تجديد الحزب، أي تكون الممارسة هي المرجع الموضوعي الوحيد، الذي يعيد صياغة الحزب والنظرية في وحدتهما الداخلية. وفي العلاقة بين المعرفة وهدف حزب الطبقة العاملة، والرجوع المستمر الى الممارسة، يتكشّف البعد النسبي للمعرفة، وتظهر المعرفة، في معناها المادي، كمعرفة نسبية، أي يظهر الجديد الشامل للممارسة البروليتارية، التي تتكىء على المعرفة الموضوعية من ناحية، والتي بسبب هذا الاتكاء تجعل من الديموقراطية لحظة موضوعية في الممارسة، بمعناها الشامل، **لأن نسبية المعرفة هي المعنى العميق لممارسة الديموقراطية**. (المصدر السابق، صفحات ٨٥-٨٦). إن الأحزاب اليسارية تستطيع أن تستفيد أيضاً من المناهج التي طورتها الأوساط الديموقراطية في العمل التنموي، وبالأخص مناهج البحث بالمشاركة، التي تقوم على رفض احتكار "الخبراء" للمعرفة الكلية وضرورة الرجوع الى الناس ليكونوا جزءاً من عملية الإنتاج المعرفي ومن صياغة البرامج التي تستهدف خدمتهم.

الاسهامات التي يستطيعون تقديمها فيما يخص الجدل حول آفاق ومستقبل النضال الوطني الفاسطيني. لقد أجملت ورقة عزمي بشارة الكثير مما يمكن قوله بهذا الصدد، وهي لم تغفل في تكثيفها العلاقة المعقدة بين المثقف والحزب السياسي في أزمنة الجزر، بما في ذلك العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية، حينما يبرز لدى المثقف النزوع الى الامتثال مع الواقع السائد، أو أنه يُعلي من شأن رأيه الفردي الى الحد الذي يجعله ينظر الى نفسه وكأنه موازٍ للحزب السياسي، فضلاً عن إشكالية الالتزام بالموقف الجماعي للحزب حينما يتناقض مع قناعاته الشخصية. إن السنة الماضية قد أظهرت بشكل واضح أوجهاً مختلفة لهذه العلاقة المعقدة، فالمثقفون المنضمون الى الأحزاب أو القريبون منها، تعززت لدى أغلبيتهم العظمى النزعة الفردية، وهي ظاهرة معروفة في أوقات التراجع، الأمر الذي انسحب على الجهود الرامية الى تجميع المناهضين والمعارضين للحكم الذاتي وترجماته. إن جزءاً من الإشكالية في هذا المضمار، والطبيعة المحلية لمختلف الحلقات التي لم تنجح في الخروج الى الميدان الوطني الفسيح، يُفسّر بهذه النظرة التي بات المثقفون، والشخصيات المستقلة، يحملونها تجاه القوى المنظمة، وإدراكهم لحقيقة تراجع قوتها ودورها. في كل الأحوال فإن موضوع علاقة المثقفين أو النُخب بالأحزاب السياسية يحتاج الى معالجةٍ أعمق وأكثر عينية.[٨]

وإجمالاً، فإن التحليل النظري الناضج، والقراءة الدقيقة للتناقضات ولاتجاهات تطورها، ليسا كافيين وحدهما للإقناع بجدوى البديل الذي تدّعيه البرامج النقيضة، أو المقابلة للسلطة. فقوة البرنامج من الناحية السياسية لا تكمن في

٨ إحدى المعالجات الجديدة، والقليلة، لهذا الموضوع هي مقالة ريما حمامي التي تدرس العلاقة بين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية:

Hammami, Rema (1995), "NGOs: the Professionalisation of Politics", *Race and Class*, Vol. 37, Number 2 pp.51-63

لحظة مضطربة في تماسك منطقه الداخلي وفي مستواه التحليلي فقط، بقدر ما توجد في حضوره الميداني وقدرته على تحريك قطاعاتٍ واسعة من الناس.

وإن لم تنطلق الأحزاب اليسارية من القطاعات الجماهيرية المختلفة المتضررة مصلحياً وبشكلٍ مباشر من التسوية ونتائجها، فإنها لن تتقدم خطوةً واحدة الى الأمام (والسلطة لم تنجح حتى الآن الا في استمالة شرائح ضيقة لجانبها، وبالتحديد جيش البيروقراطيين والموظفين والعاملين في أجهزة الأمن، عدا عن الفئات المحدودة التي تحصل على امتيازات وتسهيلاتٍ اقتصادية نتيجة الترتيبات السياسية الجديدة). إن عملاً قاعدياً، ولو كان منمنماً في البداية، يفتح السبيل أمام علاقة من هذا النوع، وهو ما أبرزه عدّة متحدثين في الندوات بحق كنقطة بداية لإعادة التواصل فيما بين الأحزاب اليسارية والقطاعات الجماهيرية التي تشكل من الناحية الموضوعية القاعدة الاجتماعية لها. بل وأن على هذه الأحزاب أن تنجح في تحدي صيرورتها ممثلاً حقيقياً لهذه الفئات، بالمعنى الممارسي أساساً. إن أهمية التعلم من التجربة الذاتية معروفة، وطالما ان الحكم الذاتي لا يحمل، رغم كل الترقيعات والتحسينات الطفيفة، ورغم وهم انتهاء الوجود المباشر للاحتلال، وما يحمله من وهم التحرر، ما يستجيب للتطلعات والمصالح المختلفة لهذه القطاعات، ناهيكم عن فقدان أي مظهر سياسي حقيقي للسيادة الوطنية، فإن أفقه مسدودٌ حتماً.

٤. انني ممن يحملون قناعة بأن القوى المُعَرّفة بأنها تنتمي الى المعارضة، لن تستطيع ان تلعب دور البديل إلاّ إذا قطعت مع النمط الذي حكم علاقتها مع قيادة منظمة التحرير في السابق. بكلماتٍ أخرى، لا سبيل أمام معارضة قادرة على مجابهة الواقع الجديد إلاّ بتعميق حالة الفرز فيما بينها وبين السلطة والقوى المنتمية إلى معسكرها. لقد تم معالجة هذا الموضوع مراراً في نقد نظام المحاصصة، والإقصاء الفعلي لأصحاب الشأن الحقيقيين، أي الشعب الفلسطيني، من المشاركة في تقرير مسار النضال الوطني، وسماح القوى

الديموقراطية بتغييب أو تهميش المطالب الديموقراطية الإصلاحية داخل المنظمة وفي عدم سعيها الجديد لتقديم برنامجها الخاص بالجوانب الاقتصادية والمؤسسية والعمل الجماهيري عموماً. بيد أن الممارسة تأتي دائماً لتعيد التساؤلات حول جدّية هذا التوجه من جانب القوى التي تعلن تبنّيها له. ولا تطال التساؤلات مجرد تلك المواقف التي تشي بأن "قوة العادة" لها استمراريتها، ليتبدى ذلك في صعوبة الانتقال من التوزيع الفوقي للحصص الى العمل القاعدي الحقيقي، والأكثر صعوبة حتماً، وأيضاً الى صعوبة الانسجام في الموقف المُعلَن حيال السلطة كونها قد حرقت كافة الجسور بينها وبين المشروع الوطني الفلسطيني، بل وتمتد التساؤلات لتبلغ الموقف الأساس لهذه الأحزاب من المرحلة ككل.

يمكن مثلاً الرجوع الى دراسة حول المعارضة الفلسطينية كان قد أعدها مجموعة من الأكاديميين قبل أكثر من عام[٩] لمقارنة طبيعة الأسئلة والخيارات المُتَصَوّرة آنذاك، أي بعد توقيع اتفاق القاهرة بفترةٍ وجيزة، وما يُطرح اليوم من تساؤلات في ضوء تجربة عام بيّنت أمورا كثيرة إن كان فيما يخص السلطة أو مختلف القوى السياسية. كان الباحثون المهتمون بقراءة مسار المعارضة قد انتهوا الى حصر خيارات المعارضة (تحالفاً او اطرافاً) في خيارين اثنين: استتباع رفض الاتفاق برفض التعامل مع توابعه ونتائجه، والتعامل مع توابع الاتفاق بالرغم من الاستمرار برفضه (صفحات ٤٥-٥٧) . تتمثل ترجمة الخيار الأول ممارسياً في "رفض التعامل أو التعاون مع السلطة الفلسطينية القادمة بدعوى أنها سلطة (حكم ذاتي) منقوص السيادة والصلاحيات. ومن هذا المنطلق، يتم رفض الدخول في انتخابات "المجلس

٩ د. علي الجرباوي وآخرون، **المعارضة الفلسطينية... الى أين؟** (١٩٩٤، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس)

الفلسطيني" المقترح في الاتفاق (...) كما ويتم كذلك الإعلان عن موقف سياسي (وليس بالضرورة عملي) سلبي من أجهزة الحكم الذاتي، وخاصةً جهاز الشرطة الذي سيتم اعتباره "جهاز قمع" توظفه السلطة الفلسطينية لكبح جماح المعارضة وإسكات صوتها المعارض" (ص ٤٥). ويتبع هذا مجموعة من الخيارات التكتيكية العملية أيضاً، هي "ممارسة الحصار على القيادة الفلسطينية وتقنين سلطاتها"، أي إبراز ثغرات الاتفاقات المترجمة لأوسلو ومهاجمتها والتركيز على الممارسات اللاديموقراطية للسلطة، فيما التكتيك الثاني هو "التركيز على مجال السياسة المحلية" بمعنى المشاركة في مختلف النشاطات والمجالات التى تقع ضمن هذا النطاق، بهدف إحداث اختراقات قاعدية والبقاء على تماس مباشر مع الناس في المجالات الحياتية اليومية الأكثر أهمية بالنسبة لهم، فضلاً عن خوض المعارك مع السلطة في موضوعات يمكن تجنيد الناس حولها. وأخيراً يُدرج تكتيك "تقويض الاتفاق بالسلاح" كخيار عملي أمام المعارضة التي تبغي المحافظة على موقفٍ منسجم في رفض الاتفاق وملحقاته. وفي هذا الجانب تُواجَه القوى المعارضة بخيارين تفصيليين: فإما قصر العمل المسلح على المناطق الخارجة عن نطاق الحكم الذاتي أو عدم التفريق بين المناطق المختلفة على هذا الأساس، وفي الحالتين فإن "استخدام السلاح ضد الاحتلال يحمل في ثناياه إمكانية تولّد عنف داخلي فلسطيني بين المعارضة والسلطة" (ص ٤٩).

أما الخيار الثاني، حسبما رأت مجموعة الباحثين، فهو 'التعامل مع توابع الاتفاق بالرغم من الاستمرار في رفضه' (ص ٥٠)، والمحَدّد الأساسي لهذا الخيار، أو تعبيره الأبرز للدقة، هو في القبول بالمشاركة في المجلس الفلسطيني المنتخب، ضمن توجه أشمل عنوانه القبول بـ "الاشتراك في جوانب محددة من السلطة الفلسطينية" (ص ٥١). وهناك كثيرون ممن يعتبرون مشاركة

المعارضة في الانتخابات الاختبار الأهم بالنسبة لها، الى حدّ أن مصيرها سيتقرر بموقفها من الانتخابات!

من ناحية، هناك معطيات كثيرة تساعد في الخروج من دائرة النقاش المجرد لأفضليات او مساوىء المشاركة في الانتخابات، إذ إن الإتفاقات التكميلية لإتفاق القاهرة، وسلوك السلطة الفعلي إزاء المعارضة، بمن فيهم المعتدلون في إطار هذه القوى، وإزاء التنظيمات المجتمعية المستقلة بدرجةٍ ما عن الأحزاب (وقد اطّلع جميعنا على مشروع قانون الجمعيات الجديد) بل والشكل الذي يتم التعامل به مع الفرد – المواطن، كل ذلك يبيّن حدود الهامش المتروك كحيز لنشاط وفعل من لا يتماثلون مع السلطة ومن يعارضونها صراحةً وكلية. وإذا ما أرجعنا المسألة الى الجذر الأساس، أي الخيار المحدد لقوى المعارضة على اختلافها، فإن سؤالاً كبيراً ينطرح حول ما سيعنيه موقفها بالنسبة للانتخابات من حيث إعطاء شرعية للسلطة والاتفاق الذي جاءت في إطاره. إن التوجه لإنشاء بديل، أي عدم ممارسة الرفض من "داخل البنية الأيدولوجية–الإدارية للسلطة المرفوضة" وإنما تقديم "اقتراح نظري سياسي آخر يغاير السلطة فكراً وممارسةً وسلوكاً"، يقتضي برأيي شن حملة، تكون هي الاختبار لهذه القوى، تجري فيها الدعوة لمقاطعة الانتخابات، مثلما توفر الفرصة لطرح البديل الذي تحمله هذه القوى، وللاستفادة من أجواء الاهتمام السياسي العالي لدى قطاعات كبيرة من الناس، كما يحدث عادة في أوقات الانتخابات، من أجل تجديد صلاتها مع الجمهور الواسع. وكلما كان التحالف الذي يتبنى هذا الموقف أوسع، زادت فرص الحملة في النجاح بالمعنى النسبي، أما تفتت موقف القوى المعارَضة وتوزعها بين مواقف مختلفة، وأقصد القوى الديموقراطية، ستترتب عليه أضرار، تُظهر نجاح السلطة في استيعاب قوى في إطار القواعد السياسية التي حددتها، والتي حدّدها الاتفاق والواقع الجديد. ورغم ذلك، فإن هذا الافتراق بين القوى الديموقراطية إزاء المشاركة في الإنتخابات يجب ألا يقف عائقاً

أمام، وحائلاً دون التقائها على أساس برنامج تجالفي لا يرتهن وجوده بلحظة الانتخابات بقدر ما يلبي حاجة موضوعية لقطب ثالث، يتصدى للمهام الوطنية والديموقراطية التي أصبحت متداخلة بشكل مركّب وأكثر تعقيداً من السابق*.

٦-أخيرا، فإن إعادة بناء الحركة الوطنية يهدف إلى البدء بمراكمة شروط فتح آفاق جديدة أمام المشروع التحرري لا يمكن أن يتم إلاّ إذا:

- ربطت الاحزاب بين الداخل والخارج، تأكيدا على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته، والتأكيد في نفس الاتجاه على العمق العربي. إن هذا ينبغي أن يكون خطا ثابتا مثلما أنه يجد ترجماته في عدم إهمال الهموم الكبيرة لفلسطينيي الشتات، وبالأخص من هم في لبنان. ويرتبط هذا الأمر جوهرياً الآن بماهية منظمة التحرير وبالمعركة التي سيجري خوضها بين تيار السلطة الذي لم تعد المنظمة تمثل بالنسبة له جسماً ينبغي الحفاظ عليه، وبين القوى المعارضة التي لا تقبل باختزال أي حل الى مجرد حقوق مدنية محدودة للفلسطينيين في الضفة والقطاع.
- إبقاء حالة الصراع مع المحتل قائمة طالما أن الانسحاب الكلي من الضفة والقطاع لم يُنجز، وطالما لم تتحقق السيادة الوطنية على شكل الدولة المستقلة: ذلك ان القوى المعارضة عليها أن تقاوم تلك النظرة التي عبّر عنها أركان في السلطة وتذهب الى درجة الحديث عن "بناء حضارة مشتركة مع الإسرائيليين" (شعث)، ولا بد لها بالتالي من أن تفرض وقائع

*إن الحكم على الاجتهادات المختلفة حول الانتخابات في صفوف القوى الديموقراطية، لن يكون ممكناً بطبيعة الحال إلاّ بعد إجراء الانتخابات نفسها، ومن خلال تحليل نتائجها وما شهدته من أنماط تصويت على المستوى العام وفي مختلف المناطق، ومن ثم رصد الدور العملي المتاح للمجلس الفلسطيني الاضطلاع به. حينها ستوفر التجربة ما يسمح باليقين من صحة أو خطأ التقديرات والتوقعات، مع الإدراك بأن تفسير المعطيات التي ستصبح متوافرة، سيظل متبايناً في جوانب عديدة.

يومية تفعل بشكل تراكمي نحو إعادة صياغة وعي الفلسطينيين وتزييفه باسم "المصالحة التاريخية".

- الربط بين المحلي، والوطني، والقومي. فمقاومة التذرر الذي تغذيه السلطة بشكلٍ منهجي لتعميق حالة "استدخال الهزيمة"، بإنعاش الولاءات والانتماءات الضيقة، والاتكاء الى عناصر التخلف في البنية الاجتماعية، يحتاج الى مثل هذا الربط الدعاوي والممارسي. إن دور المعارضة الديموقراطية في إعادة الاعتبار لما هو همٌّ وطني عام، وتوحيد قطاعات واسعة من الناس حوله، ليشكل نقاط انطلاق للعمل، هو من أهم الأدوار التي يتوجب عليها القيام بها.

- خوض معركة الديموقراطية بنشاطٍ عالٍ وجهدٍ مثابر. إن الطريقة التي تم التعامل بها مع المجزرة التي ارتكبتها السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ قد كشفت عن قصورٍ هائل من جانب القوى الديموقراطية وعن تهرب من القيام بواجب التصدي لعلامة فارقة وتحول مكشوف في سياسة السلطة العملية إزاء المعارضة. وبالاستناد الى قراءة مفترضة لمزاج جماهيري يرفض الاقتتال من حيث المبدأ، جرى تبني موقف أخلاقي مائع ومحايد من جانب أغلبية القوى الديموقراطية، مما فتح الباب أمام تمادي السلطة في القمع الذي تمارسه دونما مقاومة جدية. وتبعت ذلك سلسلة من حملات الاعتقال الواسعة وتقييد الحريات والتضييق المنهجي غير المستور على عمل المؤسسات والقوى السياسية، أيضاً دون تصدٍّ فاعلٍ لها. بل ويصعب القول أن هناك دراسة منهجية وتفصيلية لسلوك السلطة خلال العام الماضي، حتى يُصاغ برنامج المواجهة بالاستناد إليه حالما تتم عملية إعادة الانتشار في الضفة الغربية.

مداخلة حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني

عبد الجواد صالح

لقد رأيت من المناسب، توفيرا لجهد القارىء أن لا أكرر بعض الامور التي جاءت في الأوراق التي سبق نقاشها في مؤسسة مواطن، كما رأيت من المناسب اضافة بعض السلبيات المهمة التي لم تتعرض لها الأوراق المنوه عنها، وانما عايشتها في بيروت، من موقعي في اللجنة التنفيذية، وعضوية المجلسين الوطني والمركزي، وعملي في دائرة الوطن المحتل، التي اتاحت لي الاطلاع على منهجية عمل الفصائل في الأراضي المحتلة. كما اتاحت مسؤوليتي عن مشروع التحصينات وبناء الملاجىء في مخيمات النازحين في لبنان وفرص الاقامة لمدة طويلة فيها الاطلاع على ممارسات الفصائل تجاه الشعبين العربيين الفلسطيني واللبناني، التي اقنعتني بان عملية الطرد من لبنان آتية لا محالة. اما مصير م.ت.ف في منفى جديد، فإنه يتلخص في تحويلها الى جمعية خيرية، بانتظار توقيع صك الاستسلام.

اما الجزء الثاني من المداخلة، فإنه يتلخص بتشكيل البديل لما هو قائم وما سيتولد عنه من نظام دكتاتوري. اما البديل فإنه يتمثل في بناء حركة شعبية ديمقراطية واسعة تجمع كافة القوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، وتعمل على دحر الاحتلال، وكافة مظاهره في الأرض المحتلة، كاداة لدرء مخاطر حدوث كارثة تعصف بمستقبل الشعب الفلسطيني على أرض وطنه.

وفيما يلي الجانب الأول من الورقة والمتمثل في مظاهر أزمة الحزب والتي جاءت في الاوراق السابقة:

- المحاصصة وعزل غير الحزبيين واعتماد المقاييس الحزبية بدلا من الهيمنة والسيطرة على المؤسسات، واخضاعها أيضا لمصالح الأحزاب. (عزمي بشارة، ورقة أولية حول أزمة العمل الحزبي الفلسطيني).

- إلى جانب الازمة السياسية ... أزمة بنيوية تتعلق بعجز البنى التقليدية التي شكلت أداة العمل خلال المرحلة السابقة من مواصلة النضال في ظروف جديدة لم تعتد عليها، سواء فيما يتعلق بانعكاسات الاوضاع السياسية والاجتماعية على أعضائها وبالتالي انتقالهم من موقع اجتماعي الى موقع آخر، ومغادرتهم لصفوف الحركة الوطنية، أو فيما يتعلق ببناها الذاتية الداخلية وتجديد هذه الانظمة ودفع استحقاقات هذا التجديد. (عمر عساف، ملاحظات حول: دور المعارضة في المجتمع الفلسطيني. دور الحزب في المرحلة الراهنة).

- نظام سياسي (فلسطيني) يسيطر عليه القصور الذاتي، افتقد دينامية العمل، ويوجه النقد الى قيادة المنظمة حول ادعائها امتلاك كلية العلم والمعرفة غير المحدودة، وتبني عبادة الفرد والمسلكيات الاخلاقية وطرق العمل التي تصدر عن هذه التوجهات. كما يُوجّه النقد للمنظمة لتغييب اهتمامها بممارسة الديمقراطية، وغض النظر عن الفساد العام، وتبني سياسات المحاباة، والمحسوبية، والديماغوجية، وحكم النخبة الى آخر القائمة. (جميل هلال، مؤسسات منظمة التحرير: التحديات المتسقبلية، مجلة دراسات فلسطينية، انجليزية، رقم ١، خريف ١٩٩٣، ص ٤٦-٦٠).

اما الجانب الذي عايشته ذاتيا، وباختصار، فهو ما يلي:

- تحجيم وتحديد العمل النضالي والسياسي في اطار اتخاذ قرارات على الورق ليس لها علاقة بفرض حقائق على الأرض. كما لا يجري متابعتها أو تقويمها بعد اتخاذها. (بعد عملية نفيي تبين لي وجود عدة قرارات اتخذتها

عدة مجالس وطنية لتشكيل جبهة وطنية في الأراضي المحتلة مع العلم ان أيا من الفصائل لم تبحث معي هذا الموضوع بالرغم من أنني كنت أحد المبادرين لتشكيلها، وبدأت الاتصالات في مختلف المدن قبل ان تم تشكيلها عام ١٩٧٣ بدون اخذ موافقة قيادة م.ت.ف وقد تبين لي ان قيادة م.ت.ف كانت ضد تشكيل قيادة مركزية للجبهة واقتصارها على لجان محلية جغرافية، وفيما بعد تحول موقف القيادة ضد تشكيل جبهة وطنية بالمطلق بالرغم من وجود القرارات بذلك).

- غياب وتغييب عمليات التقويم بعد كل مرحلة فاصلة (الأسباب والمبررات لطرد المنظمة من عمان بعد حرب أهلية، كانت نفسها المبررات التي اتخذت لاثارة الحرب اللبنانية، ومن ثم الطرد من لبنان. ومع ذلك لم يجر تقويم للمرحلتين الفاصلتين) وقبل ذلك، بحوالي عشرين عاما انسحبت شخصيا من حزب البعث العربي الاشتراكي، ولم انخرط في صفوف حزب آخر منذ ذلك الوقت، لرفض القيادة اقتراحي بتقويم عملية فشل الحزب في انتخابات عام ١٩٥٥-١٩٥٦).
- في ظل غياب عمليات التقويم هذه يجري تغييب مسؤولية القائد، والكادر تحمل مسؤولية فشله في تحقيق البرنامج الذي أوكل بتنفيذه، ووجود تقليد بتقديم استقالة المسؤول من موقعه الذي فشل فيه، أو اقالته منه إن لم يفعل ذلك، أو ترقية من نفذ ما أوكل له في سلم المسؤوليات النضالية.
- غياب مرجعية الشعب كمصدر للسيادة في اتخاذ القرار السياسي لدى معظم فصائل المقاومة وخاصة التي سمت نفسها بجبهة الرفض واعتبار "عذرية الموقف" السياسي عند النخبة هي المرجعية الوطنية ولو كان ذلك على حساب المصلحة العامة. وقد أدى انسحاب هذه القوى من مؤسسات اتخاذ القرار كاللجنة التنفيذية إلى تدهور وتغييب ذاتي لدورها الذي كان يشكل الكابح لرئيس اللجنة التنفيذية، الذي كان وما يزال، يمتلك اتخاذ القرارات

بتفرد، ومخالفة الكثير من قرارات المجالس الوطنية أو على الاقل تجاهل تنفيذها والالتزام بها، وفي المحصلة لهذه المواقف الرفضية وأساليب تطبيقها، فقد كانت تساعد على وتسمح بالتمهيد لتنفيذ ما تم الانسحاب بسببه.

- غياب منهجية علمية بشأن عملية اتخاذ القرار عند قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى قد أوقع الشعب الفلسطيني في أزمات أدت إلى كوارث، بدءا من الخروج من عمان وانتهاء بالخروج من بيروت، وضعها في موقف تقبل بما عرض عليها.
- الانتهازية المشتركة لدى مختلف الفصائل والأحزاب في التعامل مع الغير بما في ذلك الجماهير، المستقلون وبعضها مع بعض، بالاضافة إلى الفساد الذي عم هذه الفصائل، مما افقدها المصداقية لدى شعبها. وقد انعش هذه الظاهرة، مدرسة الفساد والافساد التي ساعدت على نسف اتفاقات قبل انعقاد المجالس الوطنية حول تحقيق بعض الاصلاحات، أو تبني مواقف سياسية ازاء بعض القضايا، مقابل زيادة مخصصات تنظيم على حساب آخر أو برشوة تافهة لتنظيم ما بتعيين أحد كوادره في أحدى "السفارات" الفلسطينية.
- إن ارتباط بعض القيادات المتنفذة بسياسة المحاور جر الساحة الفلسطينية للدخول في معارك دموية كانت موجهة لتسديد حسابات هذا النظام ضد ذاك النظام العربي، وكان الشعب الفلسطيني دوما الضحية لهذه السياسة. ويبدو أن سياسة المحاور يتم العمل فيها بعد تسلم القيادة الفلسطينية منطقة الحكم الذاتي فيما يتعلق بالعلاقة مع الانظمة العربية: المصرية، والأردنية والسعودية.
- الانفصام، الذي يقف وراءه مرض الذاتية المفرطة، والذي يتمثل في التخوف من الداخل، عندما كانت قيادة م.ت.ف في الخارج، بالعمل على منع تطوير قيادة في الداخل، تستطيع أن تعتمد على نفسها في مواجهة الاحتلال. وقد كان من ابعاد هذا التوجه عواقب سياسية واقتصادية ذات

طبيعة استراتيجية، دفع الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، ثمنا باهظا لهذا التوجه. وقد انقلبت الصورة بعد دخول القيادة الفلسطينية منطقة الحكم الذاتي لتهمل الخارج وتتجاهل مصالحه الحيوية، وبالذات حق العودة، وما جرى للفلسطينيين في ليبيا مؤخراً لاكبر دليل مأساوي على ذلك.

- غياب القدرة على الاتفاق على قواسم مشتركة تحت وطأة الادعاء المتمادي في تملك الحقيقة المطلقة حال دون التوصل الى تفاهم بين القوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية التي تتفق فيما بينها حول تحليل الحالة الفلسطينية وبالذات حالة التفرد مما اعاق امكانية وقف التدهور في الساحة الفلسطينية.
- ان موقف الفوقية التي صاغت فصائل المقاومة مع الشعب، قد أبعدت الكوادر القيادية الواعية عن الناس العاديين مما افقدهم القدرة على التقاط هموم وتوجهات الشعب، الذي يدعي الجميع النضال من أجله، وبالتالي القدرة على تعبئة الاكثرية حول برنامج يشارك الناس بوضعه، لانهم هم الذين سيتحملون بانفسهم عناء النضال من أجل تحقيق هذا البرنامج، وبجانبهم الكوادر المنظمة.

معالم المرحلة الجديدة:

اختصارا، فإن كافة الفصائل قد أسهمت في انتشار هذه السلبيات، بنسب مختلفة، ولم تحاول وضع حد لها بطريقة أو باخرى. وقد أدى كل ذلك إلى حالة الهزيمة الذاتية واللامبالاة في كل ما يجري، ليس عند الانسان العادي فحسب، بل وعند أوساط كثيرة من كوادر الفصائل، حتى وصل الوضع ببعضها مرحلة التفكك. وقد بدأت مرحلة جديدة بالتوقيع على أوسلو، وتسلم سلطة فلسطينية لمقاليد حكم وظيفي محدود، بدت معالمه واضحة باتجاه التفرد في القرار، والاشاعات حول الفساد والافساد، وتعدد أجهزة الامن وتضخيمها - على حساب التنمية وغيرها من المشاكل.

وبعد التوقيع على أوسلو "أ" توقف الحوار الذي بدئ به في بيت الشرق، ولم نسمع عن غيره، إلا مؤخرا مع حماس، وهذا ما ينسجم مع توجهات القيادة الفلسطينية التاريخية عندما قامت بخلق حركة أمل اللبنانية، للوقوف أمام القوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية اللبنانية. اما في فلسطين، فالهدف من حوار حماس هو التوصل فيما بينهما الى صيغة مشتركة ربما تتمثل في تبني السلطة لانماط محافظة في الحياة اعتبرتها حركات الاخوان أساسية في عقد تحالفات مع أنظمة حكم كثيرة، مقابل التزام حماس العملي في الاتفاق والاستنكاف عن حق ممارسة الكفاح المسلح، وأمام هذه التطورات التي تشكل نذر كارثة حقيقية، فإن الحافز لتشكيل بديل يقف في مواجهة هذه المخاطر يعتبر التحدي الرئيس الذي يمكن ان يشكل محاولة عملية للانقاذ.

تشكيـــل البديـــل:

إن حركة شعبية ديمقراطية واسعة لا تعتمد منهجية حزب أيدولوجي، تتجنب الاخطاء التي أشير اليها قبلا، تستطيع ان تخلق الأرضية لمبادرات سياسية متعددة الاهداف، حسب برنامج يشارك في وضعه اعضاء هذه الحركة من رجال ونساء لبعث المجتمع السياسي الفلسطيني كبديل لمواجهة تشكل النظام ديكتاتورية الحزب الواحد، "تتألق" من حوله عدة أحزب مصطنعة لتستخدم للدعاية بتبني التعددية، وكمبرر لمنع منح تراخيص حقيقية كما ينص على ذلك قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية.

ولقد منحت الانتخابات القادمة التي نصت عليها اتفاقات أوسلو فرصة تاريخية لا يمكن تعويضها، ليس كقوة دفع لمثل هذه الحركة وحسب وانما كاداة للتغيير، وللخروج من مأزق الهزيمة الذاتية، وتمكين بلورة بديل حقيقي لكل ما يجري من عبث في مستقبل الشعب الفلسطيني. وان الفعاليات والقوى الديمقراطية لقادرة على ان تشكل من الانتخابات عملية انعاش وبعث للحياة في

حركة وطنية متجددة تتمكن من الانتصار على عقلية ونهج غلبا التكتيك على الاستراتيجية والعذرية السياسية عن التدنيس السياسي. ان مثل هذا الانتصار سيساعد على التغيير وانقاذ المجتمع والشعب من كارثة يمكن، لو تركت الامور على عواهنها، ان تعصف باخر محطة فلسطينية، على وجه الكرة الأرضية – الوطن الفلسطيني.

مداخلة حول موضوعات المؤتمر

فؤاد قسيس

لعلّ من المفيد التنويه الى نقطتين لم يجرِ التطرق لهما أو الحديث عنهما في "مؤتمر الديمقراطية والتعددية-أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحل الراهنة": ١) الوجه الآخر الايجابي في حياة هذه الأحزاب، ٢) علاقة أزمتها الراهنة بالازمات الأخرى التي عانتها هذه الأحزاب السياسية منذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين.

فالحديث حول النقطتين المنوّه اليهما، يسهم في استكمال رؤية هذه الأحزاب ويصوّب صورتها، فلا تبدو وكأنها هي نفسها أزمة وكأن وجودها أيضا أزمة. خاصة أن التنويه المسؤول عن الدول الايجابي للأحزاب وأهمية وجودها، وعملها في المجتمع والذي ورد في كلمة د. عزمي بشارة الافتتاحية للمؤتمر، لم يكن بالحجم المتكافىء مع الانتقادات التي اندلقت من المتكلّمين والمعقّبين، والتي رجحت السلبيات في الصورة الاجمالية لحياة الأحزاب وممارستها وفعالياتها.

١- الصورة الايجابية في حياة الأحزاب السياسية الفلسطينية:

لعبت الأحزاب السياسية الفلسطينية دوراً مهماً في تنظيم الناس واصدار الصحف والتثقيف السياسي في عهد الانتداب. ومن هذه الأحزاب: "العربي"، و"الاصلاح" و"الدفاع" و"عصبة التحرر الوطني الفلسطيني". ويتضمن تاريخ الثورة الفلسطينية العديد من أسماء الشهداء الذين صعدوا الى حبال المشانق وهم يهتفون بحياة حزبهم (حتى لو جرى التعبير عن ذلك بالهتاف بحياة زعيم

الحزب)، تأييداً للسياسة التي طالبت بإنهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين وبأعطاء الشعب العربي حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة. وان الاخطاء القاتلة التي ارتكبها قيادات بعض هذه الأحزاب، بممارسة الارهاب السياسي والاغتيال الفردي، لا تلغي المنجزات الايجابية لهذه الأحزاب في التوعية والتنظيم السياسيين وفي تنسيق وادارة الفعاليات المعادية للاحتلال، والتي تطلبت تضحيات أسهم فيها أعضاء من هذه الأحزاب، الى جانب المناضلين من بين الجماهير غير المنظمة.

وتجدر الاشارة هنا، بشكل خاص، الى الدور الايجابي المتميز لعصبة التحرر الوطني الفلسطيني التي تأسست في أواخر عام ١٩٤٢، وجريدتها "الاتحاد" التي لا تزال تصدر بهذا الاسم في حيفا حتى يومنا هذا. والعصبة هي الحزب الذي تزعم حملة جمع التواقيع على العرائض والمذكرات المطالبة بعرض قضيتنا الفلسطينية على هيئة الأمم ومؤسساتها منبهة الى خطورة ترك هذه المهمة للدولة الاستعمارية المنتدبة. وهي الحزب الذي وافقت أكثرية الاجتماع الموسع للجنته المركزية المنعقد في الناصرة في شباط ١٩٤٨، على قرار هيئة الأمم الصادر ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي قضى بإنهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين وانسحاب جيوشه منها والغاء كل إمتياز اجنبي فيها، واقامة دولتين ديمقراطيتين، عربية ويهودية، على أرضها، وفقاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد تحملت العصبة المشاق الكبيرة جراء دفاعها عن قرارها هذا الذي جاء متعارضاً مع الرأي المتطرف الذي كان سائداً آنذاك.

٢- مراحل الأزمات للأحزاب السياسية الفلسطينية:

وفي الفترة التي تلت انسحاب الجيش البريطاني في ١٩٤٨/٤/١٥ وقيام دولة إسرائيل وحلول نكبة الشعب الفلسطيني وتشرده، استفحلت الأزمة السياسية

للأحزاب الفلسطينية التي رفعت شعارات وانتهجت سياسات غير واقعية وعجزت عن استيعاب متطلبات الوضع الدولي الناشيء عن انتصار الشعوب على وحوش النازية والفاشية. وأدت هذه الأزمة الى انهيار الأحزاب والتنظيمات التي كانت سائدة، ما عدا عصبة التحرر الوطني الفلسطيني التي واصلت وجودها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقادت نضال الجماهير، في الموقعين، من أجل الخبز والعمل وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة القاضية بإقامة دولة فلسطينية.

وإلى جانب عصبة التحرر الوطني الفلسطيني التي تحولت الى الحزب الشيوعي الأردني بعد ضم الضفة الغربية للأردن، قامت أحزاب وحركات جديدة كحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب وغيرهما. ولعب جميع هؤلاء دوراً ايجابياً في توعية الجماهير وتثقيفها عن طريق : الصحف، والاجتماعات، وتشكيل مختلف التنظيمات الجماهيرية، ورفع الشعارات، وتوزيع النشرات السرية. وتعبئة الجماهير للنضال الذي أدى الى الغاء المعاهدة البريطانية مع الأردن وتعريب الجيش العربي الأردني. وليس من المبالغة القول ان هذه الأحزاب كانت مصدرا مهما للتثقيف بحق الشعب في التنظيم وحرية التعبير والتعليم والمساواة أمام القانون وسائر الحقوق المدنية.
لكن الأحزاب التي نشأت على الساحة الفلسطينية والأردنية بعد النكبة، ما عدا الحزب الشيوعي، ظلت قاصرة عن استيعاب التطورات الدولية، وتمسكت بالشعارات غير الواقعية المطالبة بتحرير كامل التراب الفلسطيني، وعجزت عن انقاذ الشعب العربي الفلسطيني من نكبته واخراج مشردية من مخيماتهم واعادتهم لوطنهم. ومرة أخرى وجدت هذه الأحزاب نفسها في أزمة تكاملت معالمها بعد ظهور نتائج عدوان حزيران لعام ١٩٦٧. فشعار التحرير الشامل وازالة دولة إسرائيل، ازداد ابتعاداً عن الواقعية في الوقت الذي أصبح المطلب الفلسطيني والعربي هو مطلب ازالة آثار عدوان حزيران بانسحاب الجيش

الإسرائيلي من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة الى حدود ٤/حزيران، وضمان حق جميع شعوب المنطقة في العيش الآمن ضمن حدود آمنة معترف بها. وهكذا انتقلت القوى السياسية الفلسطينية ذات الشعارات غير الواقعية من الحدود الغربية لقلقيلية وطولكرم الى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الأردن، ولكنها ظلت متمسكة بشعار التحرير الشامل. ولحل أزمتها تحولت غالبية الأحزاب السياسية الى فصائل مسلحة تشابهت في أسلوب نضالها مع منظمة فتح التي كانت تشكلت قبل العدوان ورفعت شعار التحرر الشامل.

وتبين أن التجاءها لتغيير شكلها مع الابقاء على نفس السياسة لم يستطع حمايتها من الوقوع في أزمة سياسية جديدة. حيث عادت هذه الأحزاب تعاني أزمة سياسية بعد الخروج من لبنان، بما فيها الحزب الشيوعي الأردني، ما عدا أقلية من الشيوعيين في الأردن وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. واستطاعت هذه الأحزاب والفصائل، المنضمة جميعها لمنظمة التحرير، ان تخرج من أزمتها عبر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي أخذت طابعاً واقعياً بعد الانتفاضة. ولاحت في الافق الدولي امكانيات كبيرة لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وفق قرار (٢٤٢) وسائر القرارات المتعلقة بحل قضية اللاجئين.

أمّا غزو الرئيس العراقي صدام حسين وسائر المسؤولين العسكريين والمدنيين العراقيين للكويت، والاهداف التي لوح هؤلاء الغزاة بتحقيقها والوعود التي قطعوها لتوزيع الارباح، وحرب الخليج "أم معارك صدام" التي ترتبت على الوضع الناشيء، ذلك كله قد وضع الفصائل والأحزاب الفلسطينية أمام اختبار تمسكها بالسياسة العقلانية وصدقها مع نفسها واحترامها لقراراتها هي نفسها وللقرارات التي اتخذت بمشاركتها.

لقد سقطت كلها في الاختبار كمؤسسات، وسقط غالبية أفرادها المسؤلين. اما من عصم ربك فقد تعرض لتجريح المزاودين السياسيين كما تعرض احدهم

للاغتيال الذي لم يعلن أي تحقيق في أسبابه ونتائجه حتى الآن، رغم كون ضحيته زعيما فلسطينيا بارزا. وانها لمأساوية في تناقضاتها صورة أولئك الذين سعوا حثيثا للحصول على الكمامات الواقية من الغاز السام وركبوا اسطحة المنازل ليلا ليزغردوا لصواريخ صدام التي صُوّرت لهم وكأنها تحمل الغازات السامة للفتك بالاوساط التي قدمت الكمامات الواقية، الاوساط التي أعلنا عن رغبتنا بالتعايش السلمي معها واقامة دولتنا الى جانب دولتها القائمة. انه سقوط في الاختبار قلب الكثير من موازين القوى التي كانت لصالحنا وداخل أحزابنا في أزمة لا تزال تعاني منها ولا يزال شعبنا وشعوب المنطقة تعاني من آثارها حتى الآن.

ويمكن الاستنتاج، مما تقدم، أن "أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة" هي تواصل لازمة قديمة نستطيع معاينتها جيدا في العقلية الكامنة وراء تكوين ايديولوجية هذه الأحزاب. وبالتالي فان خلاص هذه الأحزاب والفصائل من أزمتها يتطلب الخلاص من نمط التفكير والمنهجية الكامنين وراء أزمتها السياسية. وبعبارات أخرى، لا بدّ لهذه الأحزاب أن تثب عن طوق العقلية القومية الضيقة الافق التي تعرقل تعاملنا مع الوضع الدولي من منطلق كوننا جزءا منه، وعلينا ادخاله في حساباتنا عند وضع برامجنا وأهدافنا المستقبلية. ولا بدّ لهذه الأحزاب ان تتمكن من تصور الوضع اللاحق لبلادنا في تطوره الصناعي والزراعي، الأمر الذي يعتمد على سلامة علاقاتنا الخارجية وتسهيل تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية.

ذلك كله سيزيد من مدى الرؤية لهذه الأحزاب وينعكس على برامجها وأهدافها لتصبح أطول مدى. كما سيساعد في انتقال عمل هذه الأحزاب وأهدافها من الشعارات العاطفية والرومانسية البعيدة عن الواقع، الى البرامج والأهداف التي يعتمد تحقيقها على التخطيط والواقعية والابتعاد عن كل أشكال التصرفات المغامرة.

تعقيـــــب

عـــادل ســـمارة

يزداد كل من النقاش ومن ثمّ النشاط السياسي حدّة مع اقتراب انتخابات الحكم الذاتي. ولعل أكثر الأمور خلافية هو موقف اليسار الماركسي-اللينيني من التسوية، مستوى حضوره، وشكل عمله. وتمظهر موقفه من الانتخابات. ونظرا للاستقطاب الثنائي القائم في ساحة المناطق المحتلة والحكم الذاتي (أي السلطة والاسلام السياسي) وغياب اليسار النسبي وتشتته، فقد وصل الأمر بالبعض حدّ الرغبة في اعادة تبلور (مجموع) اليسار في طرف ثالث لموازنة وموازاة: السلطة السياسية ممثلة في اليمين الرسمي، بايديولوجيته الاقليمية سياسيا، وتحالفه مع رأس المال الكمبرادوري اقتصاديا، وقوى الاسلام السياسي على الأرضية الاجتماعية. وهذا الطرح يفترض الامور التالية:

١- ليس المطلوب اعادة تجميع وتحريك القوى السياسية القائمة وحدها، فالمجتمع يولد الجديد كل يوم. إلا ان إلحاحية ترتيب صف ثالث حالت بالداعين لتجميع هذا الصف دون الالتفاف لما هو خارج البنى القائمة.

٢- المطالبة بالتبلور السريع يعني وكأن المشكلة هي في اليافطة وليس في البنية، علما بأننا نتحدث عن حركة سياسية تلزم لنضوجها نار هادئة، أو أخذ الوقت المناسب، وذلك على الاقل لضخامة المهمة المطلوب الاضطلاع بها.

٣- كجزء من الوطن العربي، فإن الحكم الذاتي سوف يدفع نفس فاتورة انزلاق الوطن العربي في فترة انتقالية تقارب ستة عقود، انتهى منها إلى بنية ليست رأسمالية ولا اشتراكية، وانما إلى تشكيلات رأسمالية محيطية

يجري تقرير مسلكها يوما بيوم في المركز الامبريالي. تنتقل من تكيّف الاقتصاد والسياسة إلى التكيّف الثقافي. وتحديداً، فإن الحكم الذاتي لا يستطيع النأي بنفسه عن تطورات الوطن العربي مهما أغرق في اقليميته، ومهما انضوى تحت الهيمنة الإسرائيلية. علما أن هذا الانضواء هو في صلب عملية التكيّف مع شروط النظام العالمي.

٤- يلحّ البعض على تبلور اليسار في مشروع انتخابي من جهة، وعلى تقريب موقفه من السلطة (إلى أقرب منزلة عشرية) وذلك لترجيح كفة السلطة على كفة الاسلام السياسي وذلك لحسم أي اشتباك محتمل بين السلطة (بما تمثله من التسوية سياسيا، والاقليمية أيديولوجيا، ورأس المال الكمبرادوري اقتصاديا) وبين الاسلام السياسي على غرار ما هو في الوطن العربي، أو لجعل هذا التحالف ثقلا يحول دون الاشتباك نفسه. علما بان الصراع على السلطة بينهما (ربما غير قائم الآن). وفي اعتقادي، ان تلافي هذا الصراع، إذا كان ممكنا، فإنه لن يأتي بمجرد تبلور يسار انتخابي تحديدا. فهو أي اليسار سيدخل في معركة طبقية/سياسية/قومية مع السلطة، ومعركة اجتماعية مع الاسلام السياسي. وعليه، فإن أمر التحالف هذا أمر خلافي وخاضع لنقاش حاد. اما اقامة بنية سريعة متعجّلة (سواء للتجمع الانتخابي أو لما بعد الانتخابات) فسيكون بمثابة من جند جيشا بسرعة كبيرة ليهزم بنفس السرعة. وإذا كانت معركة رأس المال الاقليمي مع الاسلام السياسي قد تأخرت هنا، فلان تطور بلادنا أعيق واحتجز خمسين سنة وراء الاقطار العربية. لا نقول هذا تعبيرا عن حتمية حصول الاصطدام، ولكن على أرضية الممكنات.

٥- ان الانتخابات هي حلقة في السياسة وليست السياسة كلها. كما أن بوسع اليسار خوضها على أرضية رفضها، واستغلالها لطرح برنامجه

الاجتماعي والنظري والقومي. نصف المقاعد للمرأة، ومضاعفة أجور العمال وحقهم في إدارة المصانع، والأرض للفلاح وليست لكبار الملاك أو للمستوطنين، وفك الارتباط باقتصاد الاحتلال، والتكامل مع الاقتصادات العربية. والتنمية بالحماية الشعبية وليس النمو الكسيح بوصفات البنك الدولي ...

٦- ان تجمع اليسار مهم وضروري، ولكن لا بد أن يقوم على أرضية ناضجة بخصوص ما يلي:

- ما هو الاطار النظري لهذه الحركة ؟ هل هي الماركسية-اللينينية، أو هل هي الارثوذكسية الموسكوفية، أو هل هي الاشتراكية الديمقراطية ؟ وهل هي انتقائية المثقف الفرد ؟
- ما هو الارتباط الطبقي ؟ هل يمثل الطبقات الوطنية الشعبية التي تنازعه عليها حركات الاسلام السياسي، وحزب السلطة نفسه. كيف عليه أن يتميز ليعيد جماهيره إليه؟ وإذا كان يسارا بدون تحديد هوية طبقية، فما الفارق بينه وبين هوامش كثيرة في فتح وفي الاسلام السياسي ؟
- ما هو الاطار السياسي أهو الاقليمية الفلسطينية، أم القومية العربية ؟
- لا بد من الاتفاق على القضايا المحورية التي عليه رفعها، باعتبارها ترفعه في عين الطبقات الوطنية الشعبية وهي : حق العودة للشعب الفلسطيني وهو مستحيل باستمرار قيام النظام الصهيوني. والنضال من أجل الوحدة العربية على أرضية وطن عربي اشتراكي متحد، والنضال لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، وأساسا حق العودة، والتنمية الاشتراكية، وكل هذه نحو انسان عربي كريم يحقق تلك

الكرامة عبر تربية أساسها العلاقة الديمقراطية للأنا بالآخر، وحق أساسه ديمقراطية علاقة الأنا بالسلطة.

- خطورة بلورة كتلة برلمانية على الطريق الغربية حيث تموت مع اعلان نتائج الانتخابات، لأن هذه سوف تجهض التحرك الذي على هذا التجمع مواصلته بعد الانتخابات.

- أبرزت مجريات التطبيع الفلسطيني مع إسرائيل في أعقاب التسوية حقيقة أن المجتمع الفلسطيني لا يشكل بنية مستقرة تقوى على الصمود والتماسك في ظروف الهزيمة، بعكس مصر مثلاً. ومن هنا ضرورة تجاوز الانحصار في الاقليمية الفلسطينية الذي أورثنا في أحسن أحواله حكما ذاتيا في بطن الاحتلال. أن سرعة التطبيع واتساع نطاقه إلى حد الوهم بان هناك ثقافة صهيونية (غير جوهرها العنصري والمعادي) يؤكد أن امكانية الاندماج في إسرائيل أمر وارد، وان صمودنا الماضي لم يكن إلا بحكم ارتباطنا بالعمق العربي وبالثقافة العربية الإسلامية. أما الفلسطينية البحتة، فليست إلا مظهرا ضعيفا، ما لبث أن تحول إلى موقف دوني يعشق سيده وعدوه.

- لعل احد تجليات (بنيتنا الاقليمية الهشة) كامن في ذلك الميل (الانصهاري) في إسرائيل الذي يحاول تحويل نضالنا إلى حقوقي ضمن بنية إسرائيل. انه استسلام لما هو قائم لأنه قوي. وهو يأس من قدرتنا النهضوية. انه استدخال للهزيمة، وقبول باندماج إسرائيلي مهيمن في الوطن العربي، وبالشرق أوسطية وتفكيك المشروع القومي العربي. وكل هذا عجز عن استبطان جوهر الصراع، وهو أن التسوية الامبريالية في الوطن (ليست نهاية التاريخ). لا بل أنها تحمل بذور تناقض رهيب يتداخل فيه القومي بالطبقي. ففي حين أن التسوية

اغتصاب للحقوق الفلسطينية والعربية في فلسطين، فهي جوهريا تسوية طبقية. تسوية على أرضية قيام رأس المال بإعادة ترتيب نفسه والاصطفاف على الاصعدة المحلية والاقليمية (regional) والعالمية.

اما خلاصة النتائج، فهي أن هذه التناقضات تجعل مشروعا سياسياً مشتركاً بين يسار مع التسوية وآخر ضدها أمر لا مكان له سواء كان هذا الزواج على الانتخابات أو على مشروع سياسي حزبي بعدها. فاما تجذير الأول، أو انحطاط الثاني. وعليه، فإن الممكن هو مشروع تنسيقي أو تجمع واسع يقوم بعد الانتخابات طالما كان الموقف منها خلافيا. مشروع تبدأ مشتركاته في الأمور الحقوقية والديمقراطية المجتمعية. وترتقي بتقريب كل اليسار من مواقف جذرية من طراز: ديمقراطية الأنا والسلطة، وللمرأة نصف المقاعد في كل موقع تشكل فيه النصف، والأرض للفلاح وليس للمستوطن أو كبار الملاك، وزيادة الأجور بنسبة ٢٠٪ ثم ٦٠٪، ثم مئة بالمئة ثم إدارة عمالية للمصانع، واعادة اقتسام الفائض اجتماعيا ... وكل هذا باتجاه رفع سقف هذا اليسار إلى الطبقي والقومي الشامل، وحبذا لو يصل.

العشائرية وأزمة الحزب السياسي الفلسطيني

فتحي خميس الجعبري

لعبت العشائرية والعائلية بزعاماتها التقليدية ومنذ نشأتها دور السلطة على هامش الدولة وفي غيابها في الماضي، حيث كان رأس العشيرة يمثل السلطان والحاكم والقاضي ضمن أعراف وعادات عشائرية، اتبعت فيما يتعلق بعلاقات الأفراد بعضهم ببعض وبرأس العشيرة وبالعشائر الأخرى.

وعندما تجسدت أركان السلطة المركزية وبرزت معالمها واستلمت زمام الأمور جميعها ومن خلال أنظمة متعددة الأنماط والأشكال، لجأت العشائرية والعائلية إلى هذه السلطات ومثلت دور التابع والمؤيد لها، وبذلك حافظت على هيكلها ومضمونها من التلاشي والذوبان، وظل رئيس العشيرة يجيّر نشاطات وتحركات عشيرته لصالح السلطة، ويتبادل معها التأييد والدعم لشخصه هو على اعتبار أنه رأس عشيرته، ولا يتوانى عن عمل كل ما تطلبه منه ولو كان ذلك على حساب عشيرته وأهله وصولاً لنيل رضا ودعم هذه السلطة مهما كان شكلها وهيكلها وتصرفها.

إذاً فالعشائرية والعائلية هي الامتداد السلطوي لأية سلطة قائمة، والمقصود هنا رأس العشيرة وأعوانه من المتسلطين على هذه العشيرة، وخاصة عندما تكون السلطة متناقضة مع أحلام وتطلعات شعبها الوطنية، ومن خلال أنظمة حكم قسرية تفرض نفسها بالقوة والجبروت.

ومن ناحية أخرى مثلت الأحزاب السياسية والاجتماعية أينما تواجدت، المنبر الذي يدعو إلى تحقيق أهداف وضعتها نصب أعينها، وحددت الأسلوب والآلية للوصول إليها، وقد تكون هذه الأهداف في مصلحة الشعب وتعبر عن طموحاته وتطلعاته، وهنا لا بد أن تتقاطع وتتناقض مع السلطة القائمة.

ولأن العشائرية والقبلية تابعة ومساندة لنظام الحكم القائم (السلطة)، فتلقائياً ستتقاطع وتتناقض مع الأحزاب السياسية القائمة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التقاطع والتنافر سيكون أشد قساوة من تقاطع السلطة مع الأحزاب، ذلك أنها (أي العشائرية) تفتقد إلى الأسلوب والفكر والآلية المعقولة في محاربتها للأحزاب السياسية، وانما من خلال ما يتوفر لزعيمها من أساليب قمعية غير حضارية وهو الذي جعل الإنتماء العشائري أو الطائفي والتعصب لهذا الانتماء خروجاً عن الانتماء المدني الحضاري (الحزبي والسياسي).

هذه هي مقدمة آثرت أن أشير إليها باقتضاب قبل أن ألج إلى لب الموضوع وهو أزمة الحزب السياسي الفلسطيني للمرحلة الراهنة وعلاقة ذلك بالعشائرية والقبلية.

فلسطين –هذا الجزء من الوطن العربي الكبير، ومنذ انتهاء الحكم العثماني وحتى يومنا هذا تعيش حالة من الضياع والصراع في آنٍ واحد، الصراع على أن تبقى جزءاً من الوطن العربي، ومقاومة حالة الضياع التي يعيشها شعبها بين الشتات والتجزئة والاحتلال.

في ظل هذا الصراع والضياع، من الطبيعي أن تنشأ الأحزاب السياسية لتقود الصراع وتقاوم الضياع وفق برامج تحررية وآليات تنظيمية، ولأن فلسطين تخضع لواقع فريد من نوعه، حيث مثل الاحتلال الأجنبي للأرض الفلسطينية بدءاً من الانتداب البريطاني، ومروراً بإقامة الدولة الصهيونية على جزء من أرضه وتبعية الجزء الآخر للنظام الأردني، ووصولاً إلى الاحتلال الكامل لفلسطين من الدولة الصهيونية، ومن ثم ظهور السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاقات مدريد، وأوسلو، وواشنطن، والقاهرة، وطابا، فقد عملت الأحزاب السياسية الفلسطينية في ظروف قاسية متباينة وفق برامج عمل متقاطعة أحيانا بعضها مع بعض استجابةً للواقع الذي تعيش والذي صعّب عليها استمرار العمل الحزبي ونجاحه، ولأن أنظمة الحكم المتعاقبة على فلسطين وشعبها كانت

جميعها غير متجانسة وغريبة عن جماهير الشعب ولا تلبي رغباته وطموحاته فقد اتخذت الأحزاب السياسية الفلسطينية مسارات مختلفة في عملها العلني والسّري، وهو ما جعلها تصطدم مباشرة بالعشائرية الموالية للسلطة والمكملة لها في محاربة الأحزاب السياسية في فلسطين، وبالتالي فقد عملت الأحزاب السياسية في مسارين متوازين هما محاربة السلطة القائمة ومحاربة العشائرية البغيضة الموالية للسلطة.

والواقع الذي عاشه الشعب الفلسطيني ولا يزال حتى الآن وخاصة في فترة الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، هذا الواقع أكبر بكثير من حجم المقاومة الفلسطينية المتمثلة بأحزابها وحركاتها وفصائلها، والذي أرغم الجماهير الفلسطينية على أن تبتعد ولو نسبياً عن العمل السياسي الحزبي هروباً من وطأة البطش السلطوي والتجني العشائري، وبذلك أحبطت الأحزاب السياسية عن العمل وخاصة العلمانية والقومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي (حزب الشعب) وغيرهما من الأحزاب القومية الاجتماعية.

وهذا الاحباط والتراجع في الحزب السياسي الفلسطيني جعل من العشائرية والعائلية تحتل مركزاً يشار إليه من قبل السلطة، بحيث أضحت تراهن على مواقف عشائرية عائلية بحتة في تسيير أمورها ولعل هذا ظاهر للعيان في تصرفات السلطة الفلسطينية، وتقديراتها لسبل سيرها وتمرير سلطتها، وإلا ما معنى التعيينات التي تصدر عن السلطة الفلسطينية والتي تشير بوضوح كامل لاعتماد العشائرية والعائلية في أسلوب حكمها وسلطتها؟ كذلك كانت ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الفترة السابقة لا تخلو من الاعتماد على العشائرية والعائلية في تمرير مخططاتها، وأيضاً ابان حكم النظام الأردني كانت العشائرية والعائلية موضع تقدير واحترام.

مما تقدم نخلص إلى أن الواقع الذي عاشه ويعيشه شعبنا الفلسطيني أعطى ولا يزال دعماً كبيراً للعشائرية والقبائلية مما جعلها تتفوق على الأحزاب السياسية،

وأرغم عددا من أفراد تنظيماتها على الارتداد عن المبادىء التي كانوا يحملونها وينادون بها وهنا أيضاً ازداد التطرف والتجني أيضا على الحزب وعلى أفراده ومنتسبيه، وبدلاً من أن تقضي الحزبية السياسية على العشائرية القبلية أو تقلل من وطأتها حصل العكس تماماً، وخرجت الأحزاب السياسية من خارطة السلطة واقصد حتى الحزب أو الحركة الموالية للسلطة.

ولأن الأحزاب السياسية الفلسطينية أما أن تكون قد شاخت وأصبحت غير قادرة على المضي في تحقيق الأهداف والغايات المحددة لها، وبالتالي أصبحت تعيش الماضي وتجتر الانجازات الوهمية، واما أن تكون ازدادت تطرفاً وتشبثاً بأهدافها وبالتالي خرجت عن حالة التوازن المطلوبة، وفي كلتا الحالتين هي مغيبة عن الواقع الشعبي أو واقعة تحت هيمنة السلطة القائمة.

ولأن الهزيمة لا تبرر الاستسلام ولا تفرض الانبهار والاعجاب بالمنتصر، ولأن مجتمعنا الفلسطيني هو بالأساس مجتمع سياسي ومنذ القدم، فعلى المثقفين من أبنائه تقع مسؤولية تصحيح الأوضاع الحالية، ومحاولة الخروج من حالة الضياع التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، ومواصلة الصراع ليس من أجل البقاء فقط وانما من أجل الرفعة والارتقاء.

كذلك على الطبقة المثقفة من الشعب الفلسطيني الاستفادة من ايجابيات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتمثلة بخروج العشائرية عن مسارها المناهض لحركات التحرر والانعتاق الشعبي،ووقوفها الى جانب الجماهير في مقاومتها للاحتلال، وذلك ليس رغبة منها وانما استجابة لمطالب أفرادها الملحة والضرورية، وحيث باتت بعض ايجابيات العشائرية من حيث احتضانها ومساعدتها للمتضررين من راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة وغيرها، وقد تجلي ذلك بإعادة بناء البيوت التي تهدمها قوات الاحتلال، ومد يد العون والمساعدة من منطلق القربى.

إن تكاتف المثقفين من أبناء العشيرة الواحدة والتنسيق مع مثقفي العشائر الأخرى، والشروع في رسم خطط التعدد السياسي والحزبي، والانتماء إلى الوطن الواحد وليس إلى العشيرة والقبيلة من شأنه أن يعمل على تقزيم سلبيات العشائرية، وتقليل محاربتها للحزبية والتعددية السياسية، وفي نفس الوقت تضخيم الايجابيات التي تطفو على السطح بين الحين والآخر وتعزيزها وصولاً لطمس معالم القبلية والعشائرية البغيضة.

وحيث أنني أعيش حالة من العشائرية والقبلية، كوني أنتمي إلى عشيرة كبيرة عانيت في الماضي من سلبياتها خاصة أثناء انتمائي للحزب السياسي الفلسطيني الذي جعلني أتيه في غياهب الفكر والتناقض والضياع العقائدي والتأرجح بين الانتماء الحضري السياسي والعشائرية القبلية، وهو الذي دعاني إلى كتابة هذا الموضوع لأشير ولو من بعيد لخطورة انتماء الفرد (أي فرد) إلى القبلية، وابتعاده عن التوجه الحضري السياسي، ففي ذاكرتي الكثير من الآلام المختزنة وفي أعماقي الكثير من الآمال، كانت القبلية ولا تزال تحول دون تجسيد الآمال والتخفيف من الآلام.

منشـــورات مواطـــن

- **سلسـلة دراســات وأبحـــاث:**

١- **حـول الخيـار الديمقراطي:** دراســات نقـدية

بقلـم: برهان غليـون عزمي بشـارة

جورج جقمـــان سـعيد زيداني

٢- **المجتمـع المدني:** عزمي بشـــارة (قيـد الاعداد)

- **سلســلة مداخلات وأوراق نقـدية:**

١- **الصحـافة الفلسـطينية بين الحـاضر والمستقبـل**

بقلم: ربى الحصـري علي الخليلي بســام الصالحي

٢- **المؤســسات الوطنية، الانتخابات، والســلطة**

بقلم: عزت عبـد الهادي أسـامة حلبي سـليم تماري

٣- **الديمقراطيـة الفلسـطينية:** أوراق نقدية

بقلم: موسى البديري جميـل هلال

جورج جقمان عزمي بشـــارة

٤- **المجتمـع المدني والتحول الديمقراطي في فلسـطين** (قيـد الاعـداد)

تأليف: زياد أبو عمرو مناقشـة: علي الجرباوي و عزمي بشـارة

منشـــورات مواطـــن

- **سلســـلة ركـائز الديمقراطية:**

١- حـليم بركـات، **الديمقـراطية والعـدالة الاجتماعية**

٢- فاتح عـزام، **حقـوق الانسـان السـياسـية والممارسـة الديمقراطيـة**

٣- أسـامة حـلبي، **سـيادة القـانون**

٤- علي الجرباوي، **الثقافة السياسية المساندة** (قيد الاعداد)

٥- رحيد عبد المجيد، **دور المعارضة في النظام الديمقراطي** (قيد الأعـداد)

٦- جميل هلال، **دور الدولة في النظام الديمقـراطـي** (قيد الاعداد)

٧- منـار الشـوربجي، **الديمقراطيـة وحقوق المرأة** (قيد الاعـداد)

٨- محمد السـيد سـعيد، **المحاسـبة والمساءلة في النظام الديمقراطـي** (قيـد الاعداد)

٩- نبيل عبد الفتاح، **التعدديـة السـياسـية والفكريـة** (قيد الاعـداد)

- **سلســـلة مبادئ الديمقـــراطية:**

كراسات موجزة تعرف بشكل مبسط بعناصر أسـاسـية من النظـام الديمقـراطي:

١-**ما هي المـواطنة؟**

٢-**فصـل السـلطات.**

٣-**الحـريات المدنية.** (قيد الأعـداد)

٤-**اسـتقلال القضـاء.** (قيد الأعـداد)

٥-**التعـددية السـياسـية والفكـرية.** (قيد الأعـداد)

٦-**المحاسـبة والمسـاءلة.** (قيد الأعـداد)

هـذا الكتـاب

يحـتوي هـذا الكتاب على وقائـع مؤتمـر عقـدته **مواطـن**- المؤسسة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة في رام اللـة بتاريـخ ١٩٩٥/١١/٢٤، بعنـوان: **التعدديـة والديمقراطيـة - أزمـة الحـزب السـياسـي الفلسـطيني في المرحلـة الراهنـة.**

ومن الجلي أنـه لا توجـد ديمقراطيـة دون تعدديـة سـياسـية في المجتمـع تتجسـد في أحـزاب وحركـات وكـتل انتخابيـة. فالوضـع الطبيـعي لمعظـم المجتمعـات هو وضـع تتعدد فيـه الاراء والمصالح، والتيـارات الاجتماعيـة والفكـرية، الأمـر الـذي يـجد لـه في العـادة تعبيرا منظمـا من خـلال برامج الأحـزاب السـياسـية. والأمر الذي ينطبق أيضـا على المجتمـع الفلسـطيني من ناحيـة المبـدأ.

غيـر أن المجتمـع السـياسـي الفلسـطيني يمـر الان بمرحلـة جـديدة يجـري فيـه انشـاء كيـان سـياسـي جديـد على الأرض الفلسـطينية. وتكـمن أزمـة الأحـزاب السـياسـية الفلسـطينية في الصعـوبة التي تواجهها معظـم الأحـزاب في التعامـل والتـأقلم مـع هـذا الوضـع الجـديد.

وتسـعى أوراق المؤتمـر للتعرض لهـذا الموضـوع مباشـرة من زوايـا مختلفـة على أمـل أن تسـهم في انارة الطريق للمسـتقبل.